

جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

قسم الاقتصاد

# النمو السكاني وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن

إعداد

أسامي خليف الله بشارة سويدان  
بكالوريوس إقتصاد - جامعة اليرموك (١٩٩١)

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لطلبات الحصول على درجة الماجستير  
في جامعة اليرموك قسم الاقتصاد

١٩٩٣

لجنة المناقشة:

الدكتور رياض المؤمني ..... (مشرفاً)  
الدكتور عبد الرزاق بنى هاني ..... (عضو)  
الدكتور نادر مريان ..... (عضو)



إِلَهُ وَالْكَوَافِرُ وَالْمُنْتَهَى

الْمَنَّا فِي نَفْسِنَا فِي نَفْسِنَا فِي الصَّبْرِ وَالْمَتَابِرَةِ

إِلَهُ شَقِيقُنَا وَشَقِيقَاتُنَا

إِلَهُ الْأَمْلَى الْجَيْدُ أَضْنَاءُ الطَّرِيقِ أَمَاهِي

## شكراً وتقدير

في نهاية هذه الدراسة لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذى الفاضل الدكتور رياض المؤمنى ، الذى تفضل بالإشراف على هذه الدراسة ، والذى منحنى من وقته الكثير ، وأفادنى بملحوظاته وإرشاداته القيمة التى كان لها أثراً واضحاً في إثراء هذه الدراسة .

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذى الفاضلين الدكتور عبد الرزاق بنى هانى ، والدكتور نادر مريان لتفضيلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة ، وإثراءها بملحوظاتهم القيمة وإظهارها إلى أفضل وجهه ، كما أتقدم بخالص شكري وتقديرى إلى الإستاذ أكرم سويدان لتفضيله مشكوراً بتصويب الأخطاء اللغوية وال نحوية في هذه الدراسة .

وأخيراً وليس آخرأ أتقدم بشكري إلى الزملاء أكثم المغابرة ، أحمد الواكد ، لؤي جدعون ، هيثم عبد اللطيف وأسرة مركز الطيطي للطباعة لما قدموه من مساعدة في إتمام هذه الدراسة.

الباحث

اسامة ضيف الله بشاره سويدان

أيلول ١٩٩٣

-سب-

## محتويات الدراسة

| الصفحة                                  | الموضوع  |
|---|--|
| ١                                       | - الإهداء.   |
| ٢                                       | - شكر وتقدير.                                      |
| ٣                                       | - محتويات الدراسة .                                |
| ٤                                       | - قائمة الجداول                                    |
| ٥                                       | - ملخص   |
| <b>الفصل الأول</b>                      |  |
| تمهيد                                   |  |
| ٦                                       | - المقدمة.   |
| ٧                                       | ١:١ أهمية الدراسة.                                 |
| ٨                                       | ٢:١ أهداف الدراسة.                                 |
| ٩                                       | ٢:٢ منهجية الدراسة.                                |
| ١٠                                      | ٤:١ مصادر المعلومات والبيانات                      |
| ١١                                      | ٥:١ محدودية الدراسة.                               |
| ١٢                                      | ٦:١ هامش الفصل الأول                               |
| <b>الفصل الثاني</b>                     |  |
| السكان والنمو الاقتصادي "خلفية الدراسة" |  |
| ١٣                                      | - المقدمة:   |
| ١٤                                      | ١:٢ وجهات نظر المدارس الاقتصادية في النمو السكاني. |
| ١٥                                      | ١:١:٢ المدرسة التجارية.                            |
| ١٦                                      | ٢:١:٢ المدرسة الكلاسيكية.                          |
| ١٧                                      | ٢:٢:٢ المدرسة الكلاسيكية المستجدة.                 |
| ١٨                                      | ٤:١:٢ المدرسة الكنزية.                             |

-ج-

| الصفحة | الموضوع  |
|--------|--|
| ١٣     | ٢:٢ المرحلة المستجدة.                                |
| ١٤     | ١:٢:٢ الآراء المعاشرة للنمو السكاني .                |
| ١٦     | ٢:٢:٢ الآراء المؤيدة للنمو السكاني .                 |
| ١٧     | ٢:٢ الدراسات التطبيقية.                              |
| ١٧     | ١:٢:٢ دراسات النمو السكاني وأثره في النمو الاقتصادي. |
| ٢١     | ٢:٢:٢ دراسات النمو السكاني وأثره على المدخرات.       |
| ٢٤     | ٤:٢ هواش الفصل الثاني.                               |
|        | <b>الفصل الثالث</b>                                  |
|        | <b>النمو السكاني في الاقتصاد الأردني</b>             |
| ٢٧     | -المقدمة.  |
| ٢٧     | ١:٣ الخصائص السكانية للمجتمع في الأردن.              |
| ٢٧     | ١:١:٣ تعداد وحجم السكان.                             |
| ٢٥     | ٢:١:٣ التوزيع الجغرافي لسكان الأردن.                 |
| ٣٧     | ٣:١:٣ معدل الخصوبة.                                  |
| ٣٩     | ٤:١:٣ معدل الوفيات .                                 |
| ٣٩     | ٥:١:٣ الهرم السكاني .                                |
| ٤٦     | ٢:٣ العلاقة بين السكان وبعض القطاعات الاقتصادية.     |
| ٤٦     | ١:٢:٣ الغذاء والسكان .                               |
| ٥١     | ٢:٢:٣ الماء والسكان.                                 |
| ٥٤     | ٣:٢:٣ الطاقة والسكان .                               |
| ٦٠     | ٤:٢:٣ القوى العاملة والسكان.                         |
| ٦٥     | ٥:٢:٣ الإسكان والسكان .                              |

| الصفحة | الموضوع                          |
|--------|----------------------------------|
| ٧٢     | ٦:٢:٣ الصحة والسكان.             |
| ٧٦     | ٧:٢:٣ التعليم والسكان.           |
| ٨٠     | ٣:٣ السكان في خطط التنمية.       |
| ٨٠     | ١:٢:٣ الخطة الخمسية (١٩٧٦-١٩٨٠). |
| ٨١     | ٢:٢:٣ الخطة الخمسية (١٩٨٥-١٩٨١). |
| ٨٢     | ٢:٢:٣ الخطة الخمسية (١٩٨٦-١٩٩٠). |
| ٨٤     | ٤:٣ الخلاصة.                     |
| ٨٧     | ٥:٣ هوامش الفصل الثالث.          |

#### الفصل الرابع

**النمو السكاني وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن**

##### «النتائج الاحصائية»

|     |  |
|-----|--|
| ٩١  | - المقدمة.                                   |
| ٩١  | ١:١:٣ أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي. |
| ٩٢  | <u>١:١:٤ النموذج القياسي.</u>                |
| ٩٧  | <u>٢:١:٤ النتائج الاحصائية.</u>              |
| ١.١ | ٢:٤ النمو السكاني ومستوى معيشة الفرد.        |
| ١.١ | ١:٢:٤ النموذج القياسي.                       |
| ١.٢ | ١:٢:٤ النتائج الاحصائية.                     |
| ١.٥ | ٢:٤ أثر النمو السكاني على المدخرات الكلية.   |
| ١.٥ | ١:٣:٤ النموذج القياسي.                       |
| ١.٦ | ٢:٣:٤ النتائج الإحصائية.                     |
| ١.٩ | ٤:٤ هوامش الفصل الرابع.                      |

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

١١٢

١:٥ النتائج.

١١٣

٢:٥ التوصيات.

المراجع

١١٦

- المراجع العربية.

١١٨

- المراجع الانجليزية.

١١٩

- الملخص باللغة الانجليزية.

## قائمة الجداول

| الصفحة | عنوان الجدول   | رقم الجدول |
|--------|--|------------|
| ٣٠     | عدد سكان الضفة الشرقية المقدر حسب الجنس خلال السنوات ١٩٥٢، ١٩٦١، ١٩٦٦ - ١٩٩١.                    | (١-٣)      |
| ٣١     | معدل النمو السكاني خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١).  | (٢-٣)      |
| ٣٦     | الكثافة السكانية ونسبة السكان في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية للأعوام ١٩٧٠، ١٩٨٠، ١٩٩١.     | (٣-٣)      |
| ٤١     | عدد سكان الضفة الشرقية المقدر لعام ١٩٩١ حسب الجنس وفئة العمر.                                    | (٤-٣)      |
| ٤٢     | نسبة الإعالة خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١).  | (٥-٢)      |
| ٤٣     | النفقات الحكومية على قطاع الخدمات بالأسعار الجارية.  | (٦-٢)      |
| ٤٥     | عدد سكان الضفة الشرقية تحت سن ١٥ عاماً وفوق ٦٤ عاماً للفترة (١٩٧٠-١٩٩١).                         | (٧-٢)      |
| ٤٨     | معدل الانتاج ونسب الاكتفاء الذاتي لمجموعة من السلع خلال الفترة (١٩٨١-١٩٩١).                      | (٨-٢)      |
| ٤٩     | الصادرات والمستوردات من المواد الغذائية والحيوانات الحية بالأسعار الجارية.                       | (٩-٢)      |
| ٥٣     | كميات التزويد المائي للأغراض المنزليه والصناعيه خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩١).                         | (١٠-٢)     |
| ٥٣     | الطلب المتوقع على المياه ومصادر المياه المتوقعة ومقدار العجز المتوقع للفترة الزمنيه (٢٠١٠-١٩٩٠). | (١١-٢)     |
| ٥٥     | إجمالي إستهلاك المملكة الأردنية الهاشمية من الطاقة خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩١).                      | (١٢-٣)     |

-٢-

| الصفحة | عنوان المذول   | رقم الجدول |
|--------|--|------------|
| ٥٧     | المستوردات من المحروقات والوقود خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١).   | (١٢-٣)     |
| ٥٨     | اجمالي إستهلاك المملكة الأردنية الهاشمية من الطاقة الكهربائية خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١).   | (١٤-٣)     |
| ٥٩     | توقعات الطلب على الطاقة الكهربائية في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٠).   | (١٥-٣)     |
| ٦٢     | القوى العاملة ومعدلات المشاركة في القوى العاملة حسب الجنس لل فترة (١٩٧٠-١٩٩٠).   | (١٦-٣)     |
| ٦٣     | معدلات المشاركة في القوى العاملة الأردنية حسب الجنس والفئة العمرية لسن ١٢ فما فوق لعام ١٩٨٦.   | (١٧-٣)     |
| ٦٦     | معدل البطالة حسب فئات العمر والجنس لعام ١٩٨٧.  | (١٨-٣)     |
| ٦٩     | عدد الرخص المنوحة ومساحة البناء للسكن فقط خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١).   | (١٩-٣)     |
| ٧٠     | عدد الأفراد والأسر والمساكن التقليدية في مختلف محافظات المملكة لعام ١٩٧٩.  | (٢٠-٣)     |
| ٧١     | الاحتياجات المتوقعة من المساكن التقليدية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٢).  | (٢١-٣)     |
| ٧٤     | عدد الأطباء وأطباء الاسنان خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩١).  | (٢٢-٣)     |
| ٧٥     | عدد المراكز الصحية والعيادات الحكومية والصيدليات خلال الفترة (١٩٧١-١٩٨٢).  | (٢٣-٣)     |
| ٧٨     | أعداد طلبة المدارس في مختلف المراحل التعليمية وعدد المعلمين خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩١).   | (٢٤-٣)     |
| ٧٩     | الإنفاق العام على التعليم ونصيب الطالب الواحد منه خلال الأعوام ١٩٧١ و ١٩٨٨.  | (٢٥-٣)     |
| ٩٦     | الإنفاق العام على التعليم في الأردن ونسبة إلى الموارد العامة للدولة ونصيب الفرد من السكان من الإنفاق العام خلال العامين ١٩٧١ و ١٩٨٨. | (٢٦-٣)     |
| ١٧     | رأس المال المقدر خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١).  | (١-٤)      |
|        | الدخل المتاح والمدخرات الكلية خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١) بالأسعار الجارية.  | (٢-٤)      |

## ملخص

إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة التعرف على الخصائص الديموغرافية للمجتمع الأردني وأكتشاف أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي في الأردن من ناحية، وعلى المدخرات الكلية كنسبة من الدخل المتاح من ناحية أخرى خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١)، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نماذجين قياسيين.

وقد بيّنت هذه الدراسة أن الأردن يتّصف بنمو سكاني سريع، والذي بدوره يعمل على زيادة الطلب على السلع، الصحّة والتعليم، فرص العمل والخدمات الأخرى وهذا قد يكون غير ميسوراً في ضوء المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني. كما بيّنت هذه الدراسة من خلال الخطط التنموية الأردنية أن الأردن يفتقر إلى سياسة سكانية واضحة.

وقد بيّنت هذه الدراسة من خلال النتائج القياسية أن النمو السكاني يؤثّر بشكل محايد أو ضعيف على النمو الاقتصادي، أما على نسبة المدخرات الكلية من الدخل المتاح فتبيّن أنه يؤثّر بشكل سلبي خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١).

وقد خرجت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات كان من أبرزها ضرورة اعطاء النمو السكاني وعلاقته مع النمو الاقتصادي المزيد من الاهتمام والمتابعة وخاصة في ضوء معدل النمو السكاني الحالي المرتفع، والذي بدوره لا ينسجم مع معدل النمو في الموارد الطبيعية والاقتصادية.

الفصل الأول  
**تمهيد**

# الفصل الأول

## تمهيد

### المقدمة :

تعتبر قضية النمو السكاني من القضايا التي تُطرح على المستوى العالمي بسبب أهميتها، وتشير التقارير إلى أن عدد سكان العالم الان يبلغ حوالي (٥) بلايين نسمة، ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد عام ٢٠٠٠ إلى (٦) بلايين نسمة، وإذا ما استمرت معدلات الزيادة العالمية على ما هي عليه فإن الوقت اللازم لتضاعف سكان العالم يبلغ حوالي ٢٥ عاماً<sup>(١)</sup>.

وتأخذ قضية النمو السكاني أهمية خاصة في دول العالم الثالث، وذلك لأن ثلثي سكان العالم يعيشون في هذه الدول، حيث تتصف هذه الدول بارتفاع معدلات الخصوبة، الأمر الذي أدى إلى إرتفاع معدل الزيادة الطبيعية للسكان، وتحاول حكومات دول العالم الثالث إحتواء هذه الزيادة عن طريق تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الدخل القومي الأجمالي تتناسب مع معدل النمو السكاني، ولكن غالباً ما يحدث أن يكون معدل النمو السكاني أكبر من معدل النمو في الدخل القومي الأجمالي ، الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض مستويات المعيشة وظهور الفقر داخل هذه المجتمعات.

ويرى العديد من الاقتصاديين أن النمو السكاني السريع في دول العالم الثالث يقف عائقاً أمام التنمية لاسباب التالية:-

أولاً- تفاقم مشكلة الاختيار بين بدائلين :-

١- الاستهلاك المرتفع في الوقت الحالي.

٢- الاستثمار المطلوب من أجل إستهلاك أفضل في المستقبل ، وهذا يعني أن النمو السكاني السريع يقف عائقاً أمام الاستثمارات وتراكم رأس المال.

ثانياً- النمو السكاني السريع يجعل من الصعبه بمكان إدارة التعديلات الازمة من أجل

التطوير الاقتصادي والاجتماعي ، لأن ذلك يؤثر بشكل مباشر على مستويات المعيشة .

ثالثاً- يعمل النمو السكاني السريع في المجتمعات الزراعية على بطيء التحول للعمال من مستويات انتاجية زراعية متقدمة إلى مستويات أكثر تطوراً وحداثة ، وهذا يعني أن الانتاجي الحدي للعمال في قطاع الزراعة سوف تكون متقدمة<sup>(٢)</sup> .

ولابد من الاشارة الى أن جوهر المشكلة السكانية لا يمكن بصورتها الرقمية ، ولكن هناك مجموعة من التساؤلات تثار حول هذا الموضوع منها : هل الدول التي تعاني من نمو سكاني سريع قادرة على توفير مستوى معيشة كريم لأفرادها ؟ ، هل تستطيع هذه الدول توفير الغذاء ، السكن ، الخدمات الصحية والتعليم لأفرادها ؟ ، هل تستطيع هذه الدول توفير فرص العمل لأفرادها ..... الخ .

## ١- أهمية الدراسة

هذه الدراسة تأخذ أهميتها لأنها تركز على الإنسان ودوره في الاقتصاد ، حيث يعتبر الإنسان المحور الأساسي للعملية التنموية ، والذي بدونه لن تتم هذه العملية ، وكما هو معروف للأقتصاديين فإن عوامل الانتاج أربعة : رأس المال ، الأرض ، العمال ، المنظم ، وبالنظر إلى هذه العوامل الأربع نلاحظ أن العنصر الإنساني أو الإنسان يشكل نصف هذه العوامل ممثلة بالعمال والمنظم ، وتأخذ هذه الدراسة أهميتها الخاصة في الأردن وذلك لأنه بعد الاطلاع على ما كتب في الأردن عن موضوع السكان ، لم يتم العثور على أية دراسة تأخذ الجانب التجريبي او العملي بعين الاعتبار ، الأمر الذي دفع بنا إلى إجراء هذه الدراسة .

يمتاز الأردن وهو الجانب المكاني للدراسة بارتفاع معدل الخصوبة ، حيث يبلغ هذا المعدل (٥,٦) طفل لكل إمرأة ، أو أن كل (١٠٠) إمرأة تنجذب (٥٦٠) طفل ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن سن الحمل للنساء من (١٥-٤٩) عاماً<sup>(٣)</sup> ، ويترتب على ذلك إرتفاع معدل الزيادة الطبيعية للسكان والتي تبلغ حوالي (٤٪٠.٣٪) سنوياً ، مع إهمال أثر عامل الهجرة والذي يبلغ حوالي (١٪٠.٢٪) سنوياً.

إضافة للنمو السكاني السريع في الأردن ، فإن المجتمع الأردني يتصف بالفتور، حيث تشكل الفئة العمرية (١٥-٣٠) عاماً حوالي (٤٧٪) من مجموع السكان ، وتمتاز هذه الفئة بانها مستهلكة وغير منتجة، ويترتب على ذلك أن يكون الاستهلاك على حساب المدخرات والتي بدورها تؤثر بشكل مباشر على العملية الاستثمارية وترافق رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي، كما يعتبر معدل دخل الفرد مؤشراً على مستوى المعيشة، فإذا ما استمر النمو السكاني على ما هو عليه ولم يستطع النمو في الناتج القومي الجمالي من احتوائه ، فهذا سيؤدي إلى تناقص معدل دخل الفرد ، الأمر الذي يؤدي إلى إتساع قاعدة الفقر في الأردن .

بالاضافه إلى ما ذكر سابقاً فإن الاقتصاد الأردني يعاني من بعض المشكلات مثل شح الموارد الاقتصادية، المديونية والتبعية، البطالة والتضخم ، والتي يعمل النمو السكاني السريع في الأردن على تعميق هذه المشكلات ، حيث يزيد النمو السكاني السريع في الأردن الضغط على الموارد الاقتصادية، مما يُجبر الحكومة على البحث عن موارد اقتصادية جديدة، بالإضافة إلى أن الاقتصاد الأردني يوجه جزءاً من إنفاقه على مشاريع البنية التحتية والسلع العامة والتي يزداد الطلب عليها بسرعة بسبب النمو السكاني السريع، وهذا أيضاً يُجبر الحكومة الأردنية على الاقتراض من الخارج ، الأمر الذي يؤدي إلى تعميق مشكلة المديونية والتبعية للخارج .

وتشير التوقعات عن النمو السكاني في الأردن إلى أنه إذا ما استمرت معدلات النمو على ما هي عليه فإن عدد سكان الأردن سوف يتضاعف في نهاية عقد التسعينيات (عام ٢٠٠٠)، وسوف يبلغ حوالي (٦) ملايين نسمة مقارنة مع عام ١٩٨٠، حيث بلغ عدد سكان الأردن آنذاك حوالي (٢,٥) مليون نسمة، وهذا يعتبر مؤشراً لقدر الضغط الذي سيتولد على الموارد الاقتصادية الوطنية ، بالإضافة إلى حجم العبء الذي ستتحمله الحكومة والاقتصاد الأردني في المستقبل ، ولا بد من الاشارة إلى أن أي محاولة لخفض الخصوبة وتنظيم النسل في الأردن سوف تظهر أثارها على المجتمع والاقتصاد الأردني في المدى الطويل، وذلك بسبب وجود ما يسمى بالزخم المخفي للسكان (Hidden Momentum of Population)، والذي

يحدث لأن المجتمع الاردني يتتصف بالفتور ، الأمر الذي يؤدي إلى وجود أعداد كبيرة من الشباب في سن الزواج.

## ٢:١- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الخصائص الديموغرافية للمجتمع الاردني ، وتأثير ذلك على العديد من القطاعات الاقتصادية ، بالإضافة إلى بحث العلاقة بين النمو السكاني والنمو في الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي ، وحتى يكون لهذه الدراسة عمق ومرتكز اقتصادي ،رأينا أنه من الضروري بحث العلاقة بين النمو السكاني والمتغيرات الاقتصادية التالية :- معدل النمو في دخل الفرد ، معدل النمو في رأس المال ، معدل النمو في الانتاجية الكلية كل على حده ، إضافة إلى بحث العلاقة بين النمو السكاني ونسبة المدخرات الكلية من الدخل المتاح .

## ٣:١- منهجية الدراسة

تحتوي هذه الدراسة على أربعة فصول بالإضافة إلى فصل المقدمه ، وقد خصص الفصل الثاني منها لاستعراض وجهات نظر المدارس الاقتصادية في النمو السكاني ، ومن ثم تقديم بعض الدراسات التطبيقية.

اما الفصل الثالث فسيعرض الخصائص الديموغرافية للسكان في الاردن ، والعلاقة بين السكان وبعض القطاعات الاقتصادية ، وينتهي هذا الفصل بدراسة مكانه السكان في الخطط التنموية الاردنية.

ويشمل الفصل الرابع على النماذج القياسية المستخدمة لبيان أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي ومعدل النمو في دخل الفرد من ناحيه ، وعلى المدخرات الكلية من ناحيه أخرى ، كما يقوم هذا الفصل باستعراض النتائج الاحصائيه التي توصلت إليها الدراسة ، بالإضافة إلى تحليل هذه النتائج.

وتنتهي هذه الدراسة في الفصل الخامس إلى مجموعة من النتائج والتوصيات .

#### ٤- مصادر المعلومات والبيانات

سوف نستخدم في هذه الدراسة اسلوب التحليل الاحصائي والنظري ، كما سنقوم بالاعتماد على عدد من الكتب والمراجع باللغتين العربية والانجليزية ، بالإضافة إلى عدد من المقالات لتفطيم الجانب النظري ، وفي تفطيم الجانب العملي، سنقوم بالاعتماد على نشرات دائرة الاحصاءات العامة الاردنية، البنك المركزي الاردني، والجمعية العلمية الملكية.

#### ٥- محددات الدراسة

لم تخلُ هذه الدراسة من الصعوبات والمشكلات المتعلقة بالبيانات، وخاصة فيما يتعلق بالبيانات السكانية، هذا وقد تم التغلب على هذه المشكلة من خلال تقدير هذه البيانات وذلك بالأعتماد على معادلات تم الحصول عليها من مختصين في الدراسات السكانية من دائرة الاحصاءات العامة الاردنية، كما ظهرت مشكلة عدم الانسجام في بيانات البنك المركزي الاردني، وقد أدت هذه المشكلة إلى إرتفاع واضح وملموس في قيمة وشكل البيانات ، وقد تم التغلب على هذه المشكلة من خلال تجزئة هذه البيانات.

## ٦- موالش الفصل الأول

1- A. P Thirlwall Growth and Development, Fourth Edition, P 157.

2- Gerald . M. Meier, Leading Issues in Economics Development, Fifth Edition P 431-440.

٣- داشرة الاصحاحات العامة الاردنية ، مسح المخصوصة والمسحة الاسرية في الاردن ١٩٩٠ ،  
التقرير التلخيصي .

الفصل الثاني  
السكان والنمو الاقتصادي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## الفصل الثاني

### السكان والنمو الاقتصادي

«خلفية الدراسة»

#### مقدمة:

تعتبر المشكلة السكانية في يومنا هذا من أهم القضايا التي تطرح على المستوى العالمي بسبب النمو السكاني السريع الذي يشهده العالم، وتشير التقارير إلى أن عدد سكان العالم يزداد بمقدار (٢٥) ألف نسمة كل يوم وبزيادة سنوية مقدارها (٩٠) مليون نسمة، وتبلغ الزيادة السنوية في الدول النامية حوالي (٨٥) مليون نسمة، وبنسبة ٩٥٪ من الزيادة الكلية في العالم، كما تشير هذه التقارير إلى أن حوالي (٢) مليار نسمة في (٨٠) دولة يعانون من نقص مزمن في مصادر المياه، وحوالي (١٠٥) مiliار نسمة في الدول النامية يعانون من عدم وجود ماء صالح للشرب، هذا بالإضافة إلى أن حوالي (٣٧) دولة إفريقية على الأقل ستكون غير قادرة على إطعام نفسها من مصادرها الذاتية في نهاية هذا القرن، وهنا يظهر سؤال مهم وهو كيف يساهم النمو السكاني السريع في الدول النامية في تحقيق أهداف التنمية ليس فقط للجيل الحالي وإنما للأجيال القادمة أيضاً<sup>(١)</sup>.

كما وتعتبر المشكلة السكانية إحدى القضايا التي تناولها الكتاب منذ القدم، وقد اهتمت المدارس الاقتصادية بالمشكلة السكانية من خلال الربط بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، وفي هذا الفصل سيتم عرض وجهات نظر المدارس الاقتصادية في النمو السكاني وعلاقته مع النمو الاقتصادي وكذلك الآراء التي ظهرت في المرحلة المستجدة، ومن ثم تقديم بعض الدراسات التطبيقية.

## ١:٢ - وجهات نظر المدارس الاقتصادية في النمو السكاني

### ١:١- المدرسة التجارية:

ظهر الفكر التجاري في القرن السادس عشر، وكان يهدف أصحاب هذا الفكر إلى إيجاد أو تأسيس دولة قوية اقتصادياً وسياسياً (مسكرياً) من خلال إمتلاك أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة (الذهب، الفضة)، والعمل على نمو قطاع الصناعة، وزيادة عدد السكان<sup>(١)</sup>.

واعتبر التجاريون أن التجارة هي الوسيلة لتحقيق أكبر كمية من المعادن النفيسة، من خلال تحقيق فائض في الميزان التجاري، وقد اعتبرت الصناعة إحدى العوامل المساعدة من أجل تحقيق هذا الهدف لذلك إتجه التجاريون إلى تشجيع الصناعة عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية على الصادرات وزيادتها على الواردات<sup>(٢)</sup>.

وقد دعا التجاريون إلى ضرورة زيادة عدد السكان من أجل تحقيق هدفين

### رئيسين

أ- زيادة حجم الجيش وإنشاء دولة قوية عسكرياً.

ب- زيادة القوى العاملة الذي يتربّع عليها خفض الأجر وزيادة الناتج الكلي.

وبذلك تكون نظرة التجاريين إلى السكان على أنه عنصر حاسم يلعب دوراً مهماً في إستقرار الدولة وتطورها، ولكنهم لم يتطرقوا إلى أثر زيادة عدد السكان على خفض مستويات المعيشة<sup>(٣)</sup>.

### ٢:١- المدرسة الكلاسيكية

تعتبر المدرسة الكلاسيكية من المدارس المعارضه للنمو السكاني، حيث تعتبر النمو السكاني عاملاً مثبطاً للنمو الاقتصادي، وهذه النتيجة توضح مدى تأثير هذه المدرسة بأفكار روبرت مالتوس أحد رواد هذه المدرسة، ويظهر التحليل التالي العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي داخل المجتمع الرأسمالي<sup>(٤)</sup>.

الاقتصاد الرأسمالي اقتصاد ديناميكي دائم الحركة والتوسيع وهذا يعني أن تحقيق المزيد من الارباح (الفارق بين الإيرادات والتكاليف) يؤدي إلى زيادة الاستثمار (تراكم رأس المال) والتي بدورها تترجم إلى زيادة في بناء المصانع وشراء الآلات، وهذه الاستثمارات ستعمل على زيادة الناتج القومي الجمالي، بالإضافة إلى أنها تعتبر العامل الرئيسي لتقدم وتطور المجتمع الرأسمالي، وبناءً على ما تقدم فإن تحقيق المزيد من الاستثمارات داخل المجتمع الرأسمالي يترتب عليها توسيعاً جديداً في الاقتصاد، وأثناء فترة التوسيع يبدأ أصحاب العمل (الرأسماليين) بزيادة طلبهم على العمال الذين تبدأ أجورهم بالارتفاع لتصبح فوق حد الكفاف، وهذا التحسن في مستوى معيشة العمال سيظهر على شكل زيادة في حالات الزواج والإنجاب واللذان سيعملان على زيادة عدد السكان، وما لا شك فيه أن زيادة عدد السكان تعني أن الطلب على السلع والمواد الغذائية يبدأ بالارتفاع<sup>(٦)</sup>.

ولواجهة الزيادة في الطلب على السلع والمواد الغذائية يبدأ أصحاب الأرضي باستخدام المزيد من العمال ورأس المال على نفس المساحات من الأراضي الزراعية، أو يبدأون بالتحرك إلى أراضي جديدة أقل خصوبه، وهذا يعني أن قانون تناقص الفلة قد ظهر إلى حيز الوجود، وهذا القانون هو أحد القوانين التي أوجدها المدرسة الكلاسيكية، و كنتيجة لما تقدم ترتفع تكاليف الانتاج الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أسعار السلع الزراعية والمواد الغذائية، وهذا يعني أن الأجور الحقيقة (real wages) قد انخفضت، لذلك يبدأ العمال بالطالب بزيادة أجورهم من أجل مواجهة متطلبات الحياة وإعالة عائلاتهم، ولكن هذه الزيادة تحدث في الأجور الاسمية (nominal wages)، ويترتب على هذا عودة الأجور الحقيقة إلى ما كانت عليه سابقاً، وهذا يعني أن الزيادة في أسعار السلع الزراعية والمواد الغذائية إمتصست من خلال زيادة الأجور الاسمية، وما لا شك فيه أن أصحاب العمل (الرأسماليين) سيتحملون عبء هذه الزيادات والتي سيكون تأثيرها سلبي على الارباح وعلى تراكم رأس المال

باعتبار أنها جزء من التكاليف<sup>(٧)</sup>.

وهنا يرى الكلاسيكيون أن زيادة عدد السكان وما يتربّع عليه من إرتفاع أسعار السلع الزراعية، وإرتفاع الأجور الاسميّة سيعمل على تقليلِ القدرة الاستثماريّة للمجتمع الرأسمالي، وتستمر هذه العمليّة إلى أن تصبح كلاً من الارباح وتراكم رأس المال مساوياً لصفر، وهذا يعني أن الاقتصاد الرأسمالي قد دخل مرحلة جديدة وهي الركود، وقد أشار الكلاسيكيون إلى أن التطور التكنولوجي سيعمل على إطالة الفترة التي تسبق مرحلة الركود، وهذا يعني أنها تقلل من حدة الانحدار نحو الركود، والركود مصير الاقتصاد الرأسمالي في الأجل الطويل<sup>(٨)</sup>.

من التحليل السابق نلاحظ أن الحتميّة التي حدّتها المدرسة الكلاسيكيّة

تعتمد على الضرورتين التاليتين:-

١ - إنخفاض معدل الربح أو تراكم رأس المال إلى الصفر في المدى الطويل

كنتيجة للنمو السكاني.

بـ- قانون تناقص الغلة : وهو أحد قوانين المدرسة الكلاسيكيّة والذي يتحكم في

الانتاج الزراعي ضمن حدود إثنين<sup>(٩)</sup>:

١- الحد الأفقي (extensive margin) وهذا يرجع إلى أن الأرض محدودة المساحة، وخصوبتها غير متساوية، والأراضي الأكثر خصوبه تكون نسبتها قليلة من المساحة الكلية، هذا من ناحية أخرى فإن النمو السكاني بدوره يعمل على زيادة الطلب على المواد الغذائية مما يتطلّب استخدام المزيد من الأراضي ذات الخصوبية الأقل، فعند استخدام نفس الكمية من العمل ورأس المال يكون الانتاج أقل مقارنة مع الأراضي ذات الخصوبية العالية.

٢- الحد العامودي (intensive margin) وهو أن الانتاج يبدأ بالتناقص عند استخدام المزيد من العمل ورأس المال على قطعة محددة من الأرض.

ويشير الكلاسيكيون إلى أن النمو السكاني سيؤدي إلى ظهور قانون تناقص

الفلة، والذي بدوره سيعمل على خفض نصيب الفرد من الانتاج الزراعي، ولكن جون ستيفارت ميل أشار إلى أنه يمكن التقليل من آثار هذا القانون أو حتى الغائها في حاله استخدام التكنولوجيا في القطاعات الأخرى غير القطاع الزراعي<sup>(١٠)</sup>.

٢-٣- المدرسة الكلاسيكية المستجدة:

تمتاز وجهة نظر هذه المدرسة بالتفاؤل على عكس المدرسة الكلاسيكية، فقد اعتبرت أن التطور التكنولوجي، تراكم رأس المال، وتحسين مهارة العمال سوف تعمل على زيادة الفلة أو معادله قانون تناقص الفلة، وقد صورت المدرسة الكلاسيكية المستجدة النمو الاقتصادي على أنه عمليه منسجمة ومتواقة بين الفئات الاقتصادية (مالكي عوامل الانتاج)، لأنه سيعمل على زيادة الدخول لهذه الفئات، وقد إهتم رواد هذه المدرسة بدراسه قضايا المدى القصير مثل تخصيص الموارد، حركات الاسعار، وهذا يعني أنهم لم يتبعوا مسار الاقتصاد ضمن المدى الطويل . وهذه العمليه لعبت دوراً مهمأ في تحديد رؤيتهم لدور السكان في النمو الاقتصادي<sup>(١١)</sup>.

وقد افترضت هذه المدرسة أن الاقتصاد يميل دائمًا لتحقيق التوظيف الكامل، (Full Employment) وصعوبة وجود البطالة في حالة التوازن المستقر، وقد اعتمدت هذه المدرسة على مرونة الاسعار لتعديل أي خطأ قد يحدث داخل النظام الاقتصادي وقد أشارت إلى أن الاستثمار والنمو الاقتصادي يتهددان من خلال سعر الغائدة، مع إفتراض أن عدد السكان ومستوى التكنولوجيا ثابتين، وليس معدل الربح كما أدعت المدرسة الكلاسيكية<sup>(١٢)</sup>.

وقد رأت المدرسة الكلاسيكية المستجدة أن النمو الاقتصادي يتحقق من خلال إحدى الاليتين التاليتين:-

١- تعزيز رأس المال (capital deepening) وهو زيادة نصيب العامل الواحد من رأس المال ، تبدأ عمليه تراكم رأس المال من خلال حدوث زيادة مفاجئة في فرص الاستثمار كتحسين الفن التكنولوجي المستخدم، لذلك فإن الطلب على السلع الاستثماريه

سوف يرتفع ومن ثم فإن سعر الفائدة سيرتفع وبما أن سعر الفائدة يعتبر مكافئه للأدخار فإن معدل الأدخار سيرتفع ، وهذا يعني أن حجم الاستثمارات سيزداد، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على العمال ومن ثم الوصول إلى التوظيف الكامل<sup>(١٣)</sup>.

بـ توسيع رأس المال (capital widening) وهو زيادة كمية رأس المال لتفطيه النمو فيقوى العاملة ، تشير المدرسة الكلاسيكية المستجدة إلى أن زيادة عدد السكان سوف تؤدي إلى زيادة عرض العمال مع ثبات مستوى التكنولوجيا، لذلك فإن الأجور الاسمي سوق تخفف، لهذا سوق يجد أصحاب العمل (المنتجون) أنه من المربع استخدام عماله ذات أجور منخفضة فيرتفع الطلب على العمال، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الانتاجية الحدية لرأس المال، وهذا يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات، ومع زيادة الاستثمارات يزيد الطلب على العمال، وبذلك يصل الاقتصاد إلى التوظيف الكامل<sup>(١٤)</sup>.

يتضح مما سبق أن المدرسة الكلاسيكية المستجدة تؤمن بأن النمو الاقتصادي المتحق من خلال الآليتين السابقتين قادر على الوصول بالاقتصاد إلى حالة التوظيف الكامله وإمتصاص الزيادة في القوى العاملة، لذلك خلصت هذه المدرسة إلى نتيجة مفادها أنه لا يوجد تعارض بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي.

٢-٤-المدرسة الكنزية

ظهر الفكر الكنزى مقب الكساد العظيم الذى ساد على الاقتصاد العالمى خلال الفترة (١٩٢٩-١٩٣٣)، ولم تتناول هذه المدرسة المشكلة السكانية بنوع من التفصيل كما فعلت المدرستين الكلاسيكية والكلاسيكية المستجدة، وقد بحثت المشكلة السكانية في المدرسة الكنزية من خلال البحث عن التوظيف الكامل والوصول إلى التوازن كما في المدرستين السابقتين<sup>(١٥)</sup>.

وقد رأى كينز أن السبب الرئيسي للكساد العظيم هو حدوث نقص في

الطلب الكلي (الاستهلاك والاستثمار)، لذلك أشار إلى أنه لا بد من زيادة الطلب الكلي لمواجهة الكساد العظيم، ويعتبر كينز أن النمو السكاني هو أحد العوامل المحفزة لللاقتصاد، والتي بدورها ستعمل على زيادة الطلب الكلي من خلال زيادة الاستهلاك والاستثمار، ومن ثم زيادة الانتاج والقوة الشرائية بالإضافة إلى أن زيادة عدد السكان ستعمل على توفيرقوى العاملة اللازمة للنمو الاقتصادي<sup>(١٦)</sup>.

ولكن كينز أشار إلى وجود فارق في النمو السكاني بين الدول النامية والدول المتقدمة، حيث تعاني الأولى من نقص في المهارات التكنولوجية، وضعف في عمليه الانتاج، لذلك فإن زيادة عدد السكان في الدول النامية وما يترتب عليها من زيادة الطلب الكلي سوف تواجهه بارتفاع في المستوى العام للاسعار (التضخم)، لعدم قدرة الاقتصاد على تلبية الطلب الكلي الجديد أو ستقوم هذه الدول بالأعتماد على المستوردة من أجل سد إحتياجاتها<sup>(١٧)</sup>.

وبناءً على ما سبق فإن المدرسة الكينزية تعتبر النمو السكاني أحد العوامل المحفزة المؤثره إيجاباً على النمو الاقتصادي، وبخاصة في الدول المتقدمة.

## ٢-٢- المرحلة المستجدة

وفي هذه المرحلة بدأت الدول النامية تشهد نوعاً من التطور الطبيعي والعلمي، والذي عمل بدوره على تخفيض معدل الوفيات، ولكن معدل المواليد لم ينخفض، لذلك بدأت الدول النامية تشهد نمواً سكانياً سريعاً<sup>(١٨)</sup>.

وقد أشار سايمون (simon) في هذه الصدد إلى أن علماء السكان (demographers) يعتقدون أن معدل المواليد في الدول النامية سوف ينخفض مع إنخفاض معدل الوفيات، ويضيف أن علماء السكان وصلوا إلى هذا الاستنتاج بناءً على ما حدث في الدول الأوروبية، ولكن سايمون يعتقد أن معدل المواليد في الدول النامية لم يشهد انخفاضاً يوازي الانخفاض في معدل الوفيات<sup>(١٩)</sup>، وتشير دراسات الأمم المتحدة إلى أن الدول النامية تشهد نمواً سكانياً سريعاً، وأن (٩٥٪) من الزيادة المتوقعة للسكان في

العالم تعتمد على النمو السكاني في الدول النامية<sup>(٢٠)</sup>.

ومن خلال إستعراض أراء المدارس الاقتصادية في النمو السكاني وأثره على النمو الاقتصادي، وجدنا من يرى أن الزيادة السكانية لها تأثير سلبي في النمو الاقتصادي، والبعض الآخر يرى أن الزيادة السكانية لها تأثير إيجابي، وخلال هذه المرحلة وفي ظل النمو السكاني السريع التي بدأت تشهده الدول النامية إستمر الجدل بين معارض ومؤيد للنمو السكاني.

#### ١٤٢ - الآراء المعاصرة للنمو السكاني

يعتبر أصحاب هذه الآراء النمو السكاني بأنه أحد المعوقات لجهود التنمية والنمو الاقتصادي، حيث تعتبر النمو السكاني هو المسبب الرئيسي للفقر وسوء التغذية وتدني مستويات المعيشة، ولهذا دعت هذه الآراء إلى ضرورة تنظيم النسل من خلال برامج تنظيم الأسر<sup>(٢١)</sup>.

تعتبر المايلتوسيه الجديدة من الآراء المعاصرة للنمو السكاني، وقد سميت كذلك لأنها تستند إلى نظرية مالتوس في السكان، وتضم المايلتوسيه الجديدة مجموعة من النماذج مثل مصيدة السكان (Population Trap) لريتشارد نيلسون، ونموذج هارولد دومار- سنجر، وقد أهتم أصحاب هذه النماذج بدراسة التخلف في الدول النامية وربطه بالمشكلة السكانية، حيث توصلوا إلى أن معدل النمو في الدخل الفردي هو حاصل طرح معدل نمو السكان من معدل نمو الدخل القومي، لهذا فإن ارتفاع معدل نمو السكان سيؤدي إلى إنخفاض معدل دخل الفرد أو مستوى المعيشة، كما أشارت هذه النماذج إلى أن الدول النامية تعيش إحدى الحالتين التاليتين<sup>(٢٢)</sup>:

١- حالة الركود (stagnation) وفيها يكون معدل نمو الدخل القومي مساوياً لمعدل

#### نحو السكان

ب- حالة التدهور أو التخلف وفيها يكون معدل نمو السكان أكبر من معدل نمو الدخل القومي .

لهذا دعت المالتوسية الجديدة إلى ضرورة الانتقال إلى الحالة التي يكون فيها معدل نمو الدخل القومي أكبر من معدل النمو السكاني من خلال تخفيض معدل النمو السكاني، ولتحقيق هذه الغاية أو الهدف قدمت مجموعه من الحلول منها<sup>(٢٣)</sup> :

- ١- ضرورة العمل على تعقيم الرجال والنساء على حد سواء من أجل القضاء على القدرة على الانجاب .
- ٢- السماح بعمليات الأجهاض من خلال القانون .
- ٣- منع الفقراء من الزواج .

ويشير فيلارد (villard) إلى أن بعض الدول النامية والتي تعاني من نمو سكاني سريع كالهند، لا بد ان ينخفض معدل النمو السكاني فيها إلى الصفر حتى يرتفع الناتج القومي بشكل ملحوظ<sup>(٢٤)</sup>.

اما فيما يتعلق بالنماو السكاني والضغط على الموارد الغذائية، فقد أكد نامق (namiq) على وجود علاقة موجبة تربط بين النمو السكاني وإنشار المجتمعات وسوء التغذية، ففي ظل نظام إقتصادي متعدد غير قادر على تحقيق معدلات نمو تتناسب مع النمو السكاني السريع، فان نصيب الفرد الواحد من الغذاء والسعارات الحرارية سيكون منخفضاً، وهذا الأخير سيؤدي حتماً إلى سوء التغذية أو حدوث مجاعات<sup>(٢٥)</sup>.

اما إنك (enke) فيرى أن الآثار السلبية للنمو السكاني تكمن في زيادة عدد الأطفال داخل المجتمع او تكوين فئة عمرية تحت سن ١٥ عاماً، وهذه الفئة تكون مستهلكة وغير منتجة، وهذا سيؤدي إلى رفع نسبة الأعالة (dependency ratio) من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن نصيب الفرد الواحد من الدخل سينخفض، مما يؤدي إلى إنخفاض معدل الأدخار ومن ثم إنخفاض معدل تراكم رأس المال<sup>(٢٦)</sup>.

وكما يشير إنك (enke) إلى أن الخصوبة في الدول النامية تلعب دوراً في تحديد صادراتها، حيث تعتمد الصادرات والواردات على الأسعار النسبية لعوامل الانتاج، وبما أن الدول النامية تمتاز بإرتفاع معدلات الخصوبة فإنها ستواجه وفراً في

عنصر العمل، ولهذا فإن طبيعة صادراتها ستكون سلع كثيفة العمل، وهذا يعني أن صادرات الدول النامية سوف تأخذ طابع السلع البدائية (الزراعية) باستثناء الدول النفطية<sup>(٢٧)</sup>.

وترى بعض الآراء الأخرى أن للنمو السكاني أثاراً سلبية على موازنة الدول، فزيادة عدد السكان تتطلب المزيد من الإنفاق على قطاع الخدمات مثل التعليم، الصحة، الأمن، وهذا يحد من الإنفاق على المشاريع الانتاجية الازمة للتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى أن هذه النفقات تشكل عبئاً جديداً على موازنة الدولة<sup>(٢٨)</sup>.

#### ٢-٢- الآراء المؤيدة للنمو السكاني.

يعتبر أصحاب هذه الآراء النمو السكاني بأنه من العوامل الدافعه للتنمية والنمو الاقتصادي، فزيادة عدد السكان سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة الدخل القومي، وزيادة امكانيه الاستفاده من الاراضي الزراعية غير المستغلة، بالإضافة إلى زيادة القوى العاملة ذات الكلفة المنخفضة، والتي ستؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج<sup>(٢٩)</sup>.

قام كوزنتس (kuznets) بإجراء دراسه لتوضيح العلاقة بين النمو السكاني ومعدل الدخل الفردي، ووجد هذه العلاقة موجبة، وقد عزى هاجن (hagen) هذه العلاقة إلى حدوث تقدم تكنولوجي جنباً إلى جنب مع النمو السكاني<sup>(٣٠)</sup> ، وفي هذا الصدد يشير بروان وريتشارد سون(brown and richardson) إلى أن النمو السكاني يؤدي إلى ظهور فئة من المهووبين داخل المجتمع تعمل على تطوير التكنولوجيا<sup>(٣١)</sup>، أما سيمون فيعتبر أن النمو السكاني قد ساعد الإنسان على الانتقال من الحياة البدائية التي تعتمد على التقاط الغذاء إلى الحياة المتقدمة التي تعتمد على التصنيع<sup>(٣٢)</sup>.

ويرى الاقتصادي السوفيتي رايبوشكين (ryabushkin) أن النمو السكاني يعمل على زيادة الانتاج، وذلك لأن زيادة عدد السكان تكون مصحوبة بزيادة القدرة الانتاجية، كما يشير إلى أن العمل الدؤوب والتنظيم الاقتصادي من قبل السكان (الشعب) في ظل

النظام الاشتراكي سيعمل على تحقيق معدلات نمو في الدخل القومي تفوق معدلات النمو السكاني، وهذا بدوره يعمل على تذويب المشكلة السكانية<sup>(٣٣)</sup>.

أما إستيرلن (Esterlin) فيرى أن زيادة السكان شانها أن تؤدي إلى تغير الطرق الانتاجية، من خلال ظهور أفراد صغار السن داخل المجتمع يكون لديهم القدرة على التغيير نحو الأفضل وتقبل الأفكار الجديدة، ويكون لديهم قدرة كبيرة على نقل الموارد من القطاعات ذات الانتاجية المتدنية إلى القطاعات ذات الانتاجية المرتفعة<sup>(٣٤)</sup>.

### ٢-٣: الدراسات التطبيقية

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع النمو السكاني وأثره على النمو الاقتصادي، وإهتمت بعض هذه الدراسات بدراسة أثر النمو السكاني على المدخرات، ولكن نتائج هذه الدراسات أختلفت فيما بينها، وسوف نعرض هذه الدراسات.

#### ١: دراسات النمو السكاني وأثره في النمو الاقتصادي

رأى بعض الدراسات أن هناك علاقة موجبة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، والبعض رأى وجود علاقة سالبة والبعض الآخر رأى عدم وجود علاقة تذكر، وسوف أقوم باستعراض هذه الدراسات في ضوء نتائجها :

##### أولاً: الدراسات ذات الآثار الموجب

###### ١- دراسة كوزنتس<sup>(٣٥)</sup> (Kuznets)

تعتبر إحدى الدراسات التي إشارت إلى وجود علاقة موجبة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، وقد عزى هاجن(hagen) هذه العلاقة الموجبة إلى ما يلي:

أ- حدوث تطور تكنولوجي ضخم رافق النمو السكاني السريع وكان هذا التطور كفيلاً بالغاء قانون تناقص الغلة.

ب- النمو السكاني السريع يسبب تقدم تكنولوجي سريع .

جـ- النمو السكاني السريع يحدث في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة، حيث تمتاز هذه المناطق بوجود متسع لقادمين جدد، والذين بدورهم يعملون على زيادة الانتاجية وحدوث تقدم تكنولوجي.

#### ٢- دراسة سايمون (٣٦) (Simon)

وقد أشارت إلى وجود علاقة موجبة بين الكثافة السكانية والنماه الاقتصادي، ويعزيز سايمون هذه العلاقة إلى أن الكثافة السكانية المرتفعة تؤدي إلى المزيد من مشاريع البنية التحتية (شبكة موصلات، إتصالات) بسبب إنخفاض تكلفه إنشاء هذه المشاريع للفرد في هذه المناطق، ومن شأن هذه المشاريع أن تعمل على تسهيل العملية الاستثمارية وتجعلها أكثر ربحية في هذه المناطق، كما تعمل هذه المشاريع على تسهيل أيصال الأساليب التكنولوجية الحديثة والمواد الأولية اللازمة للعملية الانتاجية من ناحية، ومن ناحية أخرى فهي تعمل أيضاً على تسهيل العملية التسويقية، ويشير سايمون وجلوثير إلى أن تردي شبكة الموصلات في بعض مناطق الهند أدى إلى نقص وصول المواد الأولية اللازمة للزراعة، وتختلف الأساليب الانتاجية المستخدمة في الزراعة، بالإضافة إلى الفشل في إنتاج محاصيل زراعية مربحة لصعوبه التسويق.

#### ثالثـ: الدراسات ذات الآثر السالب.

#### ١- دراسة ستافيج (٣٧) (Stavig)

قام بدراسة العلاقة بين النمو السكاني (العامل المستقل) وبعض المتغيرات الاقتصادية (العامل التابع) مثل: معدل النمو في الدخل الفردي، معدل النمو في تراكم رأس المال، معدل الاستهلاك للفرد، الصادرات، وأظهرت النتائج علاقة عكسية بين النمو السكاني وهذه المتغيرات، وقد عزى ستافيج هذه العلاقة إلى ما يلي :-

أـ- زيادة عدد السكان ستؤدي حتماً إلى زيادة نسب الأعلى وهذا من شأنه أن يؤدي

إلى زيادة حجم الدخل الكلي المدفق على الاستهلاك مع التأكيد على إنخفاض معدل إستهلاك الفرد بسبب ثبات معدل دخل الفرد، ومما لا شك فيه أن زيادة مستوى الاستهلاك سوف تقلل من حجم المدخرات، لهذا فإن حجم الاستثمارات (تراكم رأس المال) سوف تنخفض أيضاً.

بـ- مما لا شك فيه أن زيادة عدد السكان ستؤدي إلى زيادة حجم القوى العاملة، وهذا بدوره سيؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن إنخفاض معدل الاستهلاك للفرد من شأنه أن يؤدي إلى إنخفاض إنتاجية الفرد بسبب عدم كفاية التغذية .

<sup>(٢٨)</sup> دراسة إنك (Enke).

قام بدراسة أثر تخفيض الخصوبة في التنمية الاقتصادية، وقد توصل إلى نتيجة مفادها أن إنخفاض معدل نمو السكان كنتيجة لخفض معدل الخصوبة هي من أهم مصادر التنمية الاقتصادية.

وقد توصل (إنك) إلى هذه النتيجة من خلال المقارنة بين زيادة معدل دخل الفرد بالانفاق على الدخل القومي (زيادة الاستثمار) أو الانفاق على موانع العمل (التحكم في الولادات)، حيث أشار إلى أن معدل النمو في الدخل الفردي يُعتبر مؤشراً على التطور والتحسن الاقتصادي، وبما أن معدل دخل الفرد هو حاصل قسمه الدخل القومي على عدد السكان، فإن الدول النامية تحاول زيادة البسط (الدخل القومي الجمالي) من أجل زيادة معدل دخل الفرد، ولكن (إنك) أشار إلى أننا نستطيع زيادة هذا الأخير من خلال تخفيض المقام (عدد السكان) أو معدل نمو السكان .

ومن خلال دراسة قام بإجرائها وجد أن الانفاق على موانع الحمل ستساهم بزيادة معدل دخل الفرد بشكل أكبر من الانفاق على الدخل القومي، حيث وجد أن الأولى ستؤدي إلى النتائج التالية:-

- ١- تخفيض معدل نمو السكان وهذا يؤدي إلى تقليل القوى العاملة.
- ٢- تقليل حجم القوى العاملة يؤدي إلى ارتفاع نسبة رأس المال إلى العامل، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الانتاجي الحديث للعامل، وهذا بدوره يعمل على زيادة القدرة الاستثمارية للأقتصاد.
- ٣- زيادة معدل دخل الفرد الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم المدخرات .

#### ثالثاً- الدراسات ذات الآثار المتوازن أو الضعيف

##### ١- دراسة ثرييل وال (Thirlwall<sup>(٣٩)</sup>)

قام بدراسة العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي لمجموعتين من الدول إحداهما دول نامية والأخرى دول متقدمة، وقد توصل إلى النتائج التالية:-

- أ- وجد أن معلمة السكان المقدرة في كلتا المجموعتين لا تختلف أحصانياً عن الصفر عند مستوى ثقة ٩٥٪ .
- ب- وجد أن مجموع المعامل المقدرة لكل من السكان ورأس المال في كل مجموعه أقل من الواحد الصحيح، وقد عزى هذه النتيجة إلى قانون تناقص الغلة ولتحليل هذه العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي قام ثرييل والبحص العلاقة بين النمو السكاني من جهة وكل من معدل نمو الانتاجي ومعدل نمو تراكم رأس المال من جهة أخرى في كلتا المجموعتين، وتوصيل إلى ما يلي :-

أ- العلاقة بين النمو السكاني ومعدل نمو الانتاجي موجبة .

ب- العلاقة بين النمو السكاني ومعدل نمو تراكم رأس المال سالبة.

ومن هنا أشار ثرييل وال إلى أن هاتين القوتين تسيران باتجاهين متعاكسين، لذلك فإن تأثير النمو السكاني على النمو الاقتصادي يبقى متعادلاً أو ضعيفاً .

وبناء على هذه النتيجة أعتبر ثرييل وال أن برامج كبح أوضبط النمو السكاني سيكون لها أثراً ضعيفاً على النمو الاقتصادي ومستوى المعيشة، لكنه أضاف أن هذه

البرامج سيكون لها دور في تخفيف زحام الناس وتخفيف الضغط على مصادر الغذاء وتحسين توزيع الدخل .

٢- دراسات النمو السكاني واثرها على المدخرات .  
رأى بعض هذه الدراسات أن هناك علاقة سالبة بين النمو السكاني والمدخرات ، والبعض الآخر رأى وجود علاقة مفتوحة أو غير محددة ، وسوف نعرض هذه الدراسات في ضوء نتائجها .

#### أولاً- الدراسات ذات الآثار السالبة .

##### ١- دراسة كيلي (Kelley)<sup>(٤)</sup>

وقد أشار في دراسته هذه إلى أن هناك ثلاثة أسباب تقف وراء العلاقة السالبة بين النمو السكاني من جهة والمدخرات وتراكم رأس المال من جهة أخرى، وهي :

أ- تأثير عبء الأعلى (age - dependency effect)، إذ أن النمو السكاني السريع يسبب زيادة نسبة الأطفال إلى القوى العاملة وهذا بدوره يعمل على تحويل جزء كبير من دخل الأسرة من جانب الأدخار إلى جانب الاستهلاك .

ب- تأثير إضمحلال رأس المال (capital - shallowing effect)، وذلك بسبب أن النمو السكاني السريع سيؤدي حتماً إلى زيادة القوى العاملة وهذا فإن نسبة رأس المال للعامل الواحد سوف تنخفض ، الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض معدل إنتاجية العامل .

ج- تأثير تحويل الاستثمارات (investment - diversion effect)، مما لا شك فيه أن زيادة عدد السكان تؤدي إلى ازدياد الطلب على المشاريع الخدمية مثل:- التعليم، الصحة، الإسكان، لذلك فإن الحكومة سوف تقوم بتحويل جزء من إنفاقها على المشاريع الاستثمارية إلى المشاريع الخدمية .

##### ٢- دراسة ليف (Leff)<sup>(٥)</sup>

وقد أشار في دراسته إلى أن المدخرات لا تعتمد فقط على معدل دخل الفرد، إنما تعتمد أيضاً على معدل الولادات، ويدخل أثر هذا الأخير من خلال نسب الأعالة، والتي تقسم بدورها إلى قسمين:

أ- نسبة السكان تحت سن ١٥.

ب- نسبة السكان فوق سن ٦٤.

وقد عزى (ليف) العلاقة السالبة إلى كون هاتين المجموعتين مستهلكتين وليس منتجتين، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك على حساب المدخرات.

٣- دراسة شوماخر وكلارك (Shumaker and Clark) (١٩٨٠)

وقد قاما بدراسة هذه العلاقة لمجموعتين من الدول المتقدمة ولمجموعة أخرى من الدول النامية في القارات الثلاث (آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية)، للأعوام ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥، هذا بالإضافة إلى العينة التي قام كيلي (Kelley) بدراساتها عام ١٩٨٨، أما أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فهي:-

أ- نسبة الأعالة للكبار تؤثر سلباً على المدخرات في الدول المتقدمة لجميع الأعوام.

ب- نسبة الأعالة للكبار تؤثر سلباً على المدخرات في الدول النامية لجميع الأعوام.

ج- نسبة الأعالة للصغار والكبار في آسيا تؤثر سلباً على المدخرات وفي جميع الأعوام.

د- نسبة الأعالة للكبار في أمريكا اللاتينية تؤثر سلباً على المدخرات وفي جميع الأعوام.

هـ- نسبة الأعالة للصغار في إفريقيا لا تؤثر سلباً على المدخرات وفي جميع الأعوام.

وـ- علاقة معدل الدخل الفردي موجبة مع المدخرات المحلية دائمًا.

ثانياً- الدراسات ذات الأثر غير المحدد.

#### ١- دراسة رام (Ram)<sup>(٢٣)</sup>

وقد توصل إلى نتائج مغايره لتلك التي ثوصل إليها ليف ، وقد أشار (رام) بناءً على تقديراته بأنه لا توجد علاقة سالبة بين المدخرات وعمر الأهل في الدول النامية التي خضعت للدراسة ، وحاول (رام) تعليل هذا الاختلاف في النتائج بينه وبين من سبقوه إلى:- المتغيرات المستخدمة وفترة الدراسة والعين المستخدمة، وقد اعتبر (رام) أن العلاقة بين عمر الأهل والمدخرات علاقة مفتوحة وغير محددة .  
هذا وقد إستخدم (رام) كل التدفقات النقدية من الخارج كأحد العوامل المستقلة والمؤثرة على المدخرات ، وقد إشتملت العينة على (١٢١) دولة بعضها دول نامية والبعض الآخر دول متقدمة ، أما فترة الدراسة فكانت خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٧).

## ٤- هوامش الفصل الثاني:

- ١- United Nations Population Fund, Population Issues July (1992) .
- ٢- فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي ، عمادة شؤون المكتبات - جامعة الملك سعود الرياض ١٩٨٥ ، ص ٣.
- ٣- فايز إبراهيم الحبيب، (١٩٨٥)، المراجع السابق ، ص ٥.
- ٤- سعيد النجار ، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٢ ، ص ٢٧.
- ٥- رمزي ذكي، المشكلة السكانية والخرافه المالتوصيه الجديدة المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب - الكويت ١٩٨٤ ، ص ٣٥ .
- ٦- رمزي ذكي (١٩٨٤) ، المراجع السابق، ص ٣٦-٣٥
- ٧- رمزي ذكي (١٩٨٤) ، المراجع السابق، ص ٣٧-٣٦ .
- ٨- رمزي ذكي (١٩٨٤) ، المراجع السابق، ص ٣٧ .
- ٩- سعيد النجار (١٩٧٣) ، المراجع السابق، ص ١٣٥-١٣٩ .
- ١٠- صلاح الدين نامق ، إقتصاديات السكان ، دار المعارف بمصر ١٩٧٠ ، ص ١٢١-١٢٢ .
- ١١- رمزي ذكي (١٩٨٤) ، المراجع السابق، ص ١١١-١١٢ .
- ١٢- رمزي ذكي (١٩٨٤) ، المراجع السابق، ص ١١٢-١١٣ .
- ١٣- رمزي ذكي (١٩٨٤) ، المراجع السابق ، ص ١١٣-١١٤ .
- ١٤- رمزي ذكي (١٩٨٤) ، المراجع السابق، ص ١١٤ .
- ١٥- رمزي ذكي (١٩٨٤) ، المراجع السابق، ص ١٢٠-١٢٢ .
- ١٦- فايز إبراهيم الحبيب، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية عمادة شؤون المكتبات- جامعة الملك سعود الرياض ١٩٨٥ ، ص ٧٥-٧٦ .
- ١٧- فايز إبراهيم الحبيب (١٩٨٥)، المراجع السابق، ص ٧٦.
- ١٨- فايز إبراهيم الحبيب (١٩٨٥) ، المراجع السابق ، ص ٧٦.

- 19 - Simon, Julian L. 1977 The Economics of Population Growth, Princeton University Press, P26.
- 20- United Nations Population Fund, Population Issues July(1992).
- 21- Todaro, Michal. Economic Development in The Third World, Published by Longman Inc, Newyork( 1989), P206.
- ٢٢- رمزي زكي (١٩٨٤) ، المرجع السابق، ص ١٦٨-١٩٠ .
- ٢٣- رمزي زكي (١٩٨٤) ، المرجع السابق، ص ٢٢٣-٢٢٤ .
- ٢٤- صلاح الدين نامق (١٩٧٠) ، المرجع السابق ، ص ٢١٠ .
- ٢٥- صلاح الدين نامق (١٩٧٠) ، المرجع السابق ، ص ٢٢١-٢٢٢ .
- 26- S, Enke. Economic Consequances of Rapid Population Growth , Economic Journal December (1971), P 800-802.
- 27- S, Enke. (1971) op,cit. pp 807-810.
- ٢٨- فايز إبراهيم الحبيب (١٩٨٥) ، المرجع السابق ، ص ٨٩-٩٠ .
- 29- Tordaro, Michal . (1989) op, cit. pp 204-205
- 30- Hagen, Everett E. 1975 The Economics of Development, Richarad D, Irwin,INC, p68-69
- 31- Parry ,H,B. Population and Its Problems Claren Dun Press, Oxford(1974) , P203.
- 32- Simon, Julian .(1977) op. cit, P 27.
- ٢٣- صلاح الدين نامق (١٩٧٠) ، المرجع السابق ، ص ٢٠٦ .
- 34- Thirlwall ,A , P. "A Cross Section Study of Popluation Growth and The Growth of Output and Per Capita Income In a Production Function Framework , P 342.
- 35- Hagen , Evertte .( 1975) op,cit, pp68-69.
- 36- Simon, Julian. Davanzo, Julie. Research in Population Economics(1980) Volume 2 JAL Press inc, p215-227.
- 37- Stavig, Gordon. R. The Impact of Population Growth on Economy of Countries, Economic Development and Cultural Change.
- 38- S, Enk. (1971) op, cit.
- 39- Thrilwall, A,P.(972)op,cit.
- 40- Kelley, Allen. Population Pressures, Saving and Investment in The Third World Economic Development and Cultural Change Vol 36 April 1988.

- 41- Leff, Nathaniel, H. Dependency Rates and Saving Rates, American Economic Review December(1969).
- 42- Shumaker, Linda, D. Clark, Robert , L Population Dependency Rates and Savings, Economic Development and Cultural Change Vol 40. No2 January (1992).
- 43- Ram, Rati. Dependency Rate and Aggregate Savings, A New International Cross-Section study, American Economic Review (June 1982).

الفصل الثالث  
النمو السكاني في الاقتصاد الأردني

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## الفصل الثالث

### النمو السكاني في الاقتصاد الأردني

#### مقدمة:

يعتبر معدل النمو السكاني في الأردن من المعدلات المرتفعة ، حيث بلغ هذا المعدل خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١) بالتوسط حوالي (٤٪، ٦٪) سنوياً ، منها (٤٪، ٣٪) سنوياً نتيجة للزيادة الطبيعية في عدد السكان ، والباقي (٢٪، ١٪) سنوياً فيعود لعامل الهجرة .

ويُعزى ارتفاع معدل النمو السكاني في الأردن إلى مجموعة من العوامل أهمها ارتفاع معدل المواليد وإنخفاض معدل الوفيات وعامل الهجرة القسرية والمجاجنة ، ويترتب على ذلك زيادة الحجم الكلي للسكان بصورة كبيرة ، الأمر الذي يتطلب توفير فرص العمل والتعليم ، والخدمات الصحية وغيرها بصورة مستمرة وسريعة ، وقد يكون ذلك غير ميسور في ضوء المشكلات الاقتصادية الأردنية .

والذى يلفت النظر أيضاً أن الأردن ليس لديه سياسة سكانية واضحة المعالم ، بالرغم من تنفيذ العديد من الخطط التنموية إلا أنها إكتفت بالربط بين العوامل السكانية من جهة والعوامل الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى .

وفي هذا الفصل سوف نعرض ثلاثة موضوعات رئيسية: **الخصائص السكانية للمجتمع في الأردن ، والصلة بين السكان وبعض القطاعات الاقتصادية ، بالإضافة إلى مكانة السكان في الخطط التنموية الأردنية .**

#### ٣: - **الخصائص السكانية للمجتمع في الأردن**

##### ١: - تعداد وحجم السكان

جرى أول تعداد للسكان والمساكن في الأردن عام ١٩٥٢ ، وقد قدر عدد سكان

الأردن (الضفة الشرقية) آنذاك بحوالي (٥٨٦,٢) ألف نسمة، وفي عام ١٩٦١ جرى التعداد الثاني ، وقد قدر عدد السكان بموجب هذا التعداد بحوالي (٩٠٠,٨) ألف نسمة ، ويُلاحظ أن عدد السكان في الضفة الشرقية قد إزداد بمقدار (٦٣٤,٦) ألف نسمة خلال الفترة الواقعة ما بين التعدادين وبنسبة (٥٤٪)، وفي عام ١٩٧٥ قامت دائرة الاحصاءات العامة الأردنية بإجراء التعداد الزراعي وقد قدر عدد السكان في هذا التعداد بحوالي (١,٨) مليون نسمة ، أما في عام ١٩٧٩ فقد قدر عدد السكان بحوالي (١٣٢,٢) مليون نسمة بموجب التعداد العام للسكان والمساكن.

وتشير تقديرات عام ١٩٩١ حسب النشرة الاحصائية السنوية لدائرة الاحصاءات العامة الأردنية أن عدد سكان الضفة الشرقية قد بلغ حوالي (٢,٨٨٨) مليون نسمة ، ويبين جدول (١-٢) عدد سكان الضفة الشرقية خلال الفترة (١٩٥٢-١٩٩١) ، ويُلاحظ من هذه الأرقام أن عدد السكان قد تضاعف بحوالي (٧) مرات خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٩١ وتعزى هذه الزيادة السريعة في نمو سكان الضفة الشرقية إلى العوامل التالية :-

-**الزيادة الطبيعية لسكان الضفة الشرقية :** وهي الفرق بين المواليد والوفيات ، ويُقدر معدل الزيادة الطبيعية بحوالي (٣٤) لكل ألف سنويًا بالمتوسط وتعتبر هذه النسبة مرتفعة قياساً بمعدلات الزيادة العالمية ، والتي تُقدر بحوالي (١٧)<sup>(١)</sup> لكل ألف سنويًا، ويُعزى هذا الارتفاع في معدل الزيادة الطبيعية إلى الفجوة الواضحة بين معدل المواليد ومعدل الوفيات، ويبين الشكل (١-٢) حجم هذه الفجوة، كما يبين جدول (٢-٢) معدل المواليد والوفيات خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١)، ويُلاحظ من الجدول أن معدل الوفيات في الأردن قد شهد إنخفاضاً ملحوظاً خلال هذه الفترة نظراً لتحسين الخدمات الصحية والتعليمية ، حيث إنخفض من (١٤,٨) لكل ألف عام ١٩٧٠ إلى حوالي (٦) لكل ألف عام ١٩٩١ وبنسبة تصل إلى (٥٩٪) ، أما معدل المواليد فقد شهد إنخفاضاً أيضاً، ويُعتبر

هذا نتيجةً للأهتمام بتعليم المرأة وتنميتها وخرجها إلى العمل ، حيث إنخفض معدل المواليد من (٤٨,٩) لكل ألف عام ١٩٧٠ إلى حوالي (٣٤) لكل ألف عام ١٩٩١ وبنسبة تصل إلى (٢١٪).

ومن خلال الشكل (١-٣) وبالاعتماد على نظرية التحول السكاني<sup>(٢)</sup>، يمكن القول أن الأردن يمر ضمن المرحلة الثانية لهذه النظرية وهي مرحلة النمو السكاني السريع، وتُعتبر هذه المرحلة هي بداية التحول السكاني والتي يبدأ فيها التطور الصحي والاقتصادي بالتأثير على معدل الوفيات والعمل على تخفيضه. لذلك يمكن اعتبار هذه المرحلة هي المرحلة التي تبدأ فيها العوامل السكانية بالتأثير بالعوامل الاقتصادية .

اما الشكل (٢-٢) فيبيّن علاقة النمو السكاني مع النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار عام ١٩٨٥ خلال الفترة (١٩٩١-١٩٧١)، ويُلاحظ من هذا الشكل أن معدل النمو السكاني خلال هذه الفترة قد أخذ شكلاً ثابتاً، مع وجود زيادة ملحوظة في السنطين الأخيرتين، وهذا يعود لعامل الهجرة على أثر حرب الخليج، أما معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فيُلاحظ أنه متذبذب بشكل واضح خلال نفس الفترة، لذلك يمكن القول أن معدل النمو في دخل الفرد<sup>(٣)</sup> في الأردن يعتمد بشكل أساسي على حجم هذا التذبذب، ففي السنوات التي ارتفع فيها معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فوق معدل النمو السكاني يُلاحظ ارتفاع معدل النمو في دخل الفرد، حيث ارتفع معدل دخل الفرد من (٣٥٨ . ١٢) ديناراً عام ١٩٧٤ إلى (٦٠٣ . ١٢) ديناراً عام ١٩٨٢، أما في السنوات التي إنخفض فيها معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أسفل معدل النمو السكاني يُلاحظ إنخفاض معدل النمو في دخل الفرد، حيث إنخفض معدل دخل الفرد من (٧٥٦ . ٨٧) ديناراً عام ١٩٨٦ إلى (٤٩٦ . ٦١) ديناراً عام ١٩٩١، وهذا يفسر تعمق ظاهرة الفقر في الأردن خلال هذه الفترة.

جدول (١-٣)

عدد سكان الفئة الشرقية المقدرة حسب الجنس خلال السنوات

(بالألف نسمة) ١٩٥٢-١٩٩١، ١٩٩١.

| السنة | المجموع | ذكور  | إناث  | نسبة الإناث إلى عدد السكان (%) |
|-------|---------|-------|-------|--------------------------------|
| ١٩٥٢  | ٥٨٩,٢   | ٣٠١,٧ | ٢٨٦,٥ | ٤٨,٥                           |
| ١٩٥٣  | ٦٠٠,٨   | ٣٦٩,٤ | ٣٣١,٤ | ٤٧,٩                           |
| ١٩٥٤  | ٦٣١,٠   | ٣٨٤,١ | ٣٤٦,٩ | ٤٨,٠                           |
| ١٩٥٥  | ٦٣٢,٧   | ٣٠٠,٣ | ٣٦١,٩ | ٤٨,٠                           |
| ١٩٥٦  | ٦٣٤,٥   | ٣١٧,١ | ٣٧٧,٢ | ٤٨,٠                           |
| ١٩٥٧  | ٦٣٦,٠   | ٣٣٦,٦ | ٣٩٣,٤ | ٤٨,٠                           |
| ١٩٥٨  | ٦٣٧,٤   | ٣٥٢,٤ | ٣٥١,٠ | ٤٨,٠                           |
| ١٩٥٩  | ٦٣٧,٨   | ٣٧٠,٢ | ٣٦٣,٨ | ٤٨,٠                           |
| ١٩٦٠  | ٦٣٨,١   | ٣٧٣,٢ | ٣٦٥,٩ | ٤٨,٠                           |
| ١٩٦١  | ٦٣٩,١   | ٣٧٧,٧ | ٣٧٣,٢ | ٤٨,٠                           |
| ١٩٦٢  | ٦٤٠,٠   | ٣٨٠,١ | ٣٩٩,٧ | ٤٨,٠                           |
| ١٩٦٣  | ٦٤٢,٧   | ٣٨٠,٣ | ٣٦٩,٩ | ٤٨,٠                           |
| ١٩٦٤  | ٦٤٤,٥   | ٣٨١,١ | ٣٧٧,٣ | ٤٨,٠                           |
| ١٩٦٥  | ٦٤٤,٥   | ٣٨٢,٦ | ٣٦٢,٣ | ٤٨,٠                           |
| ١٩٦٦  | ٦٤٤,٦   | ٣٨٣,٤ | ٣٦٣,٢ | ٤٨,٠                           |
| ١٩٦٧  | ٦٤٤,٦   | ٣٨٤,٢ | ٣٦٣,٤ | ٤٨,٠                           |
| ١٩٦٨  | ٦٤٤,٦   | ٣٨٤,٢ | ٣٦٣,٤ | ٤٨,٠                           |
| ١٩٦٩  | ٦٤٤,٦   | ٣٨٤,٢ | ٣٦٣,٤ | ٤٨,٠                           |
| ١٩٧٠  | ٦٤٤,٦   | ٣٨٤,٢ | ٣٦٣,٤ | ٤٨,٠                           |
| ١٩٧١  | ٦٤٤,٦   | ٣٨٤,٢ | ٣٦٣,٤ | ٤٨,٠                           |
| ١٩٧٢  | ٦٤٤,٦   | ٣٨٤,٢ | ٣٦٣,٤ | ٤٨,٠                           |
| ١٩٧٣  | ٦٤٤,٦   | ٣٨٤,٢ | ٣٦٣,٤ | ٤٨,٠                           |
| ١٩٧٤  | ٦٤٤,٦   | ٣٨٤,٢ | ٣٦٣,٤ | ٤٨,٠                           |
| ١٩٧٥  | ٦٤٤,٦   | ٣٨٤,٢ | ٣٦٣,٤ | ٤٨,٠                           |
| ١٩٧٦  | ٦٤٤,٦   | ٣٨٤,٢ | ٣٦٣,٤ | ٤٨,٠                           |
| ١٩٧٧  | ٦٤٤,٦   | ٣٨٤,٢ | ٣٦٣,٤ | ٤٨,٠                           |
| ١٩٧٨  | ٦٤٤,٦   | ٣٨٤,٢ | ٣٦٣,٤ | ٤٨,٠                           |
| ١٩٧٩  | ٦٤٤,٦   | ٣٨٤,٢ | ٣٦٣,٤ | ٤٨,٠                           |
| ١٩٨٠  | ٦٤٤,٦   | ٣٨٤,٢ | ٣٦٣,٤ | ٤٨,٠                           |
| ١٩٨١  | ٦٤٤,٦   | ٣٨٤,٢ | ٣٦٣,٤ | ٤٨,٠                           |
| ١٩٨٢  | ٦٤٤,٦   | ٣٨٤,٢ | ٣٦٣,٤ | ٤٨,٠                           |
| ١٩٨٣  | ٦٤٤,٦   | ٣٨٤,٢ | ٣٦٣,٤ | ٤٨,٠                           |
| ١٩٨٤  | ٦٤٤,٦   | ٣٨٤,٢ | ٣٦٣,٤ | ٤٨,٠                           |
| ١٩٨٥  | ٦٤٤,٦   | ٣٨٤,٢ | ٣٦٣,٤ | ٤٨,٠                           |
| ١٩٨٦  | ٦٤٤,٦   | ٣٨٤,٢ | ٣٦٣,٤ | ٤٨,٠                           |
| ١٩٨٧  | ٦٤٤,٦   | ٣٨٤,٢ | ٣٦٣,٤ | ٤٨,٠                           |
| ١٩٨٨  | ٦٤٤,٦   | ٣٨٤,٢ | ٣٦٣,٤ | ٤٨,٠                           |
| ١٩٨٩  | ٦٤٤,٦   | ٣٨٤,٢ | ٣٦٣,٤ | ٤٨,٠                           |
| ١٩٩٠  | ٦٤٤,٦   | ٣٨٤,٢ | ٣٦٣,٤ | ٤٨,٠                           |
| ١٩٩١  | ٦٤٤,٦   | ٣٨٤,٢ | ٣٦٣,٤ | ٤٨,٠                           |

المصدر: ١٩٥٢-١٩٧٨ دائرة الأحصاءات العامة، النشرة الأحصائية السنوية ١٩٨٣، العدد ٣٤، جدول (٢)، ص ٢.

١٩٩١-١٩٩١ دائرة الأحصاءات العامة، النشرة الأحصائية السنوية ١٩٩١، العدد ٤٢، جدول (٢)، ص ١.

جدول (٢-٣)

## معدل النمو السكاني خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١) (بالألف)

| السنة | معدل المواليد | معدل الوفيات | معدل الزيادة الطبيعية | معدل نمو السكان | معدل صافي الهجرة |
|-------|---------------|--------------|-----------------------|-----------------|------------------|
| (١)   | (٢)           | (٣)          | (٤)                   | (٥)             | (٦)              |
| ١٩٧٠  | ٤٨.٩          | ٤٦.٧٩        | ٢٤.١١                 | ٣٥              | -٠.٨٩            |
| ١٩٧١  | ٤٨.٦٣         | ٤٦.٥         | ٢٤.١٣                 | ٣٦              | ١.٨٧             |
| ١٩٧٢  | ٤٨.٣٦         | ٤٦.٢١        | ٢٤.١٥                 | ٣٦              | ١.٨٥             |
| ١٩٧٣  | ٤٨.١          | ٤٣.٩٤        | ٢٤.١٦                 | ٣٦              | ١.٨٤             |
| ١٩٧٤  | ٤٧.٨٣         | ٤٣.٧٧        | ٢٤.١٧                 | ٣٦              | ١.٨٣             |
| ١٩٧٥  | ٤٧.٥٧         | ٤٣.٤٠        | ٢٤.١٧                 | ٤٤              | ١.٨٣             |
| ١٩٧٦  | ٤٧.٣          | ٤٣.١٤        | ٢٤.١٦                 | ٤٤              | ١.٨٤             |
| ١٩٧٧  | ٤٧.٠          | ٤٢.٨٨        | ٢٤.١٦                 | ٤٤              | ١.٨٤             |
| ١٩٧٨  | ٤٦.٧٨         | ٤٢.٦٣        | ٢٤.١٥                 | ٤٤              | ١.٨٥             |
| ١٩٧٩  | ٤٦.٥٢         | ٤٢.٣٨        | ٢٤.١٤                 | ٣٧              | ٢.٨٦             |
| ١٩٨٠  | ٤٦.٢٧         | ٤٢.١٤        | ٢٤.١٣                 | ٤٠              | ٥.٨٧             |
| ١٩٨١  | ٤٦.٠١         | ٤١.٩         | ٢٤.١١                 | ٤٠              | ٥.٨٩             |
| ١٩٨٢  | ٤٥.٧٥         | ٤١.٦٧        | ٢٤.٠٨                 | ٤٠              | ٥.٩٢             |
| ١٩٨٣  | ٤٥.٥          | ٤١.٤٤        | ٢٤.٠٦                 | ٤٠              | ٥.٩٤             |
| ١٩٨٤  | ٤٥.٢٥         | ٤١.٢٢        | ٢٤.٠٣                 | ٤٠              | ٥.٩٧             |
| ١٩٨٥  | ٤٥.٠          | ٤١.٠         | ٢٤.٠                  | ٣٨              | ٤.٠              |
| ١٩٨٦  | ٤٤.٩٣         | ٤٠.٩٥        | ٢٣.٩٨                 | ٣٨              | ٤.٠              |
| ١٩٨٧  | ٤٤.٠          | ٤٠.٠         | ٢٤.٠                  | ٣٦              | ٤.٠              |
| ١٩٨٨  | ٤٤.٠          | ٤٠.٠         | ٢٤.٠                  | ٣٦              | ٤.٠              |
| ١٩٨٩  | ٤٤.٠          | ٤٠.٠         | ٢٤.٠                  | ٣٧              | ٣.٠              |
| ١٩٩٠  | ٤٠.٠          | ٣٧.٠         | ٢٣.٠                  | ١١٠             | ٧٧.٠             |
| ١٩٩١  | ٣٦.٠          | ٣٦.٠         | ٢٨.٠                  | ١٢٦             | ٩٨.٠             |

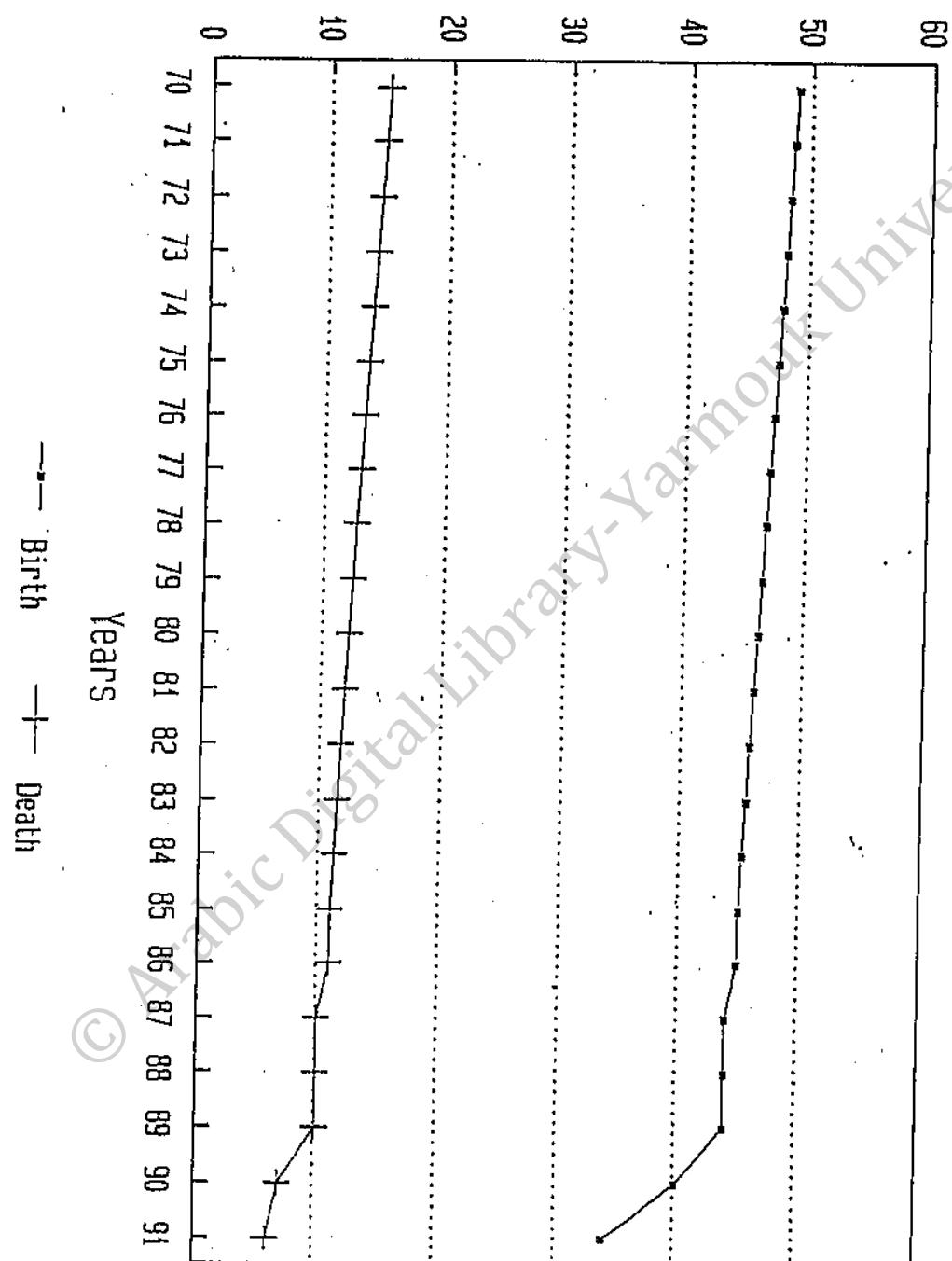
المصدر : (١) ١٩٧٠-١٩٨٧ د. عيسى إبراهيم فاخر بن دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني ، قاعدة بيانات سوق العمل الأردني ، الجمعية العلمية الملكية ، عمان ١٩٨٩ ، ص ٣٢ .

(٢) ١٩٨٨-١٩٩١: دائرة الأحصاءات العامة ، النشرات الأحصائية السنوية، وقد تم إحتساب معدل الزيادة الطبيعية ، معدل صافي الهجرة لهذه الفترة من قبل الباحث .

(٣) تم إحتسابه بالأعتماد على جدول (١-٣).

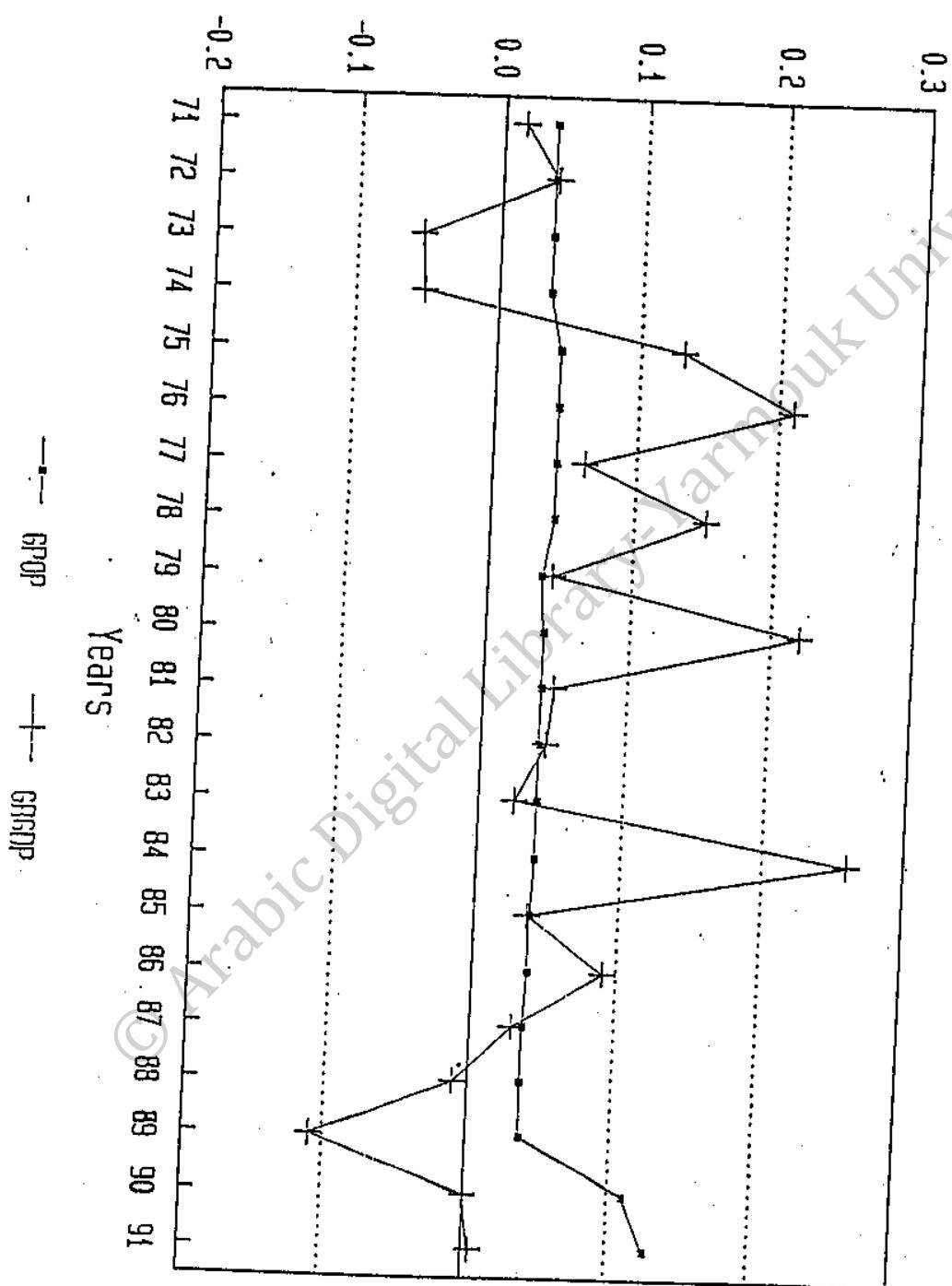
معدل صافي الهجرة = معدل النمو السكاني - معدل الزيادة الطبيعية .

معدل المواليد ومعدل الوفيات في الأردن خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩١) شكل (٣-١)



شكل (٣ - ٢)  
العلاقة بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالسuar

العلاقة بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٧١ - ١٩٩١) •  
عام ١٩٨٥



بـ- العوامل الدينية والاجتماعية والاقتصادية: يُعتبر المجتمع الأردني من المجتمعات التي تمتاز بالروابط الأسرية والعائلية المتينة، وهذا يعود إلى التمسك بالتعاليم الإسلامية والعادات والتقاليد، ويؤثر العامل الديني بشكل مباشر على الزيادة السكانية، وذلك لأن تعاليم الدين الإسلامي تحدث على زيادة معدلات الإنجاب، كما ويُعتبر مفهوم الأسرة الكبيرة لا يزال شائعاً في المجتمع الأردني، وخاصةً في المناطق الريفية، حيث يُعتبر الأبناء الذكور من العوامل الأساسية لقيام الأسرة بإنجاز أعمالها، بالإضافة إلى أنهم نوع من ضمان المستقبل للوالدين في شيخوختهم، ويبلغ متوسط حجم الأسرة الأردنية حوالي(٧) أفراداً حسب تقديرات

عام ١٩٩١ (٤).

جـ- الهجرات القسرية والماجنة : تعرض الأردن (الضفة الشرقية) لموجات متتابعة من الهجرة بسبب الظروف السياسية التي سادت المنطقة، وقد أدت هذه الموجات إلى زيادة عدد السكان ومعدلات نموهم بشكل كبير وبصورة مفاجئة، ففي عام ١٩٤٨ تعرض الأردن لأولى الموجات على أثر قرار التقسيم، وقد قدر عدد المهاجرين إلى الأردن بحوالي (٤٩٤) ألف نسمة، و تعرض الأردن لثانية الموجات على أثر حرب عام ١٩٦٧ وقدر عدد المهاجرين بحوالي (٢٤٦) ألف نسمة (٥)، أما الهجرة الثالثة فكانت في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ على أثر حرب الخليج، وقد أدت هذه الهجرة إلى عودت حوالي (٧٠) ألف عامل (٦)، ويبين جدول (٢-٣) معدل النمو السكاني خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٧٠)، ويلاحظ من الجدول مقدار الزيادة الملحوظة في معدل نمو السكان والناجمة عن عامل الهجرة، حيث قدر معدل صافي الهجرة إلى الأردن خلال عامي ١٩٩٠، ١٩٩١ بحوالي (٧٠.٧٪) و (٩٠.٨٪) على التوالي، وقدر عدد المهاجرين بحوالي (٥٧٨) ألف نسمة خلال هذين العامين ، هذا وقد بلغ أثر عامل الهجرة على معدل النمو السكاني في الأردن بالمتوسط خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩١) حوالي (٢٠.١٪).

وقد ترتب على هذه الهجرات زيادة الضغط على الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى زيادة العبء على موازنة الحكومة الأردنية بسبب زيادة الطلب على الخدمات الصحية والسكنية التعليمية والأمنية.

ولا بد من الاشارة إلى أن هنالك هجرات معاكسة من الأردن إلى الخارج، وقد قدر عدد الأردنيين في الخارج عام ١٩٨٤ بحوالي (٨٠٠) ألف أردني منهم (١٢٥) ألف طالب في مختلف المراحل التعليمية<sup>(٧)</sup>، وفي بداية عام ١٩٩٠ قدر عدد القوى العاملة الأردنية في الخارج بحوالي (٣٣٩) ألف عامل، وقد إنخفض هذا العدد إلى حوالي (٢٦٠) ألف عامل عام ١٩٩٣<sup>(٨)</sup>.

٣- التوزيع الجغرافي لسكان الأردن

أما في مجال التوزيع الجغرافي للسكان فيعاني الأردن من إحتلال واضح، حيث يتركز حوالي (٦٢٪) من السكان في محافظات الوسط (عمان، البلقاء، والزرقاء) لعام ١٩٩١، أما محافظات الشمال (إربد، المفرق) فيتركز بها حوالي (٢٨٪) من السكان لنفس العام، أما القسم الباقي (١٠٪) من السكان فيتركز في محافظات الجنوب (الكرك، الطفيلة، معان)، ويبين جدول (٣-٢) التوزيع الجغرافي لسكان الأردن، ويلاحظ من الجدول أن التوزيع الجغرافي للسكان خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١) قد أخذ شكلاً أو توزيعاً ثابتاً، أما الكثافة السكانية في الأردن فقد ارتفعت من ١٨ نسمة/كم<sup>٢</sup> عام ١٩٧٠ إلى ٤٢ نسمة/كم<sup>٢</sup> عام ١٩٩١، وهذا يُعتبر مؤشراً على النمو السكاني السريع في الأردن، ويبين جدول (٣-٢) الكثافة السكانية على مستوى المحافظات لعام ١٩٧٠، ١٩٨٠، ١٩٩١، ويلاحظ من الجدول أن الكثافة السكانية قد ازدادت بمقدار أكبر منضعف خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١)، وهذا بدوره مؤشراً على النمو السكاني السريع الذي تشهده المحافظات، كما يبين الجدول أن هناك إحتلال أو تباين واضح في الكثافة السكانية على مستوى المحافظات، حيث تصل الكثافة السكانية أقصى قيمة لها في أصغر المحافظات مساحة، وهي محافظة البلقاء، بينما تصل أدنى قيمة لها في أكبر



المحافظات مساحةً، وهي محافظة عمان، ويُعزى هذا الاختلال الواضح في التوزيع السكاني والكثافة السكانية إلى الأسباب التالية:-

أ- تركز معظم الخدمات في العاصمة عمان منذ أوائل الستينيات، وهذا أدى إلى إجتذاب عدد كبير من السكان إليها، أما في وقتنا الحاضر فتعتبر عمان والزرقاء المركز التجاري والصناعي على التوالي، هذا بالإضافة إلى تركز

جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية في العاصمة عمان<sup>(١٩)</sup>.

ب- الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة<sup>(٢٠)</sup> سعياً وراء العمل والعيش المريح، حيث ارتفعت نسبة سكان الحضر من حوالي (٦٠٪) عام ١٩٧٩ إلى حوالي (٧٨٪) عام ١٩٩١ من المجموع الكلي للسكان<sup>(٢١)</sup>.

ج- معظم المهاجرين من الفلسطينيين إلى الأردن في عامي ١٩٤٨، ١٩٦٧ استوطنوا في المناطق الكثيفة بالسكان ، هذا بالإضافة إلى أن الحكومة الأردنية آنذاك رأت من السهل توطينهم في المناطق القريبة من العاصمة عمان<sup>(٢٢)</sup>.

#### ٣:٢-معدل الخصوبة<sup>(٢٣)</sup>

يعتبر معدل الخصوبة في الأردن من المعدلات المرتفعة، وقد قامت دائرة الأحصاءات العامة الأردنية بإجراء العديد من مسوحات الخصوبة والصحة الأسرية كان آخرها عام ١٩٩٠، وقد تبين من هذا المسح أن المرأة الأردنية المتزوجة تتوجب حوالي (٥.٦) أطفال بنهاية عمرها الإنجابي، ويُعتبر هذا المعدل أقل مما كان عليه سابقاً، حيث بلغ معدل الخصوبة حوالي (٦.٦) أطفال عام ١٩٨٢ و (٧.٤) أطفال عام ١٩٧١، هذا وقد أشار مسح عام ١٩٩٠ إلى أن معدل الخصوبة المفضل يبلغ حوالي (٣.٩) أطفال، كما بين هذا المسح أنه كان من الممكن أن يبلغ معدل الخصوبة (٣.٩) أطفال بدلاً من (٥.٦) أطفال لو كان بإمكان الأزواج تماشياً العمل غير المرغوب فيه، وهذا يُعتبر مؤشراً على رغبة الأزواج الأردنيين في تقليل معدل الانجاب لو أتيحت لهم الوسائل المناسبة لذلك، أما فيما يتعلق بـ... أول تنظيم الأسرة فقد أظهر هذا المسح أن جميع النساء في

الأردن يعرفن وسيلة واحدة على الأقل من وسائل تنظيم الأسرة، وأن (٢٧٪) من النساء المتزوجات في الأردن يستخدمن وسائل حديثه لتنظيم الأسرة، كما أظهر هذا المسح أن حوالي ثلثي النساء المتزوجات لديهن ملباً على وسائل تنظيم الأسرة، هذا وقد قدرت نسبة النساء المتزوجات في الأردن، ولديهن حاجة غير ملبة لتنظيم الأسرة بحوالي (٢٦٪)، كما لوحظ من هذا المسح أن الطلب على خدمات تنظيم الأسرة يزداد مع تقدم العمر وزيادة المستوى التعليمي، هذا وتعتبر المضاعفات الجانبية والمخاوف الصحية وفشل الوسيلة في منع الحمل من الأسباب الرئيسية للتوقف عنه أو عدم استخدام خدمات تنظيم الأسرة<sup>(١٤)</sup>.

كما أشار هذا المسح إلى وجود تباين واضح في معدل الخصوبة بين الريف والحضر، حيث بلغ معدل الخصوبة للمرأة التي تقيم في المدن حوالي (٤.٨) طفلًا، أما معدل الخصوبة للمرأة التي تقيم في الريف فيبلغ حوالي (١.٩) طفلًا، ويُعزى هذا إلى التباين في تعليم المرأة بين الريف والحضر، وقد أظهر هذا المسح أن معدل الخصوبة للإناث اللواتي وصلن إلى مستوى أعلى من الثانوية العامة يبلغ حوالي (٤) أطفال، أما الإناث اللواتي لم يتسلمن فيبلغ معدل الخصوبة لهن حوالي (٧) أطفال<sup>(١٥)</sup>.

يُلاحظ مما تقدم أن المستوى التعليمي للمرأة الأردنية من العوامل المؤثرة بشكل مباشر على معدل الخصوبة في الأردن، ويُلاحظ أن هذه العلاقة تأخذ شكلًا سلبيًا، بمعنى أنه كلما زاد المستوى التعليمي للمرأة الأردنية إنخفض معدل الخصوبة لها، وهذا ينسجم مع ما أشار إليه الاقتصاديين إلى أن الأطفال هم سلع بحاجة إلى الوقت (منابع، تعليم ، تربية) من ناحيه، ومن ناحيه أخرى فإن إرتفاع المستوى التعليمي للمرأة يعني إرتفاع التكفل البديل له وقت الأم (الاجر)، لذلك تلجأ العائلة إلى التركيز على نوعيه الأطفال وليس عددهم ، ومن هنا فأن التركيز على تعليم المرأة وخاصة المرأة الريفية في الأردن من الخطوات الرئيسية لتقليل معدل الخصوبة، بالإضافة إلى تقديم الأرشاد والنصائح عن الطرق الصحيحة لاستخدام وسائل تنظيم

الأسرة من أجل الحد من فشل هذه الوسائل في تحقيق الهدف المطلوب من استخدامها، وتقليل المضاعفات الصحية الجانبية قدر الامكان.

#### ٤:٣- معدل الوفيات

حقق الأردن إنخفاضاً ملمساً في معدل الوفيات الخام، حيث إنخفض معدل الوفيات الخام بالمتوسط من (١٣،٥٥) لكل ألف في فترة السبعينات إلى (٦٠،٥) لكل ألف في بداية التسعينات، كما إنخفض معدل الوفيات للأطفال الرضع من (٦٤) لكل ألف إلى (٢٤) لكل ألف خلال الفترة السابقة، هذا وتهدف الحكومة إلى خفض هذا المعدل إلى (٢٠) لكل ألف عام ٢٠٠٠، أما توقع الحياة عند الميلاد فقد قدر عام ١٩٩٠ بحوالي (٦٤) سنة للذكور و(٦٨) سنة للإناث، ويعزى ذلك كله إلى الإنجاز الذي حققه الأردن في مجال الصحة، فقد إستطاع توفير الخدمات الصحية لحوالي (٩٧٪) من السكان بحلول عقد التسعينات، حيث تم فتح المراكز الصحية ومراكز الأمومة والطفولة في مختلف أنحاء المملكة لتوفير الخدمات الطبية لكافة المواطنين<sup>(١٧)</sup>.

#### ٤:٤- الهرم السكاني

يبين الهرم السكاني التركيب العمري والنوعي للسكان، وللذان يعتبران من الأمور الهامة للتحليل السكاني، حيث يقumen باعطاء فكرة عن حاجات وسلوك وعمل الأفراد داخل المجتمع، بالإضافة إلى نسبة النوع والتي تُعطي فكرة عن درجة التوازن بين الذكور والإناث داخل المجتمع، لذلك فإن الهرم السكاني يُعتبر إحدى الوسائل لدراسة تطور السكان<sup>(١٨)</sup>.

يُعتبر الهرم السكاني في الأردن من النوع الواسع، ويتميز هذا النوع باتساع القاعدة المستديرة نحو الأعلى، وهذا يدل على وجود أعداد كبيرة من السكان في فئات العمر الأصغر، وهذا ناتج عن إرتفاع معدل المواليد وإنخفاض معدل الوفيات، أما سبب الاستدراق في أعلى الهرم فهو إرتفاع معدلات الوفيات مع تقدم العمر، ويترتب على هذا التركيب السكاني (شكل الهرم) إرتفاع معدل الإعالة في الأردن وخاصة مع

انخفاض معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة<sup>(١٩)</sup>.

ويبيّن جدول (٤-٢) الفئات العمرية والنوعية التي يتالف منها الهرم السكاني في الأردن حسب تقديرات عام ١٩٩١، ويُلاحظ من الجدول أن عدد السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً يبلغ حوالي (١٠.٦) مليون نسمة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة الإعالة في الأردن، وتعتبر هذه النسبة مؤشراً للعبء الاقتصادي الذي يتحمله الجزء المنتج من السكان، هذا ويبيّن جدول (٥-٣) نسب الإعالة خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١)، ويُلاحظ من هذا الجدول أن نسبة الإعالة للصغار بلغت بالمتوسط حوالي (٩٤.٣) فرداً لكل مئة منتج خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١)، أما نسبة الإعالة للكبار فقد بلغت بالمتوسط حوالي (٥٠.٥) فرداً لكل مئة منتج، وكما يُلاحظ من الجدول إنخفاض معدل الإعالة للصغار بشكل ملحوظ خلال عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١، وهذا يُعتبر مؤشراً على أن معظم العائدين إلى الأردن على أثر حرب الخليج كانوا في سن العمل (٦٤-١٥) عاماً، أما نسبة الإعالة الكلية فقد بلغت بالمتوسط حوالي (٩١.٩) فرداً لكل مئة منتج خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١)<sup>(٢٠)</sup>.

ومما لا شك فيه أن ارتفاع عدد سكان الذين تقل أعمارهم عن (١٥) عاماً في الأردن قد ترتب عليه بعض النتائج والمؤشرات الاقتصادية التالية:-

- ١- إنخفاض معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة من أجل تأمين الرعاية للأطفال، حيث بلغت هذه المشاركة لعام ١٩٩٠ حوالي (٤٥٪) مقابل (١٨٪) للذكور.
- ٢- زيادة حجم الإنفاق الحكومي على المشاريع الخدمية من أجل تأمين الخدمات الصحية التعليمية، الترفيهية لهذه الفئة، حيث ارتفع حجم الإنفاق الحكومي على قطاع الخدمات من حوالي (٢٧) مليون ديناراً عام ١٩٧٠ إلى حوالي (٢٥٨) مليون ديناراً عام ١٩٩١، وهذا موضوع في جدول (٦-٢)، ويُلاحظ من هذه الأرقام أن الإنفاق على قطاع الخدمات من قبل الحكومة قد تضاعف بمقدار (١٢) مرّة خلال العقود الماضيين، هذا وقد بلغت نسبة الإنفاق الحكومي على المشاريع الخدمية من حجم الإنفاق الكلي

جدول (٤-٣)

عدد سكان الضفة الشرقية المقدر لعام ١٩٩١ حسب الجنس وفئة العمر

(بـالآلف نسمة)

| نسبة الذكور (%)<br>(١) | نسبة الإناث (%)<br>(٢) | نسبة الفتاة إلى<br>عدد السكان (%)<br>(٣) | المجموع | ذكور   | إناث   | فئة العمر |
|------------------------|------------------------|--|---------|--------|--------|-----------|
| ٥٢                     | ٤٨                     | ١٢.٦٧                                    | ٥٣١.٦   | ٢٧٤.٦  | ٢٥٧.٠  | ٤٠        |
| ٥١                     | ٤٩                     | ١٤                                       | ٥٦٥.٢   | ٢٧٩.٢  | ٢٦٦.٠  | ٣٥        |
| ٥١                     | ٤٩                     | ١٥                                       | ٥٨٣.٠   | ٢٩٧.٦  | ٢٨٥.٤  | ١٤-١٥     |
| ٤٢                     | ٤٨                     | ١٢.٢                                     | ٥١٥.٤   | ٢٦٨.٢  | ٢٤٧.٢  | ١٩-٢٠     |
| ٥٣                     | ٤٧                     | ١١.٣                                     | ٤٣٩.١   | ٢٣١.٠  | ٢٠٨.١  | ٢٤-٢٥     |
| ٥٢                     | ٤٨                     | ٧.٦                                      | ٢٩٧.٨   | ١٥٥.٩  | ١٤٠.٩  | ٢٩-٣٥     |
| ٥٠                     | ٥٠                     | ٤.٩                                      | ١٩٣.٨   | ٩٦.٣   | ٩٠.٥   | ٣٦-٣٧     |
| ٤٧                     | ٥٣                     | ٣.٦                                      | ١٣٨.٣   | ٦٥.٢   | ٦٣.١   | ٤٤-٤٥     |
| ٥١                     | ٤٩                     | ٢.٤                                      | ١٢٢.٠   | ٦٧.٦   | ٦٤.٤   | ٤٩-٥٠     |
| ٥٢                     | ٤٨                     | ٢.٨                                      | ١٠٧.٨   | ٥٥.٧   | ٥٢.١   | ٥٦-٥٧     |
| ٥٠                     | ٤٥                     | ٢.٢                                      | ٨٥.٢    | ٤٩.٠   | ٣٦.٧   | ٥٩-٦٠     |
| ٥٦                     | ٤٤                     | ١.٨                                      | ٦٩.٠    | ٣٨.٨   | ٣٠.٢   | ٦٦-٦٧     |
| ٥٨                     | ٤٢                     | ٠.٩٧                                     | ٣٧.٦    | ٢١.٨   | ١٥.٨   | ٦٩-٧٠     |
| ٥٤                     | ٤٦                     | ٠.٧٤                                     | ٢٨.٧    | ١٥.٥   | ١٣.٢   | ٧٤-٧٥     |
| ٥٧                     | ٤٣                     | ٠.٣٣                                     | ١٣.٠    | ٧.٤    | ٥.٦    | ٧٩-٨٠     |
| ٥٣                     | ٤٧                     | ٠.٥٩                                     | ٢٣.٠    | ١٢.٢   | ١٠.٧   | ٨١-٨٢     |
| ١٠٠                    |                        |  | ٣٨٨٨.٠  | ٢٠٠٥.٤ | ١٨٨٢.٦ | المجموع   |

المصدر دائرة الأحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية ١٩٩١ ، العدد ٤٢ ، جدول (٥/٢)، ص ٢٥.

(١) احتسب من قبل الباحث.

جدول (٥-٣)

نسبة الإعالة خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١)

| السنة | عدد السكان<br>تحت سن ١٥ | عدد السكان<br>في سن العمل<br>١٥-٤٥ | عدد السكان<br>فوق سن ٦٤ | نسبة الإعالة<br>تحت سن ٦٤<br>عام لكل<br>منتهي (٢) | نسبة الإعالة<br>الكلية لكل<br>منتهي (٣) |
|-------|-------------------------|------------------------------------|-------------------------|---|---|
| ١٩٧٠  | ١٥٠٨٢٠٠                 | ٤٧٥١٨                              | ٧٦٧٩٣                   | ٦٢  | ٦٢                                      |
| ١٩٧١  | ١٥٦٢٠٠                  | ٤٨٣٥٥                              | ٧٩٢٧٥                   | ٧١  | ٧١                                      |
| ١٩٧٢  | ١٦١٧٥٠                  | ٤٩٢٩٨                              | ٨١٦٧٣٥                  | ٧٠  | ٧٠                                      |
| ١٩٧٣  | ١٦٧٥١٠                  | ٥٠٣١٤                              | ٨٤٣٠٣                   | ٥٩  | ٥٩                                      |
| ١٩٧٤  | ١٧٣٥٠                   | ٥١٠٥٥                              | ٨٧٤١٤                   | ٥٩  | ٥٩                                      |
| ١٩٧٥  | ١٨١٠٠                   | ٥٢٢٢٠                              | ٩٠٩٤٢                   | ٥٨  | ٥٨                                      |
| ١٩٧٦  | ١٨٨٩٣                   | ٥٣٤٥٦                              | ٩٤٩٢٣                   | ٥٧  | ٥٧                                      |
| ١٩٧٧  | ١٩٧١٦                   | ٥٤٧٤٣                              | ٩٨٦٥٨                   | ٥٦  | ٥٦                                      |
| ١٩٧٨  | ٢٠٥٧٥                   | ٥٦٠٩٠                              | ١٠٢٧١٧٥                 | ٥٥  | ٥٥                                      |
| ١٩٧٩  | ٢١٢٣                    | ٥٧٢٧٣                              | ١٠٦٤٥٦٦                 | ٥٤  | ٥٤                                      |
| ١٩٨٠  | ٢٢١٨٣                   | ٥٨٦٩                               | ١١٠٧٧٩٥                 | ٥٣  | ٥٣                                      |
| ١٩٨١  | ٢٣٠٧                    | ٦٠٥٦٧                              | ١١٤٨٢٢                  | ٥٣  | ٥٣                                      |
| ١٩٨٢  | ٢٣٩٩٣                   | ٦٢٥٦٥                              | ١١٩١٢٧٧                 | ٥٣  | ٥٣                                      |
| ١٩٨٣  | ٢٤٩٥٣                   | ٦٤٦٦٢                              | ١٢٥٩٠٤٦                 | ٥١  | ٥١                                      |
| ١٩٨٤  | ٢٥٩٥١                   | ٦٦٨٦٥                              | ١٢٨٢٩٠٦                 | ٥٢  | ٥٢                                      |
| ١٩٨٥  | ٢٦٩٣٧                   | ٦٧٧٠                               | ١٣٢٩٠                   | ٥٢  | ٥٢                                      |
| ١٩٨٦  | ٢٧٩٦١                   | ٧٧٧٠                               | ١٣٧٨٤                   | ٥٢  | ٥٢                                      |
| ١٩٨٧  | ٢٨٩٦٨                   | ٧٨٤..                              | ١٣٣٧١                   | ٥٦  | ٥٦                                      |
| ١٩٨٨  | ٢٩٠١                    | ٧٨١..                              | ١٤٧٩٥                   | ٥٣  | ٥٣                                      |
| ١٩٨٩  | ٢٩١١                    | ٨٠٦..                              | ١٥٢٣٥                   | ٥٣  | ٥٣                                      |
| ١٩٩٠  | ٢٩٥٢                    | ٩٧٤..                              | ١٨٤٨١                   | ٤٥  | ٤٥                                      |
| ١٩٩١  | ٢٩٨٨                    | ١٠٢٣..                             | ٢١٢٥٩                   | ٤٨  | ٤٨                                      |

المصدر: (١) ١٩٧٨-١٩٧٠ داترة الأحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية ١٩٨٣، العدد ٣٤، جدول (٢)، ص ٢.  
 (٢) ١٩٧٩-١٩٩١، داترة الأحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية ١٩٩١، العدد ٤٢، جدول (١)، ص ١٩.

(٣) ١٩٨٤-١٩٧٠، قدرت من قبل الباحث (٢١).

١٩٩١-١٩٨٥، داترة الأحصاءات العامة، النشرات الإحصائية السنوية.

(٤) للتمييز بينهما انظر فوامش الفصل الثالث.

جدول (٦-٣)

**النفقات الحكومية على قطاع الخدمات بالأسعار الجارية  
(بألف دينار)**

| المجموع | خدمات الواصلات<br>والنقل | خدمات ثقافية<br>وعلمية | خدمات إجتماعية | خدمات التنمية<br>الاقتصادية | السنة |
|---------|--------------------------|------------------------|----------------|-----------------------------|-------|
| ٢٧٠٤٤   | ٢٥٢١                     | ١٧١٣                   | ١٠٢٦           | ١٢٥٩٤                       | ١٩٧٠  |
| ٢٢٨٠٩   | ١٦٥٣                     | ١٦٩٩                   | ٩٤٣٦           | ١٠٠٢١                       | ١٩٧١  |
| ٢٤٠٣٥   | ٢٦١٢                     | ١٧١٧                   | ٩٩٢٢           | ١٩٧٨٤                       | ١٩٧٢  |
| ٤٣٧٦١   | ٢٦٤٠                     | ٢٤٤٣                   | ١٠٨٥٧          | ٢٧٩٣٠                       | ١٩٧٣  |
| ٥٥٥٣١   | ٣٩٦                      | ٢٥٨٠                   | ١٨٢٧٣          | ٣١٤٨٢                       | ١٩٧٤  |
| ٨٥٨٧٦   | ٤١١                      | ٤٢٨٨                   | ٢٣٩٢١          | ٤٩٦٤٦                       | ١٩٧٥  |
| ٩٥٦٦٩   | ١٥٦٧٨                    | ٤٠٩                    | ٢١٦٥٩          | ٣٧٤٤٣                       | ١٩٧٦  |
| ١٥٧٦٢٩  | ١٧٨٤٤                    | ٦٦٤٦                   | ٣٠٥٣٠          | ٩٧٥٩٤                       | ١٩٧٧  |
| ١٧١٣١٤  | ٢١٢٢٧                    | ٧٢٩                    | ٣٠٩١٣          | ١٠٧٤٠٥                      | ١٩٧٨  |
| ٢١٥٣٨١  | ٣٥٧٠                     | ٨٦٤٢                   | ٥٦١١٤          | ١١٥٠٠                       | ١٩٧٩  |
| ٢٤٦١١٤  | ٢٢٦٣٨                    | ٧٧٧                    | ٦٣٦٨٧          | ١٤٢١١٢                      | ١٩٨٠  |
| ٢٧١٨١١  | ٣٠٤٠                     | ١٠٤٣                   | ٧٩٤٢٥          | ١٠١٤٤٠                      | ١٩٨١  |
| ٢٩٠١٩٧  | ٣١٧٩١                    | ١٢٧٩٢                  | ٩٤٥٣٥          | ١٥١٠٧٩                      | ١٩٨٢  |
| ٢٧٤٦٤٣  | ٣١٨٩٩                    | ٩٩٦                    | ٨٧٩٢٩          | ١٤٥٩٠٩                      | ١٩٨٣  |
| ٢٧٤٤٣٠  | ٢٨٩٥٥                    | ١٠٨٩٣                  | ٨٧٨١١          | ١٣٦٧٧٠                      | ١٩٨٤  |
| ٢٨٩٣٧٧  | ٢٨١٦٤                    | ١٠٤٨٢                  | ٩٥١٥٢          | ١٥٩٥٧٨                      | ١٩٨٥  |
| ٢٢٢٩٧٨  | ٢٧٧٨                     | ١١٥٧٩                  | ١٠٠٩٤          | ١٧٩٦٠٧                      | ١٩٨٦  |
| ٢٢٦٠٩٥  | ٢٠٨٦                     | ١٢٩١٩                  | ١١٥٧٧١         | ١٦٦٦٣٩                      | ١٩٨٧  |
| ٢٢٩٥٤٧  | ٢٩٦٩٢                    | ١٢٧٧٠                  | ١٢٦٥١٩         | ١٣٠٧٦                       | ١٩٨٨  |
| ٢١٧٨٩٩  | ٢٤٤٢                     | ١٢٧٧٦                  | ١٢١٤٣٩         | ١٥٩٢٥٦                      | ١٩٨٩  |
| ٣١٩٨١٧  | ٢٤١٧                     | ١٢٧٧٧                  | ١٣٥١٤          | ١٤٧٧٦                       | ١٩٩٠  |
| ٣٥٨١٨٤  | ٢٩١٠٩                    | ١٣٢٨٢                  | ١٦٥٢٢٧         | ١٥٠٤٦٦                      | ١٩٩١  |

المصدر ١٩٧٠-١٩٨٧-١٩٨٧ البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٩)، تشرين الأول، ١٩٨٩، جدول (٣٩).

(٤٠)، ص ٤٧-٤٨.

١٩٩١-١٩٩١-١٩٩١ البنك المركزي الأردني، التقرير الإحصائي الشهري آيار ١٩٩٢، جدول (٢٨)، ص ٤٩.

مسحوبات القروض الخارجية من حجم الإنفاق الحكومي الكلي من (٢٪) عام ١٩٧٠ إلى (٢٦٪) عام ١٩٩١، ويلاحظ من ذلك أن النمو السكاني يفرض على الحكومة الأردنية التوسيع في نفقاتها العامة والبحث عن مصادر جديدة لتمويل هذه النفقات لمواجهة متطلبات هذا النمو.

٣- تُعطي هذه الفئة مؤشرًا عن حجم القوى العاملة في الأردن للمستقبل، فبعد خمسة عشر عاماً سيصبح عدد السكان الذين تقل أعمارهم عن (١٥) عاماً ضمن القوى العاملة الأردنية، وهذا قد يعطي الحكومة الفرصة لوضع الخطط المناسبة من أجل إعداد الكوادر المطلوبة والمناسبة لسوق العمل الأردني.

٤- المزيد من النمو السكاني المتوقع، وذلك لأن ارتفاع عدد السكان الذين تقل أعمارهم عن (١٥) عاماً يعني زيادة عدد الشباب في سن الزواج بعد فترة زمنية، وهذا ما يسمى بالزخم الخفي للسكان، ويتربّ على ذلك طول الفترة الزمنية الازمة لضبط أو تنظيم النمو السكاني، حيث تزداد هذه الفترة كلما كان المجتمع فتي كما في حالة الأردن.

ويبيّن جدول (٧-٣) عدد السكان في الضفة الشرقية الذين تقع أعمارهم تحت سن ١٥ عاماً وفوق ٦٤ عاماً للفترة الزمنية (١٩٧٠-١٩٩١)، ويلاحظ من الجدول أن نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن (١٥) عاماً خلال هذه الفترة تشكل بالمتوسط حوالي (٤٧٪) من مجموع السكان، وهذا مؤشر على أن المجتمع الأردني مجتمع فتي، أما نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم عن (٦٤) عاماً خلال هذه الفترة فتشكل بالمتوسط حوالي (٣٪) من مجموع السكان ، لذلك يمكن القول أن (٥٠٪) من المجتمع الأردني خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١) مستهلكون وغير منتجون، وهذا يُعتبر عبئاً على الاقتصاد الوطني.

أما فيما يتعلق بدرجة التوازن بين الذكور والإناث في المجتمع الأردني، فيبيّن جدول (١-٣) أن الإناث تشكل بالمتوسط حوالي (٤٨٪) من مجموع السكان خلال الفترة

جدول (٧-٣)

عدد السكان في الضفة الشرقية تحت سن ١٥ عاماً وفوق ٦٤ عاماً

للفترة (١٩٧٠-١٩٩١)

| السنة | عدد السكان (١) | عدد السكان تحت ١٥ | عدد السكان فوق ٦٤ | نسبة (٦٤+) إلى عدد السكان (%) * | نسبة (١٥-) إلى عدد السكان (%) * | نسبة (٦٤+) إلى عدد السكان (%) * |
|-------|----------------|-------------------|-------------------|---------------------------------|---------------------------------|---------------------------------|
| ١٩٧٠  | ١٥٠٨٢٠..       | ٦٩٣٨٨٩            | ٤٧٥١٨             | ٤٦                              | ٣                               | ٣                               |
| ١٩٧١  | ١٥٦٢٠..        | ٧٢٢٢٧٠            | ٤٨٤٥٥             | ٤٦                              | ٣                               | ٣                               |
| ١٩٧٢  | ١٦١٧٥٠..       | ٧٥١٥٤٧            | ٤٩٢١٨             | ٤٧                              | ٣                               | ٣                               |
| ١٩٧٣  | ١٦٧٥١٠..       | ٧٨١٩٣٣            | ٥٠١١٤             | ٤٧                              | ٣                               | ٣                               |
| ١٩٧٤  | ١٧٣٥٠..        | ٨١٣٥٣             | ٥١٠٥٥             | ٤٧                              | ٣                               | ٣                               |
| ١٩٧٥  | ١٨١٠٥..        | ٨٥٣٣٦             | ٥٢٢٢٠             | ٤٧                              | ٣                               | ٣                               |
| ١٩٧٦  | ١٨٨٩٢..        | ٨٩١٩٢٣            | ٥٣٤٥٤             | ٤٧                              | ٣                               | ٣                               |
| ١٩٧٧  | ١٩٧١٦..        | ٩٣٢٦٩٨            | ٥٤٧٤٤             | ٤٧                              | ٣                               | ٣                               |
| ١٩٧٨  | ٢٠٥٧٥..        | ٩٧٤٢٥             | ٥٦٠٩.             | ٤٧                              | ٣                               | ٣                               |
| ١٩٧٩  | ٢١٢٢٠..        | ١٠١١١٨٣           | ٥٧٢٧٣             | ٤٧                              | ٣                               | ٣                               |
| ١٩٨٠  | ٢٢١٨٣..        | ١٠٥٢٩٢٦           | ٥٨٦٩              | ٤٨                              | ٣                               | ٣                               |
| ١٩٨١  | ٢٣٠٧..         | ١٠٩٨٢٢٢           | ٦٠٥٤٧             | ٤٨                              | ٣                               | ٣                               |
| ١٩٨٢  | ٢٣٩٩٣..        | ١١٤٥٣٥٨           | ٦٢٥٦٥             | ٤٨                              | ٣                               | ٣                               |
| ١٩٨٣  | ٢٤٩٥٢..        | ١١٩٤٣٨٢           | ٦٤٦٦٣             | ٤٨                              | ٣                               | ٣                               |
| ١٩٨٤  | ٢٥٩٥١..        | ١٢٤٥٣٤٩           | ٦٦٨٤٥             | ٤٨                              | ٣                               | ٣                               |
| ١٩٨٥  | ٢٦٩٣٧..        | ١٢٩٥٧..           | ٦٩...             | ٤٨                              | ٣                               | ٣                               |
| ١٩٨٦  | ٢٧٩٦١..        | ١٣٤٥...           | ٧٧٧..             | ٤٨                              | ٣                               | ٣                               |
| ١٩٨٧  | ٢٨٩٦٨..        | ١٣٨٤٣..           | ٧٥٤..             | ٤٨                              | ٣                               | ٣                               |
| ١٩٨٨  | ٢٠٠١..         | ١٤٤٣٦..           | ٧٨١..             | ٤٨                              | ٣                               | ٣                               |
| ١٩٨٩  | ٢١١١..         | ١٤٩٦٧..           | ٨٠٨٧..            | ٤٨                              | ٣                               | ٣                               |
| ١٩٩٠  | ٢٤٥٣..         | ١٥٠٧٦..           | ٩٧٣..             | ٤٤                              | ٣                               | ٣                               |
| ١٩٩١  | ٢٤٨٨..         | ١٦٥٩٨..           | ١٠٢٢..            | ٤٣                              | ٣                               | ٣                               |

المصدر: نفس مصدر جدول (٥-٣).

\* قدرت من قبل الباحث.

(١٩٧٠-١٩٩١)، كما يؤكد جدول (٤-٣) هذه الحقيقة والذي بدوره يبين نسبة الإناث في كل فئة عمرية لعام ١٩٩١، حيث تتراوح هذه النسبة بين (٥٣٪-٤٢٪)، وتشكل الإناث بالتوسط حوالي (٤٨٪) من مجموع السكان لعام ١٩٩١، ولذلك فإن المجتمع الأردني يُعتبر من المجتمعات المتوازنة بين النوعين (ذكوراً وإناثاً)، وهذا بدوره يمد الحياة الاقتصادية والاجتماعية بنوع من القوة والحيوية، حيث يعزّو علماء السكان الحياة المضجرة إلى النقص النسبي في عدد الإناث لبعض المجتمعات، والجمود والإحباط إلى النقص النسبي في عدد الذكور<sup>(٤٣)</sup>.

## ٢:٣ - العلاقة بين السكان وبعض القطاعات الاقتصادية.

### ١:٢:٣ - الغذاء والسكان.

القطاع الزراعي هو القطاع الوحيد المنتج للغذاء بصورة مباشرة ومن هنا تكمن أهميته، وفي الأردن يُعتبر القطاع الزراعي أحد القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الأردني، وذلك لأن الأردن تُعتبر دولة زراعية، كما يعمل هذا القطاع على توفير العمل لحوالي (١٢٪) من القوى العاملة، هذا بالإضافة إلى أنه يُعتبر مصدراً للدخل لحوالي (٢٠٪) من السكان<sup>(٤٤)</sup>.

ويُلاحظ أن الناتج من القطاع الزراعي قد تزايد بشكل مستمر حيث ارتفع من (١٥.٦) مليون ديناراً عام ١٩٧٠ إلى (١٩.٤) مليون ديناراً عام ١٩٨٠ وإلى (١٧٩.٤) مليون ديناراً عام ١٩٩١، ولكن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي قد إنخفضت من حوالي (٢٧.١٪) عام ١٩٧٠ إلى (١٧.٤٪) عام ١٩٨٠ وإلى (١٤٪) عام ١٩٩١.

وبالرغم من تزايد الانتاج في القطاع الزراعي بسبب التوسيع في إنتاج الخضار والفواكه وبعض المنتجات الحيوانية، إلا أن هذا الانتاج غير قادر على تلبية الإحتياجات الغذائية للسكان، ويعود هذا إلى الزيادة السكانية السريعة وزيادة الدخول وما رافقهما

من زيادة الطلب بشكل كبير على المواد الغذائية<sup>(٢٥)</sup>، وقد أشارت بعض الدراسات<sup>(٢٦)</sup> إلى أنه خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨١) لم يحقق الأردن الاكتفاء الذاتي إلا في ثلات سلع هي:- الزيتون ، البندوره ، الباذنجان.

ويبيّن جدول (٨-٢) معدل الانتاج، ومقدار الإكتفاء الذاتي لمجموعة من السلع الغذائية للفترتين (١٩٨٥-١٩٨٦)، (١٩٨٦-١٩٨٧)، ويُلاحظ من هذا الجدول إستمرار الأردن في تحقيق الاكتفاء الذاتي في (٣) سلع فقط، وهذا يعني أن الأردن لم يحقق تحسن على صعيد تحقيق الإكتفاء الذاتي خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٧١)، لذلك فإن الأردن يلجأ بإستمرار إلى الإستيراد من الخارج لسد الإحتياجات المحلية، وهذا بدوره يعمل على زيادة العجز في الميزان التجاري ، وإمتصاص جزء من العملات الصعبة، ويبيّن جدول (٩-٣) الصادرات والمستوردات من المواد الغذائية والحيوانات الحية، ويُلاحظ من الجدول أن قيمة الصادرات والمستوردات قد ارتفعت من حوالي (٤٠٠٠) مليون ديناراً (١٨،٦) مليون ديناراً على التوالي لعام ١٩٧٠ إلى حوالي (٨٦٠٠) مليون ديناراً (٤١٧،٦) مليون ديناراً على التوالي لعام ١٩٩١، وهذا يعني أن قيمة المستوردات في عام ١٩٩١ تفوق مثيلتها في عام ١٩٧٠ بحوالي (٤٥،٢٢) مرة، كما بلفت نسبة الصادرات إلى المستوردات من المواد الغذائية والحيوانات الحية بالمتوسط خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١) حوالي (٢١٪)، وهذا يعني أن قيمة المستوردات تعادل (٥٪) أضعاف قيمة الصادرات من المواد الغذائية والحيوانات الحية، ويُعتبر هذا بمثابة مؤشر على مدى إعتماد الأردن على المستوردات الغذائية لتغطية العجز في الناتج المحلي والناجم من زيادة عدد السكان وإرتفاع الدخول.

اما عن حجم العجز في الميزان التجاري الغذائي فقد ارتفع من (١٤٠٠٢) مليون ديناراً عام ١٩٧٠ إلى (٢٣١،٦٢) مليون ديناراً عام ١٩٩١ (انظر جدول ٩-٣)، كما يُلاحظ ان حجم العجز في الميزان التجاري الغذائي قد ارتفع بشكل ملفت للنظر في عامي ١٩٩١، ١٩٩١، وهذا يعود إلى حجم الزيادة السكانية الكبيرة والمفاجئة في هذين

جدول (٨-٣)

## معدل الإنتاج (بألف طن)

| إسم السلعة       | معدل الإنتاج للفترة (١٩٨٥-١٩٨١) | معدل الإنتاج للفترة (١٩٩٠-١٩٨٦) | معدل الإنتاج للفترة (١٩٩٠-١٩٨٦) | نسبة الإكتفاء الذاتي للفترة (١٩٨١-١٩٨٥) (%) | نسبة الإكتفاء الذاتي للفترة (١٩٩٠-١٩٨٦) (%) |
|------------------|---------------------------------|---------------------------------|---------------------------------|---|---|
| القمح            | ٦١                              | ١٤٣                             | ١٤٣                             | ٢٦  | ١٤  |
| البقوليات        | ٩                               | ١٢                              | ١٢                              | ٦١  | ٥٧  |
| الشعير           | ٢٠                              | ٢٦                              | ٢٦                              | ٢٠  | ١٨  |
| الخضار           | ٦٢٨                             | ٤٧٠                             | ٤٧٠                             | ٢٢٧   | ١٨٢   |
| الزيتون          | ٤٠                              | ٥٧                              | ٥٧                              | ١٠٢   | ٨٩  |
| الفواكه والعتب   | ٤١                              | ٥٠                              | ٥٠                              | ٥٥  | ٥٥  |
| الحمضيات         | ٦٠                              | ١٢٠                             | ١٢٠                             | ١٥٨   | ١٠١   |
| الألبان          | ٤٩                              | ٧٧                              | ٧٧                              | ٧٧  | ٦٩  |
| اللحيم الحمراء   | ٩٠٥                             | ١٦                              | ١٦                              | ٤٠  | ٢٩٠   |
| لحيم الدواجن     | ٣٧                              | ٥                               | ٥                               | ٩١  | ٨٣  |
| الأسماك          | ٠٠٢                             | ١                               | ١                               | ٢١٧   | ٠٠٥   |
| البيض (بالمليون) | ٤٠٢                             | ٤٤٥                             | ٤٤٥                             | ١٠٠   | ١١١   |

المصدر: خطة التنمية الاقتصادية والإجتماعية (١٩٨٦-١٩٩٠)، ص ٥١٧.

جدول (٩-٣)

الصادرات والمستوردات من المواد الغذائية والحيوانات الحية بالأسعار الجارية

(بالمليون دينار).

| السنة | الصادرات | المستوردات | الصادرات / المستوردات (%) | العجز في المواد الغذائية (%) |
|-------|----------|------------|---------------------------|------------------------------|
| ١٩٧٠  | ٤.٦٦     | ١٨.٦٨      | ٢٥                        | ١٤.٠٢                        |
| ١٩٧١  | ٣.٦٨     | ٢٠.١٢      | ١٨                        | ١٦.٤٤                        |
| ١٩٧٢  | ٤.٧٧     | ٢٧.٢٩      | ١٨                        | ٢٢.٥٢                        |
| ١٩٧٣  | ٤.٩٥     | ٢٠.٨١      | ١٥                        | ٢٦.١٦                        |
| ١٩٧٤  | ٩.٥٣     | ٤٢.٧٤      | ٢٢                        | ٢٢.١٨                        |
| ١٩٧٥  | ١٠.٢٠    | ٤٩.٤٢      | ٢١                        | ٢٩.٢٢                        |
| ١٩٧٦  | ١٣.٣٧    | ٤١.٣٧      | ٢٠                        | ٦٥.٠٠                        |
| ١٩٧٧  | ٢٠.٧٤    | ٧٦.٩٢      | ٢٧                        | ٥٥.٢٨                        |
| ١٩٧٨  | ١٦.٣٣    | ٤٧.٥٧      | ١٩                        | ٧١.٢٣                        |
| ١٩٧٩  | ٢١.٢٣    | ١٠٨.٢٨     | ٢٠                        | ٨٧.٠٥                        |
| ١٩٨٠  | ٢٢.٤٩    | ١١٨.٧٨     | ٢٠                        | ٩٥.٢٩                        |
| ١٩٨١  | ٢٢.٠٣    | ١٦٧.٩٣     | ٢٠                        | ١٣٤.٩٠                       |
| ١٩٨٢  | ٢٩.١٤    | ١٩١.٩٢     | ٢٠                        | ١٥٢.٧٨                       |
| ١٩٨٣  | ٢٦.٧٧    | ١٨٠.٣٦     | ٢٠                        | ١٤٤.٠٤                       |
| ١٩٨٤  | ٤١.٧٦    | ١٨٤.٣١     | ٢٢                        | ١٤٢.٥٥                       |
| ١٩٨٥  | ٤٣.٥٥    | ١٧٥.٧٨     | ٢٥                        | ١٣٢.٢٣                       |
| ١٩٨٦  | ٤٣.٩٣    | ١٦٥.٥٦     | ٢٥                        | ١٢٢.٦٣                       |
| ١٩٨٧  | ٢٢.٨٢    | ١٠٥.٧١     | ٢٢                        | ١٢١.٨٨                       |
| ١٩٨٨  | ٢٠.٠١    | ١٧٢.٩٠     | ١٧                        | ١٤٢.٨٩                       |
| ١٩٨٩  | ٤٨.٧٢    | ١٩٧.٧٥     | ٢٥                        | ١٤٩.٠٣                       |
| ١٩٩٠  | ٥٩.٧٥    | ٤٠.٣٨٩     | ١٥                        | ٢٤٤.١٤                       |
| ١٩٩١  | ٨٦.٠٤    | ٤١٧.٧٧     | ٢١                        | ٢٢١.٦٢                       |

المصدر: ١٩٧٠-١٩٨٣ البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٩)، جدول (٢٦)، ص ٣٤-٣٥.

١٩٩١-١٩٨٤ البنك المركزي الأردني، التقرير الإحصائي الشهري (١٩٩٢)، جدول (٢٨)، (٢٩)، ص ٦٦-٦٨.

العامين بسبب حرب الخليج، ويتربّ على ارتفاع حجم العجز في الميزان التجاري الغذائي إرتفاع العجز في الميزان التجاري الأردني، حيث ساهم العجز في الميزان التجاري الغذائي بالمتوسط بحوالي (٢١٪) سنوياً في العجز في الميزان التجاري الأردني خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١).

هذا وقد بلغت نسبة المستورّدات من المواد الغذائية والحيوانات الحية إلى المستورّدات الكلية والناتج المحلي الإجمالي بالمتوسط خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١) حوالي (٢٠٪) و(١٢٪) على التوالي.

أن الوضع السابق يؤكد على ضرورة تطوير وتحسين أداء القطاع الزراعي، الذي يعاني من مجموعة من المعوقات والمشاكل والتي من أهمها :-

١- عدم حصول المزارع على تكلفة إنتاجه ، وذلك لأن آلية التسعير تخضع لتأثير كبير من المسوقين والمصدرين الذين يعملون على تخفيض الأسعار ، بالإضافة إلى أن الحكومة وخاصة في سنوات الجفاف تثبت الأسعار عند مستوى أقل من مستوى السعر الحقيقي الذي يعكس العرض والطلب ، وهذا يؤدي إلى زيادة تدهور وضع المزارع وفي نفس الوقت تقوم الحكومة بفرض ضريبة على الأرض نفسها وليس على دخل الناتج الزراعي مما يساهم في مزيداً من التدهور ، وهذا يؤدي إلى ترك المزارع قطاع الزراعة والانتقال إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى .

٢- اعتماد أكثر من ٩٠٪ من الأراضي الزراعية الأردنية على تساقط مياه الأمطار ، الأمر الذي يؤدي إلى تذبذب واضح في الانتاج الزراعي من عام لآخر ، لذلك فإن الاستثمار في القطاع الزراعي الأردني ينطوي على خطورة عالية ، مما دفع الحكومة إلى بناء مشاريع الري والسدود ، والتي بدورها تعتبر غير كافية للتغلب على هذه المشكلة .

٣- يعاني المزارع الأردني من نقص التمويل وضعف التسهيلات الائتمانية ، لذلك يلجأ

المزارعون الى السماسرة و محلات التسويق غير الرسمية من أجل بيع المحمول ، وتكون هذه الأسعار متذبذبة الأمر الذي يؤدي الى تدني الانتاجية ، ومن ثم انخفاض العائد على الاستثمار .

٤- انخفاض الانتاجية الزراعية وهذا يعود الى الاسباب التالية :-

١- الاعتماد على الانماط الزراعية التقليدية وعدم ادخال التقنيات الحديثة في الزراعة .

ب- عدم فعالية اسلوب الارشاد الزراعي وتوجيه المزارعين نحو استخدام الاساليب الزراعية الحديثة .

جـ- هجرة العمال من قطاع الزراعة الى القطاعات الاقتصادية الأخرى .<sup>(٢٧)</sup>  
من خلال المعطيات والمعوقات السابقة وفي ظل طلب متزايد على المواد الغذائية نتيجة للنمو السكاني السريع في الأردن، فمن المتوقع أن يزداد مقدار العجز في القطاع الزراعي على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، وهذا سيقودنا إلى مزيد من الاعتماد على المستوردات من الخارج لسد هذه الفجوة، ويترتب على هذا المزيد من العجز في الميزان التجاري، ولا بد أن نأخذ بعين الاعتبار أننا إذا أردنا أن نتال إحترام الشعوب العالمية وأن نقلل من تبعيتنا للخارج لا بد أن ننتج غذاءنا بأنفسنا، وهذا بدوره يتطلب من الأردن وضع سياسة زراعية متكاملة وثابتة تلقى الإهتمام والإلتزام بالتنفيذ من جميع الأطراف سواء كانوا المزارعين أو وزارة الزراعة، وأن تهدف هذه السياسة إلى تنمية القطاع الزراعي من خلال التغلب على المعوقات السابقة ورفع الانتاج الزراعي والمحافظة عليه.

#### ٤-٢- الماء والسكان

يستمد الماء أهميته الاقتصادية كونه أحد المدخلات الأساسية لكافة القطاعات الاقتصادية، فشح مصادر المياه يؤثر بشكل مباشر على تنفيذخطط التنمية والاقتصادية ويعمل على تقديرها، وما لا شك فيه أن الماء يلعب دوراً أساسياً ومهماً في

حياة الإنسان، والذي بدوره لا يستطيع الاستغناء عن هذه السلعة الاستراتيجية. يتميز الأردن بقلة مصادره المائية فهو يعتمد بشكل رئيسي على مياه الأمطار، حيث يبلغ المعدل السنوي لهطول الأمطار في الأردن من (٨٠٠-٥٠٠) ملم، ويتميز موسم الأمطار بتذبذب وتباين كميات سقوطها من شهر لأخر ومن سنة لآخر ، ويُقدر المعدل السنوي لكميات الأمطار بحوالي (١٠٠٠) مليون متر مكعب بالإضافة إلى حوالي (٢٠٠٠) مليون متر مكعب تسقط على الأحواض المائية خارج الحدود الأردنية، ويدخل جزء من هذه المياه إلى باطن الأرض لتغذية المياه الجوفية، ويُفقد جزء من المتبقى بفعل عملية التبخر، وبذلك يُقدر الجزء المتاح للإستعمال بحوالي (١٥٪) من الكمية الكلية<sup>(٣)</sup>.

ويبيّن جدول (١٠-٢) كميات الاستهلاك المائي للأغراض المنزلية والصناعية للفترة الزمنية (١٩٨٥-١٩٩١)، ويُلاحظ أن كميات الاستهلاك من الماء قد ارتفعت من (٩٢,٩) مليون متر مكعب إلى (١٧٨,٦) مليون متر مكعب عام ١٩٩١، أي بزيادة مقدارها (٨٥,٧) مليون متر مكعب، وهذا يعكس مقدار زيادة الطلب على المياه وخاصة مياه الشرب نتيجة للنمو السكاني السريع الذي شهدته الأردن، مما دعى الحكومات الأردنية المتعاقبة إلى تنفيذ عدد من مشاريع مياه الشرب من أجل تأمين حاجات المواطنين، وقد لجأت سلطة المياه الأردنية في السنوات الأخيرة إلى تنظيم توزيع المياه على المواطنين لمواجهة الطلب المتزايد، هذا وقد قدرت كمية المياه المستهلكة في المحافظات الثلاث الرئيسية (عمان، إربد، الزرقاء) بحوالي (١٢٧) مليون متر مكعب من الكمية الكلية المستهلكة (١٧٨,٦ مليون م<sup>٣</sup>) لعام ١٩٩١، أي بنسبة (٧١٪) من إستهلاك المملكة من المياه، وهذا يتنااسب مع الكثافة السكانية في هذه المحافظات الثلاث.

أما جدول (١١-٢) فيبيّن التوقعات للطلب على المياه ومصادرها خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠)، ويُلاحظ من الجدول أن الطلب على المياه للأغراض المنزلية سوف يرتفع من (٢٢٦) مليون متر مكعب عام ١٩٩٠ إلى (٥٠٠) مليون متر مكعب عام ٢٠١٠، أي بزيادة قدرها (٢٧٤) مليون متر مكعب، أما الطلب الكلي على المياه فسيرتفع من

جدول (١٠-٣)

**كميات التزويد المائي للأغراض المنزلية**

**والصناعية خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩١).**

| السنة | الاستهلاك المائي<br>مليون متر مكعب |
|-------|------------------------------------|
| ١٩٨٥  | ٩٢,٩٨٠                             |
| ١٩٨٦  | ١٣٤,٦٣٣                            |
| ١٩٨٧  | ١٥٠,٤٩١                            |
| ١٩٨٨  | ١٦٤,٧٦٧                            |
| ١٩٨٩  | ١٧٠,٢٣٥                            |
| ١٩٩٠  | ١٧٨,٦٢٩                            |
| ١٩٩١  | ١٧٨,٦٠٧                            |

المصدر: سلطة المياه الأردنية، التقرير السنوي لعام ١٩٩١ جدول (٢١) ص ٣٩.

جدول (١١-٣)

**الطلب المتوقع على المياه ومصادر المياه المتوقعة ومقدار العجز المتوقع  
للفترة الزمنية (٢٠١٠-١٩٩٠).**

| العجز المتوقع<br>مليون م٢ | مصادر المياه<br>المتوقعه مليون م٢ | الطلب المتوقع على المياه |                      |                  |                      |      | السنة |
|---------------------------|-----------------------------------|--------------------------|----------------------|------------------|----------------------|------|-------|
|                           |                                   | المجموع<br>مليون م٢      | الصناعية<br>مليون م٢ | الري<br>مليون م٢ | البلديات<br>مليون م٢ |      |       |
| ٢٠٠,٥-                    | ٨١٣,٥                             | ١٠٦٩                     | ٤٣                   | ٨٠٠              | ٢٢٦                  | ١٩٩٠ |       |
| ٢٢١,٥-                    | ٧٧٦,٥                             | ١٠٩٨                     | ٤٣                   | ٨٠٠              | ٢٠٠                  | ١٩٩١ |       |
| ٥٧٩,٤-                    | ٨٧٠,١٥                            | ١٤٤٩,٥٥                  | ٧١,٥٥                | ١٠٨٨             | ٤٠٠                  | ١٩٩٥ |       |
| ٥٠١,٨-                    | ١٠٤٧,٢                            | ١٥٤٨                     | ١٠١                  | ١٠٨٨             | ٣٥٩                  | ٢٠٠٠ |       |
| ٥٧٤,٥-                    | ١٠٦٣,٥                            | ١٦٢٨                     | ١٢٤                  | ١٠٨٨             | ٤٢٦                  | ٢٠٠٥ |       |
| ٧٤٩,٥-                    | ١٠٨٨,٥                            | ١٧٣٨                     | ١٥٠                  | ١٠٨٨             | ٥٠٠                  | ٢٠١٠ |       |

المصدر: سلطة المياه الأردنية، مقابلة شخصية.

(١٠٦٩) متر مكعب عام ١٩٩٠ إلى (١٧٣٨) مليون متر مكعب عام ٢٠١٠، أي بزيادة قدرها (٦٦٩) مليون متر مكعب، أما في جانب عرض أو مصادر المياه فسوف ترتفع من (٨١٣.٥) مليون متر مكعب عام ١٩٩٠ إلى (١٠٨٨.٥) مليون متر مكعب عام ٢٠١٠، وبذلك فإن العجز المتوقع سوف يرتفع من (٢٥٥.٥) مليون متر مكعب عام ١٩٩٠ إلى (٦٤٩.٥) مليون متر مكعب عام ٢٠١٠، لذلك إذا استمر النمو السكاني في الأردن عمما هو عليه فلا بد من إيجاد مصادر جديدة للمياه تغطي العجز والاحتياجات المستقبلية.

#### ٣٢٣ - الطاقة والسكان

تعتبر مشكلة الطاقة من المشكلات الرئيسية التي يعاني منها الأردن، وهذا يعود إلى شح مصادر الطاقة في الأردن، لذلك يلجأ الأردن باستمرار إلى استيراد هذه السلعة الاستراتيجية من الخارج، هذا وقد ركزت سياسات الطاقة في الأردن على توفير الطاقة اللازمة لل استخدام المحلي بأقل التكاليف، وذلك من خلال تقليل الاعتماد على الاستيراد من الخارج وتطوير مصادر الطاقة المحلية بالإضافة إلى استخدام سياسات سعرية مناسبة للوصول إلى الاستخدام الأمثل للطاقة<sup>[١٩]</sup>.

لقد نما إجمالي إستهلاك المملكة من الطاقة بمعدل مرتفع خلال الفترة (١٩٩١-١٩٧١)، حيث بلغ معدل النمو السنوي في إستهلاك الطاقة بالمتوسط لهذه الفترة حوالي (٥٪)، ويبين جدول (١٢-٣) إجمالي إستهلاك المملكة من الطاقة خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩١)، ويلاحظ من الجدول أن إستهلاك الطاقة قد ارتفع من (٥٢٥) ألف طن مكافئ نفطي عام ١٩٧١ إلى (٢٧٦١) ألف مكافئ نفطي عام ١٩٨٤، وبمعدل نمو سنوي قدره (٥٪) بالمتوسط لهذه الفترة ويعود هذا الارتفاع في إجمالي إستهلاك الطاقة خلال هذه الفترة إلى النشاط الاقتصادي الذي مر به الاقتصاد الأردني، أما خلال الفترة (١٩٧١-١٩٨٥) فقد بلغ معدل النمو في إستهلاك الطاقة حوالي (٢٪)، حيث ارتفع معدل إستهلاك الطاقة من (٢٨١٩) ألف طن مكافئ نفطي عام ١٩٨٥ إلى (٣٢٨٠) ألف طن مكافئ نفطي عام ١٩٩١، وهنا يلاحظ إنخفاض معدل النمو في إستهلاك الطاقة من

جدول (١٢-٣)

إجمالي إستهلاك الأردن من الطاقة خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩١)

| معدل إستهلاك الفرد<br>كم مكافئ نفطي | نسبة النمو (%) | إجمالي الإستهلاك | السنة |
|-------------------------------------|----------------|------------------|-------|
| ٢٣٦.١                               | ٢٨.٥           | ٥٢٥              | ١٩٧١  |
| ٤٧٩.٦                               | ٥٧             | ٨٩٩              | ١٩٧٠  |
| ٥٥٣.١                               | ٢٦.١           | ٩٤٥              | ١٩٧٣  |
| ٥٩٧.٠                               | ١٢.٦           | ١١٧٧             | ١٩٧٧  |
| ٦٧٩.٠                               | ١٨.٧           | ١٣٩٧             | ١٩٧٨  |
| ٧٣٦.٥                               | ١٢.٥           | ١٥٧١             | ١٩٧٩  |
| ٨٢٥.٠                               | ١٣.٥           | ١٨٣٠             | ١٩٨٠  |
| ٩٢٢.٠                               | ١٣.٢           | ٢١٢٧             | ١٩٨١  |
| ١٠١٠.٧                              | ١٤.٠           | ٢٤٢٥             | ١٩٨٢  |
| ١٠٣٣.٧                              | ٦.٧            | ٢٥٨٧             | ١٩٨٣  |
| ١٠٣٦.٠                              | ٦.٧            | ٢٧٦١             | ١٩٨٤  |
| ١٠٤٣.٥                              | ٢.١            | ٢٨١٩             | ١٩٨٥  |
| ١٠٢٩.٨                              | ١.٨            | ٢٨٧١             | ١٩٨٦  |
| ١٠٤٢.٥                              | ٥.٢            | ٢٠٢٠             | ١٩٨٧  |
| ١٠١٨.٠                              | ١.٢            | ٢٠٠٠             | ١٩٨٨  |
| ١٠٠٧.٧                              | ٢.٦            | ٢١٣٥             | ١٩٨٩  |
| ٩٦٥.٠                               | ٦.٣            | ٢٢٢٢             | ١٩٩٠  |
| ٨٤٢.٦                               | ١.٦            | ٣٢٨٠             | ١٩٩١  |

المصدر: ١٩٧١ وزارة الطاقة والثروة المعدنية، التقرير السنوي ١٩٨٦، جدول (١)، ص ٨.

١٩٧٩-١٩٧٥ سلطة الكهرباء الأردنية، التقرير السنوي ١٩٩٠، جدول (٢)، ص ١٧.

١٩٩١-١٩٨٠ سلطة الكهرباء الأردنية التقرير السنوي ١٩٩١، جدول (٢)، ص ١٨.

(٥٪٢٠، ٥٪١٩٨٤ إلى ٥٪١٩٧١) خلال الفترة (١٩٩١-١٩٨٥)، وهذا يعود إلى الركود الاقتصادي الذي مر به الاقتصاد الأردني خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى سياسة ترشيد إستهلاك الطاقة التي قررتها الحكومة في السنوات الأخيرة، كما يبيّن جدول (٣-١٢) معدل إستهلاك الفرد من الطاقة خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩١)، ويُلاحظ من الجدول أن معدل إستهلاك الفرد من الطاقة قد ارتفع من (١١.٣٦٦ كغم مكافئ نفطي عام ١٩٧١ إلى ١٤.٦٤ كغم مكافئ نفطي عام ١٩٨٤، ثم أخذ هذا المعدل بالانخفاض من (١٤.٥ كغم مكافئ نفطي عام ١٩٨٥ إلى ٦.٨٤٢ كغم مكافئ نفطي عام ١٩٩١، ويعود هذا التذبذب في معدل إستهلاك الفرد من الطاقة إلى الأسباب السابقة.

أما جدول (٣-١٢) فيبيّن تكلفة المستورّدات من المحروقات والوقود خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١)، ويُلاحظ من الجدول أن تكلفة المستورّدات من المحروقات والوقود قد ارتفعت من (٦.٦ مليون ديناراً عام ١٩٧٠ إلى ١٣.٦ مليون ديناراً عام ١٩٩١، وهذا يُعتبر مؤشراً على زيادة الطلب على المحروقات والوقود بشكل كبير خلال هذه الفترة، كما يُلاحظ من الجدول نفسه ارتفاع نسبة تكلفة المستورّدات من المحروقات والوقود إلى تكلفة المستورّدات الكلية من (٧.٥٪ عام ١٩٧٠ إلى ٢٠.٣٪ عام ١٩٨٢) ومن ثم انخفاضها إلى (١٤.٥٪) عام ١٩٩١، ويعزى هذا إلى مرحلة الركود الاقتصادي التي شهدتها المنطقة بما فيها الأردن، بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط في هذه الفترة.

ويبيّن جدول (٣-١٤) الكميات المستهلكة من الطاقة الكهربائية خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩١)، ويُلاحظ من الجدول أن الكميات المستهلكة قد ارتفعت من (٤٠٪) جيجا واط لكل ساعة عام ١٩٧١ إلى (٤١٤ جيجا واط لكل ساعة عام ١٩٩١، وبمتوسط نمو سنوي قدره (٦٪)، أما معدل إستهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية فقد ارتفع من (٤.٤ كيلو واط لكل ساعة عام ١٩٧١ إلى ٤.٤ كيلو واط لكل ساعة عام ١٩٨٩، ثم انخفض إلى (١٣.٦ كيلو واط لكل ساعة عام ١٩٩١، ويعود هذا الانخفاض

جدول (١٢-٣)

المستوردات من المحروقات والوقود خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١)

باليأسعار الجارية (بالمليون دينار)

| السنة | المستوردات من المحروقات والوقود | النسبة من المستوردات الكلية (%) |
|-------|---------------------------------|---------------------------------|
| ١٩٧٠  | ٢٧٤٨                            | ٥.٧                             |
| ١٩٧١  | ٤٤٤٥                            | ٥.٨                             |
| ١٩٧٢  | ٤٥٨٥                            | ٤.٨                             |
| ١٩٧٣  | ٤٩٥٥                            | ٣.٨                             |
| ١٩٧٤  | ٥٢٠٠                            | ٣.٢                             |
| ١٩٧٥  | ٧٦٤٣٩                           | ١٠.٦                            |
| ١٩٧٦  | ٣٧١٢٧                           | ١٠.٩                            |
| ١٩٧٧  | ٤٣.٤٤                           | ٩.٥                             |
| ١٩٧٨  | ٤٦٧٧٩                           | ١٠.٢                            |
| ١٩٧٩  | ٧٣٩٩٤                           | ١٢.٦                            |
| ١٩٨٠  | ١٢٢١٥٦                          | ١٧.١                            |
| ١٩٨١  | ١٧٦١٢١                          | ١٦.٨                            |
| ١٩٨٢  | ٢٣١٩٢٨                          | ٢٠.٣                            |
| ١٩٨٣  | ٢٠.٧٣٩٩                         | ١٤.٤                            |
| ١٩٨٤  | ٢٠.٥١٢٩                         | ١٩.٠                            |
| ١٩٨٥  | ١٩٣٦٣٦                          | ١٨.٠                            |
| ١٩٨٦  | ١١١.٧                           | ١٢.١                            |
| ١٩٨٧  | ١٤٩.٣٧                          | ١٦.٣                            |
| ١٩٨٨  | ١٣١٧٣٣                          | ١٢.٩                            |
| ١٩٨٩  | ٢٠.٣٩.٧                         | ١٦.٦                            |
| ١٩٩٠  | ٢٠.٧.٧٩                         | ١٧.٨                            |
| ١٩٩١  | ٢٤٧٣٩١                          | ١٤.٥                            |

المصدر ١٩٨٢-١٩٧٠ البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٩) تشرين الاول جدول

.٢٢ (٢٥)

١٩٩١-١٩٨٤ البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية آيار ١٩٩٢، جدول (٣٦)، ص ٦٦.

جدول (١٤-٣)

الكميات المستهلكة من الطاقة الكهربائية خلال الفترة (١٩٩١-١٩٧١)

(جيجا واط / ساعة)

| السنة | الكميات المستهلكة من الطاقة الكهربائية<br>(جيجا واط) | نسبة النمو (%) | معدل استهلاك الفرد (كيلوواط/ساعة) |
|-------|--|----------------|-----------------------------------|
| ١٩٧١  | ٢.٤  | -              | ١٢٠.٦                             |
| ١٩٧٢  | ٢٨٩  | ٢٢.٠           | ١٥٣.٩                             |
| ١٩٧٣  | ٢٨١.٢  | ١٣.٠           | ١٦٨.٠                             |
| ١٩٧٤  | ٣٧٠.١  | ٣٢.٠           | ٢١٢.٣                             |
| ١٩٧٥  | ٢٥٦  | ٢.٤            | ١٩٦.٦                             |
| ١٩٧٦  | ٤٣٥  | ٢٢.٠           | ٢٣٠.٢                             |
| ١٩٧٧  | ٥١٣  | ١٧.٣           | ٢٦٠.٢                             |
| ١٩٧٨  | ٥٩٦  | ١٧.٢           | ٢٨٩.٧                             |
| ١٩٧٩  | ٧٧٣  | ٤١.٠           | ٢٣٩.٠                             |
| ١٩٨٠  | ٨٧٧  | ٢١.٣           | ٣٩٥.٣                             |
| ١٩٨١  | ١٠٢٨   | ١٧.٢           | ٤٤٥.٧                             |
| ١٩٨٢  | ١٢٧٤   | ٢٤.٠           | ٥٣١.٠                             |
| ١٩٨٣  | ١٦٢٢   | ٢٧.٤           | ٦٥٠.٤                             |
| ١٩٨٤  | ١٩٤٤   | ٢٠.٠           | ٧٤٩.١                             |
| ١٩٨٥  | ٢١٥١   | ١٠.٧           | ٧٩٨.٥                             |
| ١٩٨٦  | ٢٢٢٣   | ٨.٠            | ٨٣٠.٨                             |
| ١٩٨٧  | ٢٣٥٥   | ١٤.٢           | ٩١٦.٥                             |
| ١٩٨٨  | ٢٧٦١   | ٤.٠            | ٩٢٠.٠                             |
| ١٩٨٩  | ٢٩١٠   | ٥.٤            | ٩٢٥.٤                             |
| ١٩٩٠  | ٣٠٨٩   | ٦.٢            | ٨٩٤.٦                             |
| ١٩٩١  | ٣١٤١   | ١.٧            | ٨٧٧.٩                             |

المصدر: ١٩٧٥-١٩٧١ التقارير السنوية لسلطة الكهرباء الأردنية.

١٩٩١-١٩٩٠، البنك المركزي الأردني، التقرير الاحصائي الشهري آيار ١٩٩٢، جدول (١)، ص ٦.

إلى الزيادة المفاجئة في عدد سكان الأردن بسبب عودة المغتربين الأردنيين من الخليج والكويت على أثر حرب الخليج، ومن الجدير ذكره أن إستهلاك القطاع المنزلي من الطاقة الكهربائية قد ارتفع من (٣٨٢) جيجا واط لكل ساعة عام ١٩٨٠ إلى (٤٢٨) جيجا واط لكل ساعة عام ١٩٩١، وهذا يعود إلى زيادة عدد السكان، حيث ارتفع عدد المشتركين في التيار الكهربائي من (٢٣٦) ألف مشترك عام ١٩٨٠ إلى (٥٤١) ألف مشترك عام ١٩٩١.<sup>١٣٠</sup>

ويبيّن جدول (١٥-٢) توقعات الطلب على الطاقة الكهربائية في الأردن ، حيث من المتوقع أن ترتفع الطاقة المولدة من (٤٠١٢) جيجا واط لكل ساعة عام ١٩٩٢ إلى (٨٠٩٥) جيجا واط لكل ساعة عام ٢٠١٠، وذلك لمواجهة الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية، كما يتوقع أن يرتفع معدل إستهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية من (١٠٨٣) كيلو واط لكل ساعة عام ١٩٩٢ إلى (١٢٢٥) كيلو واط لكل ساعة عام ٢٠١٠.

جدول (١٥-٣)

**توقعات الطلب على الطاقة الكهربائية في الأردن \***

(جيجا واط/ ساعة)

| معدل إستهلاك الفرد (كيلو واط لكل ساعة) | الطاقة المولدة | السنة |
|--|----------------|-------|
| ١٠٨٣                                   | ٤٠١٢           | ١٩٩٢  |
| ١١٠١                                   | ٤٢٢٧           | ١٩٩٣  |
| ١١٢٥                                   | ٤٤٧٣           | ١٩٩٤  |
| ١١٣٩                                   | ٤٦٩٢           | ١٩٩٥  |
| ١١٨٨                                   | ٥٧٨٤           | ٢٠٠٠  |
| ١٢١١                                   | ٦٩٠٢           | ٢٠٠٥  |
| ١٢٢٥                                   | ٨٠٩٥           | ٢٠١٠  |

\* يتضمن التأييد الذاتي للمؤسسات الصناعية.

المصدر: سلطة الكهرباء الأردنية، التقرير السنوي ١٩٩١، جدول (٣)، ص ١٨.

يُعتبر السكان هم الرافد الأساسي للقوى العاملة، ويبين جدول (١٦-٣) حجم القوى العاملة الأردنية خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٠)، حيث ارتفع إجمالي القوى العاملة الأردنية من (٩٠٩٠) ألف عامل إلى (١٢٠٠٠) ألف عامل عام ١٩٩٠، وبإحتساب المعدل السنوي لنمو القوى العاملة الأردنية، نجد أنه يبلغ حوالي (٣٪٠.٩)، وهذا المعدل يتناسب مع معدل نمو السكان في الأردن، لذلك فإن معدل نمو السكان يُعتبر من العوامل الأساسية والمحددة لمعدل نمو القوى العاملة وحجمها في المستقبل ، ولا بد أن نأخذ بعين الاعتبار أثر الهجرات على القوى العاملة ، حيث بلغ معدل نمو القوى العاملة الأردنية خلال عامي ١٩٩١ و ١٩٩٠ حوالي (٨٪)، أي بزيادة قدرها (١٪٠٤) عن المعدل الطبيعي السنوي (٣٪٠.٩)، وهذا يُعزى إلى الهجرة الأخيرة والناجمة عن حرب الخليج.

ويُبين الجدول السابق إجمالي معدل المشاركة في القوى العاملة، حيث بلغ أقصى قيمة له عام ١٩٧٢، إذ وصلت إلى (١٩٪٠.٩١) ثم بدأ بالتناقص إلى عام ١٩٨٥ وقد وصلت قيمته آنذاك حوالي (٦٪٠.٦٥)، ثم بدأ بالتزايـد خلال عامي ١٩٨٦، ١٩٨٧، ثم بدأ بالتناقص مرة أخرى إلى أن وصل إلى (٢٥٪٠.٢٥) عام ١٩٩٠، ويبلغ معدل المشاركة في القوى العاملة بالمتـوسط خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٠) حوالي (١٨٪٠.١٨)، ويُعتبر هذا المعدل من المعدلات المنخفضة، ويعود ذلك إلى الأسباب التالية:-

١- إنخفاض معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة الأردنية، حيث يُبيـن جدول (١٦-٣) معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة، ويلاحظ من هذا الجدول ارتفاع معدل المشاركة للمرأة من (٦٤٪٠.٦٤) عام ١٩٧٠ إلى (٥٤٪٠.٥٤) عام ١٩٩٠، ويلاحظ من الجدول أيضًا أن هذا المعدل في ارتفاع مستمر ولكنه لا يزال منخفضاً مقارنةً مع معدل المشاركة للذكور في القوى العاملة، مع أن الإناث تشكل نصف المجتمع الأردني كما هو واضح من دراسة الهرم السكاني، ويعزى هذا الانخفاض إلى

العادات والتقاليد في المجتمع الأردني، حيث يُعتبر البيت هو المكان المناسب للمرأة من أجل الإهتمام ب التربية الأطفال ورعاية الأسرة، ويبين جدول (١٧-٣) معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة الأردنية في عام ١٩٨٦ حسب الفئات العمرية لسن ١٣ فما فوق، ويلاحظ من هذا الجدول أن الفتنة العمرية (٢٥-٢٩) تمتاز بأعلى معدل مشاركة حيث بلغت (١٨٪)، ومن ثم يبداء معدل المشاركة بالانخفاض بشكل حاد وملحوظ حتى الفتنة العمرية (٤٠-٤٤)، ويفسر هذا بترك المرأة العمل وتفرغها من أجل إعطاء الأسرة كل إهتمامها.

بـ- تراجع معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة الأردنية خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٠)، ويبين جدول (١٦-٣) معدل المشاركة الذكور في القوى العاملة خلال نفس الفترة السابقة، ويلاحظ من هذا الجدول أن معدل المشاركة للذكور قد انخفض من (٨٠٪) عام ١٩٧٠ إلى (٨١٪) عام ١٩٩٠، ويمكن تفسير ذلك من خلال العلاقة بين معدل البطالة ومعدل المشاركة في القوى العاملة ، حيث وجدت هذه العلاقة سالبة وتختلف أحصائياً عن الصفر، وهذا يدل على أن حجم أثر العامل المحيط أكبر من حجم أثر العامل المضاف، وهذا بدوره يعني أن عدد الأشخاص الذين يتوقفون عن البحث عن العمل ويخرجون من القوى العاملة أكبر من عدد الأشخاص الذين يدخلون إلى القوى العاملة ، ومن الجدير ذكره أن الذكور يشكلون حوالي(٨٧٪) من القوى العاملة الأردنية خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٠)<sup>(٣١)</sup>.

جـ- يلعب التركيب العمري للسكان في الأردن دوراً مهماً في تدني معدل المشاركة في القوى العاملة الأردنية، حيث تشكل الفتنة العمرية (١٥٪) عاماً حوالي (٤٧٪) من السكان، كما تشكل الفتنة العمرية (١٤٪) عاماً حوالي (٦٪) من السكان، وتعتبر هاتين الفتنتين غير منتجتين اقتصادياً ، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الفتنة العمرية (١٥-٢٤٪) عاماً والتي تشكل حوالي (٢٢٪) من السكان تحتوي على طلبة المدارس والمعاهد والجامعات، والذين هم خارج القوى العاملة، وبذلك تنحصر القوى العاملة

جدول (١٦-٣)

القوى العاملة ومعدلات المشاركة في القوى العاملة حسب الجنس

للفترة (١٩٧٠-١٩٩٠)

|                  |                        |                             | معدل المشاركة في القوى العاملة |          |            | القوى العاملة الأردنية |            |                   | السنة |
|------------------|------------------------|-----------------------------|--------------------------------|----------|------------|------------------------|------------|-------------------|-------|
| معدل البطالة (%) | المطلوبون عن العمل (%) | المطلوبون مطلباً (الف عامل) | إناث (%)                       | ذكور (%) | إجمالي (%) | إناث                   | ذكور       | إجمالي (الف عامل) |       |
| (١)              | (الف عامل)             | (٢)                         | (٢)                            | (٢)      | (٢)        | (الف عامل)             | (الف عامل) | (الف عامل)        |       |
| ١٢.٧             | ٤١.٩                   | ٢٥٨.٨                       | ٢.٧٤                           | ٣٥.٨٠    | ١٩.٨٨      | ١٩.٣                   | ٢٤٠.٨      | ٢٩٩.٩             | ١٩٧٠  |
| ١٣.٨             | ٤٢.٩٠                  | ٢٦٧.٩                       | ٢.٧٨                           | ٣٥.٧٩    | ١٩.٩٠      | ٢٠.١                   | ٢٩٠.٧      | ٣١٠.٨             | ١٩٧١  |
| ١٤.٠             | ٤٠.٠٨                  | ٢٧٦.٩                       | ٢.٧٢                           | ٣٥.٧٨    | ١٩.٩٣      | ٢١.١                   | ٢٠٠.٩      | ٣٢٢.٠             | ١٩٧٢  |
| ١١.١             | ٣٦.٩٤                  | ٢٩٥.٨٦                      | ٢.٦٧                           | ٣٥.٧٥    | ١٩.٨٧      | ٢٢.٣                   | ٢١٠.٥      | ٣٣٢.٨             | ١٩٧٣  |
| ٨.٠              | ٢٧.٥١                  | ٢٦٦.٣٩                      | ٢.٨٢                           | ٣٥.٥١    | ١٩.٨٢      | ٢٢.٥                   | ٢٢٠.٤      | ٢٦٢.٩             | ١٩٧٤  |
| ٤.٩              | ١٧.٤١                  | ٢٢٨.٠                       | ٢.٨٧                           | ٣٥.٣٦    | ١٩.٦٣      | ٢٤.٩                   | ٢٢٠.٥      | ٢٥٥.٤             | ١٩٧٥  |
| ١.٧              | ٥.٨٨                   | ٢٦١.٢                       | ٢.٨٨                           | ٣٤.٧٢    | ١٩.٤٤      | ٢٦.١                   | ٢٤١.١      | ٢٦٧.٢             | ١٩٧٦  |
| ٢.٢              | ٨.٣٥                   | ٢٧١.٢                       | ٢.٩١                           | ٣٤.٢٢    | ١٩.٢٥      | ٢٧.٥                   | ٢٥٢.٠      | ٢٧٩.٥             | ١٩٧٧  |
| ٢.٩              | ١١.٣٧                  | ٢٨٠.٨                       | ٢.٩٠                           | ٣٣.٩٩    | ١٩.١٧      | ٢٨.٦                   | ٢٦٢.٦      | ٢٩٢.٢             | ١٩٧٨  |
| ٢.٥              | ١٤.١٩                  | ٢٩١.١                       | ٢.٩٣                           | ٣٣.٧٥    | ١٩.٠٠      | ٢٩.٨                   | ٢٧٥.٥      | ٣٠٠.٣             | ١٩٧٩  |
| ٢.٥              | ١٤.٧٠                  | ٣٠٥.٣                       | ٢.٧٧                           | ٣٣.١٩    | ١٨.٩٢      | ٢٩.٩                   | ٢٨٥.١      | ٣٢٠..             | ١٩٨٠  |
| ٢.٩              | ١٧.٠                   | ٣١٨.٤                       | ٢.٧٣                           | ٣٢.٧٧    | ١٨.٨٧      | ٢٩.٩                   | ٢٩٥.٥      | ٣٣٥.٤             | ١٩٨١  |
| ٢.٢              | ١٩.٤٠                  | ٣٣١.٤                       | ٢.٧٨                           | ٣٢.٥٠    | ١٨.٨١      | ٢٩.٢                   | ٢٧٧.٩      | ٣٤١.٢             | ١٩٨٢  |
| ٤.٨              | ٢٢.٤٥                  | ٣٤٥.٣                       | ٤.٠٠                           | ٣٢.١٨    | ١٨.٧٤      | ٢٧.٦                   | ٢٧٠.١      | ٣٧٧.٧             | ١٩٨٣  |
| ٥.٤              | ٢٣.١٧                  | ٣٥٨.٥                       | ٤.٢٢                           | ٣٢.٣٨    | ١٨.٦٨      | ٢٧.٣                   | ٢٣٢.٤      | ٣٨٤.٧             | ١٩٨٤  |
| ٣.٠              | ٢٠.١٤                  | ٣٧٢.٣                       | ٤.٤٨                           | ٣١.٥٧    | ١٨.٦٥      | ٢٧.٥                   | ٢٤٤.٩      | ٣٠٢.٤             | ١٩٨٥  |
| ٨.٠              | ٢٢.٨٢                  | ٣٩٢.٦                       | ٤.٧٦                           | ٣٢.٢٩    | ١٩.١٥      | ٢٨.٢                   | ٢٧٢.٢      | ٣٣٥.٤             | ١٩٨٦  |
| ٨.٢              | ٤٦.١٢                  | ٥٠٩.٧                       | ٤.٧٨                           | ٣٢.٢٢    | ١٩.١٨      | ٢٦.٠                   | ٢٤٩.٧      | ٥٥٥.٧             | ١٩٨٧  |
| ٨.٨              | ٥٠.٣٥                  | ٥٢١.٨                       | ٤.٧٧                           | ٣٢.١١    | ١٩.٠٧      | ٢٨.٢                   | ٢٥٣.٩      | ٥٧٢.٢             | ١٩٨٨  |
| ١٠.٢             | ٦٠.١٠                  | ٥٢٣.٤                       | ٤.٧٧                           | ٣١.٥٦    | ١٨.٧٦      | ٢٠.١                   | ٢٤٣.٤      | ٥٨٣.٥             | ١٩٨٩  |
| ١٦.٨             | ١٠٥.٨٦                 | ٥٢٤.٧                       | ٤.٥٤                           | ٣١.١٨    | ١٨.٤٥      | ٢٣.٠                   | ٢٤٦.١      | ٦٣٠.١             | ١٩٩٠  |

المصدر

(١) طلالحة، حسين ، عرض العمل في الأردن، مجلة أبحاث اليرموك، عدد قائم.

(٢) أحسب من قبل الباحث.

جدول (١٧-٣)

معدلات المشاركة في القوى العاملة الأردنية حسب الجنس والفئة العمرية  
لسن ١٢ فما فوق لعام ١٩٨٦.

| النسبة المئوية (%) | ذكور (%) | مجموع (%) | الفئة العمرية |
|--------------------|----------|-----------|---------------|
| ٠.٢                | ٤.٧      | ٢.٦       | ١٤-١٣         |
| ١.٨                | ٢٢.٨     | ١٨.٦      | ١٩-١٥         |
| ١٧.٤               | ٧٨.٣     | ٥٠.٣      | ٢٤-٢٠         |
| ١٨.١               | ٩١.٣     | ٥٦.٣      | ٢٩-٢٥         |
| ١١.٧               | ٩٧.٣     | ٥٤.٥      | ٣٤-٣٠         |
| ٧.٥                | ٩٦.٣     | ٥٠.٥      | ٣٩-٤٥         |
| ٢.٧                | ٩٠.٠     | ٤٩.٠      | ٤٤-٤٠         |
| ٢.٦                | ٩٠.٠     | ٤٦.٢      | ٤٩-٤٥         |
| ١.٨                | ٨٥.٨     | ٤٣.٦      | ٥٤-٥٠         |
| ١.٧                | ٧٧.٦     | ٤٤.٦      | ٥٩-٥٥         |
| ٠.٣                | ٥٨.٧     | ٣٣.٦      | ٦٤-٦٠         |
| ٠.٥                | ٤٧.٤     | ٢٧.٧      | ٦٩-٦٥         |
| ٠.٤                | ١٩.٣     | ١٠.٩      | ٧٦-٧٠         |
| ٧.٢                | ٦٤.٠     | ٣٦.٨      | المجموع       |

المصدر: طلاقحة، حسين، عرض العمل في الأردن، مجلة أبحاث اليرموك، عدد قادم.

ضمن الأعمار (٢٥-٦٤) عاماً، وهذه الفئة بدورها تُشكل حوالي (٢٨٪) من السكان وإذا أخذنا بعين الاعتبار أيضاً أن المجتمع الأردني من المجتمعات المتوازنة (ذكوراً وإناثاً)، فإن الإناث تشكل نصف هذه الفئة، وبما أن مشاركة الإناث في القوى العاملة متقدمة فإن المجتمع الأردني يفقد جزءاً كبيراً من طاقته المنتجة، وبذلك فإن النسبة الحقيقة للفئة المنتجة سوف تكون أقل من (٢٨٪) بكثير.

أما بالنسبة لمعدل البطالة، فيبيين جدول (٣-١٦) إنخفاض هذا المعدل بشكل ملحوظ (من ٧٪/١٢ إلى ٦٪/١٩٧٠ عام ١٩٧٦) ويعزى هذا الانخفاض إلى زيادة الطلب الخارجي على العمالة الأردنية وخاصة في دول الخليج، هذا بالإضافة إلى تنفيذ الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية<sup>(٣٣)</sup>، ولكن معدل البطالة عاد بالارتفاع من (٢٪/٢٠ عام ١٩٧٧) إلى (٨٪/١٦) عام ١٩٩٠، ويعزى هذا الارتفاع إلى الركود الاقتصادي والظروف السياسية التي خيمت على المنطقة خلال هذه الفترة.

هذا وقد بلغ حجم البطالة في الأردن لعام ١٩٨٧ وفق نتائج مسح الصحة والتنفيذية والقوى البشرية والفقر حوالي (١٥٪) مقارنة مع (٢٪/٨٪) المعدل الوارد في تقرير وزارة العمل، ويرجع إرتفاع هذا المعدل إلى إرتفاع معدل البطالة بين الإناث، حيث بلغ حوالي (٤٪/٢٨) مقارنة مع (٥٪/١٣) للذكور، وقد شكلت الإناث حوالي (١٠٪) من قوة العمل الأردنية وفق هذا المسح، ولا بد من الاشارة إلى أن عدد العاطلين كرقم مطلق من الذكور أكبر من عدد العاطلات عن العمل من الإناث، لأن نسبة الذكور في قوة العمل الأردنية تفوق مثيلتها من الإناث<sup>(٣٤)</sup>.

وقد لوحظ من هذا المسح أن معدل البطالة ينتشر بشكل واضح بين فئتي العمر الصنفري (١٥-١٩) عاماً، حيث بلغ حوالي (٥٪/١٨) في الأولى و(٣٪/٢٤) في الثانية، ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع معدل البطالة بين الإناث في هاتين الفئتين، حيث بلغ معدل البطالة بين الإناث في الفئة الأولى حوالي (٨٪/٦٤) مقابل (٥٪/١٥) للذكور، أما الفئة الثانية فقد بلغ حوالي (٥٪/٤٦) مقابل (٥٪/١٩) للذكور.

للذكور (انظر جدول ١٨-٣)، هذا ويعود ارتفاع معدل البطالة بين الإناث بشكل خاص إلى دخول أعداد جديدة وكبيرة إلى سوق العمل الأردني، وهذا بدوره يحدث زيادة مفاجئة في عرض قوة العمل، هذا بالإضافة إلى أن الذكور والإناث ضمن الفئة العمرية (٢٤-١٥) عاماً هم من العمالة الثانوية والذين يعملون في حالة حدوث نشاط اقتصادي أو خروج معيل الأسرة من العمل، ومن هنا نستنتج أن النمو السكاني السريع في الأردن يعتبر من العوامل المسببة لارتفاع معدل البطالة خاصةً ضمن فئتي العمر (١٩-١٥)، (٢٤-٢٠) عاماً.

#### ٥٦- الاسكان والسكان.

لقد شهد سوق الإسكان الأردني تطوراً واضحاً خلال العقود المنصرمة، ويعود هذا إلى الزيادة السكانية السريعة التي شهدتها الأردن، حيث لعبت الهجرات القسرية والمفاجئة دوراً بارزاً في زيادة الطلب على المساكن.

ففي عامي ١٩٤٨، ١٩٦٧ وعلى أثر قرار التقسيم وحرب عام ١٩٦٧ على التوالي، تدفق إلى الضفة الشرقية أعداد كبيرة من المواطنين الفلسطينيين، وهذا أدى إلى حدوث أزمة سكنية، من هنا بدأ الاهتمام بالمشاريع السكنية من قبل القطاعين العام والخاص على حد سواء، وفي عام ١٩٧٥ وعلى أثر الحرب الأهلية في لبنان تدفق إلى الأردن أعداداً من المهاجرين اللبنانيين، مما كان له أثر واضح في إرتفاع إيجارات المساكن بسبب زيادة الطلب على المساكن<sup>(٣٤)</sup>.

وقد كان لازدياد الطلب على المساكن في فترة السبعينيات حافزاً أساسياً للعاملين الأردنيين في دول الخليج على توجيه استثماراتهم نحو قطاع البناء والانشاءات، ونتيجة لذلك فقد شهد الأردن في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات تطوراً عمرانياً واضحاً من حيث الكم والنوع، وخاصةً في العاصمة عمان، هذا وقد ظهرت بعض الآثار الاقتصادية لهذه الفورة، وهذه الآثار تمثل في :-

جدول (١٨-٢)

معدل البطالة حسب فئات العمر والجنس لعام ١٩٨٧

| الجنس | معدل البطالة (%) |      |      | فئة العمر  |
|-------|------------------|------|------|------------|
|       | ذكور             | إناث | جمة  |            |
| ذكور  | ٣٦.٣             | ٣٧.٢ | ٣٧.٢ | ١٤-١٣      |
| إناث  | ١٥.٥             | ١٨.٥ | ١٨.٥ | ١٩-٢٠      |
| ذكور  | ١٩.٥             | ٢٤.٣ | ٢٤.٣ | ٢٤-٢٥      |
| إناث  | ١٢.٣             | ١٣.٨ | ١٣.٨ | ٢٩-٣٥      |
| ذكور  | ٧.٧              | ٧.٦  | ٧.٦  | ٣٤-٣٥      |
| إناث  | ٧.٤              | ٧.٤  | ٧.٤  | ٣٩-٤٥      |
| ذكور  | ١٠.٣             | ١٠.٠ | ١٠.٠ | ٤٤-٤٥      |
| إناث  | ١١.٨             | ١١.٥ | ١١.٥ | ٤٩-٥٠      |
| ذكور  | ١٣.٠             | ١٢.٨ | ١٢.٨ | ٥٤-٥٥      |
| إناث  | ١٢.١             | ١٢.٨ | ١٢.٨ | ٥٩-٦٥      |
| ذكور  | ١٢.٥             | ١٢.٣ | ١٢.٣ | ٦٤-٦٥      |
| إناث  | ١٠.٢             | ١٠.١ | ١٠.١ | ٦٥ فما فوق |

المصدر: د. محمود عيسى، معدل البطالة بين العاملين في الأنشطة الاقتصادية وفي المجموعات المهنية المختلفة وخصائص فئات المتعطلين الأردنيين حسب خبرة العمل السابقة والمستوى التعليمي، عمان آيار ١٩٩٠، من ٤.

أ- ارتفاع أسعار الأراضي ومواد البناء وأجور العاملين في قطاع البناء والأنشاءات .

ب- هجرة العمال من الريف إلى العاصمة عمان وهذا أثر سلبياً على الإنتاج الزراعي.

جـ- إزدياد الطلب على السلع الكمالية والمفروشات الثمينة للاملامة طبيعية البناء الحديث خلال هذه الفترة .

وفي منتصف الثمانينات بدأءت المنطقة تشهد نوعاً من الركود الاقتصادي وتراجع مستويات الدخول، الأمر الذي أدى إلى خفض الطلب على المساكن، وبذلك أصبحت أعداداً كبيرة من المساكن والشقق خالية، وهذا أدى إلى حدوث خسائر مالية للمستثمرين بشكل خاص والاقتصاد الأردني بشكل عام، أما في عام ١٩٩١ وعلى أثر حرب الخليج شهدالأردن عودة أعداداً كبيرة من أبنائه المفتربين، وهذا أدى إلى إزدياد الطلب على المساكن بشكل كبير، حيث ارتفعت إيجارات المساكن بشكل خيالي وسريعاً<sup>(٣٥)</sup>. ويبيّن جدول (١٩-٢) عدد الرخص الممنوحة ومساحة البناء للسكن فقط لعدد من المحافظات والمملكة ككل خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١)، ويُلاحظ من الجدول ارتفاع عدد الرخص من (٢٤٤١) رخصة عام ١٩٧٠ إلى (٧٠٧٤) رخصة عام ١٩٧٩ والتي (١٧١٦٠) رخصة عام ١٩٩١، أي بمعدل نمو أجمالي قدره (٦٠.٣٪) خلال هذه الفترة ، وفي المقابل فقد ارتفعت مساحة البناء من (٢٥٧) الف متر مربع عام ١٩٧٠ إلى (٥١٤) الف متر مربع عام ١٩٧٩ وإلى (٤٢٦١.٧) الف متر مربع عام ١٩٩١، أي بمعدل نمو أجمالي قدره (١٥٥٨.٢٪) خلال هذه الفترة ، كما يشير جدول (١٩-٣) إلى ملاحظتين مهمتين. الأولى: تتمثل في الزيادة الملحوظة في عدد الرخص الممنوحة ومساحة البناء بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١، وهذا يُعتبر مؤشراً على مقدار الزيادة في الطلب على المساكن على أثر حرب الخليج.

الثانية: تركيز معظم البناء في العاصمة عمان.

لقد أظهرت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن في الضفة الشرقية لعام ١٩٧٩، أن عدد المساكن يبلغ حوالي (٣٧٦٨٢٢) منها (٨٩٩٥) مسكنًا تحت التشيد، هذا وتقسم هذه المساكن إلى ثلاثة أقسام رئيسية:-

- أ- المساكن الهماسية: وتشمل الكهوف والبراكين، وقد بلغ عددها (٨٠٠) مسكن.
- ب- المساكن المستقلة: وتشمل بيوت الشعر، وقد بلغ عددها حوالي (٥٩٦٢) مسكنًا.
- ج- المساكن التقليدية: وتشمل الفلل، الدور، البناءيات، وقد بلغ عددها حوالي (٣٥٣٨٦٥) مسكنًا<sup>(٣٦)</sup>.

ولتقدير الحاجة المستقبلية من المساكن في الأردن لا بد من وضع بعض الفرضيات الأساسية التالية:

- أ- الاعتماد على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن في الضفة الشرقية لعام ١٩٧٩، كونه آخر تعداد حدد في الضفة الشرقية.
- ب- سوف يتم التقدير بالأعتماد على المساكن التقليدية لأن هذا النوع من المساكن هو المفروض توفره للمواطنين، ويبين جدول (٢٠-٢) عدد المساكن التقليدية وعدد الأفراد والأسر التي تقطنها في مختلف محافظات المملكة.
- ج- سوف لن يتمأخذ عدد المساكن التقليدية المهجورة والخالية<sup>(٣٧)</sup> بعين الاعتبار عند تقدير الحاجة المستقبلية من المساكن، لأنها لا تدخل في حساب مستويات الكثافة السكانية، ويُقدر عدد هذا النوع من المساكن بحوالي (٥٢٥٠٣) مسكنًا، وبذلك فإن عدد المساكن التقليدية التي ستستخدم في عملية التقدير يبلغ عددها حوالي (٣٠١٣٦٢) مسكنًا<sup>(٣٨)</sup>.
- د- معدل النمو السكاني سيكون ثابتاً خلال فترة التقدير، ويبلغ حوالي (٦ .٤٪ سنوياً، وهو معدل النمو السكاني في الأردن بالمتوسط خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١).
- هـ- متوسط عدد الأفراد في المسكن الواحد يبلغ حوالي (٦ .٨٣٨) فرداً<sup>(٣٩)</sup>.

جدول (١٩-٣)

عدد الرخص الممنوحة ومساحة البناء للسكن فقط

خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١)

| المساحة (بألف الأمتار المربعة)<br>للسكن فقط |        |        |        |        | عدد الرخص<br>للسكن فقط |      |        |       |      |
|---|--------|--------|--------|--------|------------------------|------|--------|-------|------|
| المجموع                                     | آخرى   | الزقاه | إربيد  | عمان   | المجموع                | آخرى | الزقاه | إربيد | عمان |
| ٢٥٧.٠                                       | ٧٦.٢   | ٤٩.٧   | ١٤.١   | ١٤٢.٠  | ٢٢٦١                   | ١٣٦٦ | ٢٠.٠   | ١٤٣   | ٧٧٧  |
| ٢٢٨.٦                                       | ١٠٧.٢  | ٢١.٦   | ٥.١    | ٩٤.٧   | ٢٤٢٨                   | ١٧.٤ | ١٨٠    | ٩٥    | ٤٥٤  |
| ٤٢٩.٨                                       | ١٢٢.٧  | ٥٠.٢   | ٥٣.٣   | ١٩٧.٧  | ٤٧٦                    | ٢٢٦١ | ٤٥     | ٥.١   | ٩.٩  |
| ٥٠٥.٤                                       | ٣٣٩.٩  | ٨٥.٤   | ٢٨.٢   | ٢٤١.٩  | ٣١٨٧                   | ١٨٤  | ٥٧٣    | ٥٨٧   | ١١١٣ |
| ٤٠٤.٠                                       | ١١٥.٣  | ٤٢.٩   | ٢١.٣   | ٢٣٧.٥  | ٢٩٠١                   | ١٦٩  | ٢٩٩    | ٢٨٦   | ٧٧٩  |
| ٥٧٣.٣                                       | ١٦٨.٥  | ٧٧.٩   | ٥٥.٢   | ٢٧٤.٧  | ٣٧٨٧                   | ١٩٧٨ | ٥١٦    | ٦٩٥   | ١٥٧٨ |
| ٩٢٠.٤                                       | ٢٢٢.٢  | ١١٨.١  | ٢١.٠   | ٤٠٩.٠  | ٦٥١٥                   | ٢٩٧٨ | ٨٨٨    | ٢٢٤   | ٢٤٦٩ |
| ٩٦٥.٣                                       | ٢٠٥.٣  | ١٣.٤   | ٩٠.٦   | ٤٣٣.٠  | ٧٠٧٦                   | ٣١٨٥ | ٨١٨    | ١٠٦٣  | ٢٠٠٨ |
| ١٠١١.٤                                      | ٢٢٦.٢  | ١٩١.٢  | ٩٤.٨   | ٢٩٩.٩  | ٦٦٢٧                   | ٢٩٦٢ | ١١١٨   | ٨٥٨   | ١٦٨٩ |
| ١٥١٤.٥                                      | ٣٩٦.٢  | ٢٠.٩   | ١٦٥.٦  | ٧٤٧.٠  | ٧٨١.                   | ٣١٧٧ | ١١٩٩   | ٧٨٠   | ١٢٥٨ |
| ١٦٧١.٧                                      | ٣٧٢.٧  | ٢١٧.٠  | ١٨٠.٣  | ٩٠.٤   | ٦٥٩٤                   | ٢٥١٧ | ١٠٩٥   | ٨٤٠   | ٢١٤٢ |
| ٢١٦٣.٢                                      | ٩٦٨.٧  | ٢٢٤.٧  | ١٢١.٠  | ٨٤٤.٨  | ٦٤٢٢                   | ٢٠٤٦ | ٨٨٣    | ٧٩٩   | ١٧.٤ |
| ٢٢٦٩.٨                                      | ١٢٢٢.٦ | ١٨٠.٢  | ١٥٨.٧  | ٧.٧.٢  | ٦١٣٥                   | ٢٨٦٣ | ٧٣٥    | ٧٤٤   | ١٧٩٣ |
| ٢٢٧٨.١                                      | ١٤٦٨.٥ | ١٨٠.٨  | ٢٢١.٥  | ٥٠.٧.٢ | ٦١١٥                   | ٣٤٦٤ | ٦٢٠    | ٨٢٩   | ١١٩٢ |
| ٢٥٩١.٥                                      | ١٥٤٥.٩ | ١٣٩.٠  | ٢٢٨.٥  | ٧١٨.١  | ٦٦٢٨                   | ٢٢١٦ | ٤٢١    | ٧٢٦   | ٢١٦٥ |
| ١٧٨٢.٧                                      | ٧٩٤.٢  | ٩٨.٤   | ١٤٩.٢  | ٧٤٠.٩  | ٦٠٦٦                   | ٢٣٢١ | ٤١٩    | ٧٢٠   | ٢٦.٦ |
| ١٧٨١.٩                                      | ٩٤٦.٢  | ٩٦.٠   | ١٣١.٢  | ٦٥٠.٤  | ٦٢٩٢                   | ٢١٦٥ | ٤٣٣    | ٧٨٨   | ٢٩٨٥ |
| ١٦٦٧.١                                      | ٩٤٦.٩  | ٨٩.٧   | ١٢١.٨  | ٥٠.٨.٧ | ٦٧٧٧                   | ٢٤٢٧ | ٤.١    | ٧١٢   | ٢٤٢٢ |
| ١٨٥٨.٧                                      | ٩٦٥.٢  | ٥٧.٨   | ٣٧٦.٦  | ٢٦٤.١  | ٩٩٨٩                   | ١١٧٦ | ٢٢٤    | ٣٦٨   | ٣٤٦١ |
| ٢١٢٠.٤                                      | ١١٢.٨  | ٤٧.٧   | ٢٨.٠.٠ | ٥٨٩.٩  | ٩٤٢٧                   | ٧.٥  | ٢٢٦    | ٣٢٢٥  | ٥٢٦  |
| ٢٤٧٧.٥                                      | ٢٢٤.٧  | ٨٥.٧   | ٤٢٥.٣  | ٧٥١.٨  | ١١٦٩١                  | ١٤٣٨ | ٤١٥    | ٣٧٨٢  | ٦٠٦  |
| ٤٢٦١.٧                                      | ٣٥٩.٥  | ١٩٣.٤  | ٦١٦.٩  | ٣٩١.٩  | ١٧١٦٠                  | ٢٢١٥ | ٩٥١    | ٥١٩١  | ٨٠.٢ |

المصدر: (١٩٧٠-١٩٨٨) البنك المركزي الأردني، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٦-١٩٨٩)، تشرين الأول ١٩٨٩، جدول (١٩)، (٢٠).

ص ٢٥-٢٤.

(١٩٩١-١٩٩١) البنك المركزي الأردني، النشرة الاحصائية الشهرية أيار ١٩٩٢، جدول (٥٢)، ص ٨٨.

هذا ويتم أحتساب عدد الوحدات السكنية الأضافية المطلوبة بقسمة الزيادة السكانية على متوسط عدد الأفراد في المسكن الواحد، وبذلك فإن جدول (٢٠-٣) يبين الاحتياجات المستقبلية، المتوقعة من المساكن التقليدية بسبب النمو السكاني خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٠)، ويلاحظ من الجدول أن عدد الوحدات السكنية الأضافية المطلوبة سوف يرتفع من حوالي (٢٦) ألف مسكنًا عام ١٩٩٢ إلى (٥٨) ألف مسكنًا عام ٢٠١٠، وهذا يتطلب المزيد من الإنفاق على قطاع البناء، ولا بد من الاشارة إلى أنه إذا ما استمر التوزيع الجغرافي للسكان في الأردن بما هو عليه فهذا يعني أن معظم هذه الوحدات السكنية سيتم بناءها في المناطق الوسطى والشمالية من المملكة، والتي بدورها تحتوي على أكبر نسبة من الأراضي الزراعية، وهذا يعني أن هذه المساكن (الغابات الاسمنتية) سوف تحل محل الأراضي الزراعية، وهذا بدوره سيؤثر على الانتاج الزراعي.

جدول (٢٠-٣)

عدد الأفراد والأسر والمساكن التقليدية في مختلف محافظات المملكة لعام ١٩٧٩.

| المحافظة | الافراد | الاسر  | المساكن |
|----------|---------|--------|---------|
| عمان     | ١١٦١١٩٩ | ١٧٢٨٨٨ | ١١٧٠٣٦  |
| إربد     | ٥٨٤٧٤٤  | ٥٨٠١٥  | ٩٧٧٨٦   |
| البلقاء  | ١٢٣٢٠٥  | ١٩٥٩٨  | ٢٢٥٦٠   |
| الكرك    | ١١٨٢٤٨  | ١٧٧٩٧  | ٢٢١٩٠   |
| معان     | ٦٣٣٢٤   | ١٠١٢٨  | ١٣٢٩٢   |
| المجموع  | ٢٠٦٠٧٢٠ | ٢٠٥٤٢٩ | ٢٥٣٨٦٥  |

المصدر ، دائرة الإحصاءات العامة، السكان والتنمية في الأردن من ٢٨٠.

جدول (٢١-٣)  
الإحتياجات المتوقعة من المساكن التقليدية  
خلال الفترة (٢٠١٠-١٩٩٢)

| السنة | عدد السكان<br>(بالألف نسمة) | الزيادة الصافية<br>(بالألف نسمة) | عدد الوحدات<br>السكنية الأضافية المطلوبة | مقدار الزيادة |
|-------|-----------------------------|----------------------------------|--|---------------|
| ١٩٩١  | ٤٨٨٨,٠                      | -                                | -  | -             |
| ١٩٩٢  | ٤٠٦٦,٩                      | ١٧٨,٩                            | ٢٦٦٦٣                                    | -             |
| ١٩٩٣  | ٤٢٥٤,٠                      | ١٨٧,١                            | ٢٧٣٦٢                                    | ١١٩٩          |
| ١٩٩٤  | ٤٤٤٩,٧                      | ١٩٥,٧                            | ٢٨٦٢                                     | ١٢٥٨          |
| ١٩٩٥  | ٤٦٥٤,٤                      | ٢٠٤,٧                            | ٢٩٩٣                                     | ١٣١٦          |
| ١٩٩٦  | ٤٨٦٨,٥                      | ٢١٤,١                            | ٣١٢١                                     | ١٣٧٤          |
| ١٩٩٧  | ٥٠٩٢,٥                      | ٢٢٤,٠                            | ٣٢٧٥                                     | ١٤٤٨          |
| ١٩٩٨  | ٥٣٢٦,٨                      | ٢٣٤,٣                            | ٣٤٣٤                                     | ١٥٦٧          |
| ١٩٩٩  | ٥٥٧١,٨                      | ٢٤٥,٠                            | ٣٥٨٤                                     | ١٦٥٢          |
| ٢٠٠٠  | ٥٨٢٨,١                      | ٢٥٦,٣                            | ٣٧٤٤                                     | ١٧٢٥          |
| ٢٠٠١  | ٦٠٩٦,٢                      | ٢٦٨,١                            | ٣٩٢,٧                                    | ١٧٩٩          |
| ٢٠٠٢  | ٦٣٧٦,٦                      | ٢٨٠,٤                            | ٤١٠٦                                     | ١٨٨٧          |
| ٢٠٠٣  | ٦٦٦٩,٩                      | ٢٩٣,٣                            | ٤٢٨٩                                     | ١٩٧٤          |
| ٢٠٠٤  | ٦٩٧٦,٧                      | ٣٠٦,٨                            | ٤٤٦٧                                     | ٢٠٦٢          |
| ٢٠٠٥  | ٧٢٩٧,٦                      | ٣٢٠,٩                            | ٤٦٩٢                                     | ٢١٦٤          |
| ٢٠٠٦  | ٧٦٢٣,٣                      | ٣٣٥,٧                            | ٤٩٠٩                                     | ٢٢٥٢          |
| ٢٠٠٧  | ٧٩٨٤,٤                      | ٣٥١,١                            | ٥١٣٤                                     | ٢٢٧٠          |
| ٢٠٠٨  | ٨٢٥١,٧                      | ٣٦٧,٣                            | ٥٣٧١                                     | ٢٤٧١          |
| ٢٠٠٩  | ٨٥٣٥,٩                      | ٣٨٤,٢                            | ٥٦١٨                                     | ٢٥٨٩          |
| ٢٠١٠  | ٩١٢٧,٨                      | ٤٠١,٩                            | ٥٨٧٧                                     | -             |

المصدر إحسب من قبل الباحث.

لقد شهد الأردن تطويراً واضحاً في مجال الخدمات الصحية خلال العقود الأربع الماضية، ويُعتبر عام ١٩٥٠ هو بداية هذا التطور حيث أنشئت وزارة الصحة في هذا العام ، ولكن هذا التطور لم يكن خاضعاً لفترة شاملة ومتناهية، مما أدى إلى ظهور العديد من المشكلات منها ظهور فائض في أعداد الأطباء الخريجين مع وجود نقص في أعداد الممرضين والممرضات، وهذا دعاً وزارة الصحة إلى إفتتاح معاهدين للمهن الطبية المساعدة في عمان وإربد عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٨ على التوالي<sup>(٤١)</sup> ، أما أهم المؤشرات للتطور الصحي في الأردن فهي:-

بلغ حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع الصحة حوالي (١٠٠,٧) مليون دينار<sup>(٤٢)</sup> خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٨١)، وقد انخفض حجم هذه الاستثمارات خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٠) إلى حوالي (٦٢,٧) مليون دينار ، ويعود هذا الانخفاض إلى أن الاستثمارات خلال الفترة الثانية كانت موجهة لتطوير المشافي الموجودة وكذلك تطوير الكفاءات الإدارية والصحية<sup>(٤٣)</sup> ، وهذه الأرقام بمجملها تُعتبر مؤشراً على حجم الطلب على الخدمات الصحية في الأردن خلال هذه الفترة كنتيجة للنمو السكاني السريع والتطور الاقتصادي، أما على صعيد الخدمات المقدمة فقد إرتفع عدد الأطباء من (٦٧٨) طبيب عام ١٩٧١ إلى (٦٦٦٥) طبيب عام ١٩٩١، أي بمعدل طبيب لكل (٢٢,٤) نسمة عام ١٩٧١ إلى طبيب لكل (٥٨٣) نسمة عام ١٩٩١، أما في مجال طب الأسنان فقد إرتفع عدد أطباء الأسنان من (١٠٦) طبيب عام ١٩٧١ إلى (١٤٧٧) طبيب عام ١٩٩١، وبمعدل طبيب أسنان لكل (١٤٧٣٦) نسمة عام ١٩٧١ إلى طبيب أسنان لكل (٢٦٢٢) نسمة عام ١٩٩١، ويبين جدول (٢٢-٢) تطور أعداد الأطباء وأطباء الأسنان خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩١)، كما إرتفع عدد الأسر في المستشفيات من (١٧٨٨) سريراً عام ١٩٧١ إلى (٣٩٢٥) سريراً عام ١٩٨٥، أي بمعدل سرير لكل (٦٨٦) نسمة عام ١٩٧١ إلى سرير لكل (٦٨٦) نسمة عام ١٩٨٥.

ويبيّن جدول (٢٢-٣) أعداد المراكز الصحية والعيادات الحكومية والصيدليات في الأردن خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٩١)، ويُلاحظ من هذا الجدول مدى التطور في حجم الخدمات الصحية المقدمة خلال هذه الفترة.

هذا ويعتمد الطلب على الخدمات الصحية على مجموعة من العوامل في مقدمتها:

أ- **الزيادة السكانية**: ويُعتبر هذا العامل من أهم العوامل التي تؤثر على الطلب على الخدمات الصحية، فزيادة عدد السكان يتطلب المزيد من الخدمات الصحية وذلك لأنَّ ازدياد مستوى الكثافة السكانية يساعد على انتشار الأمراض السارية والمعدية، وحتى يتم تقديم مستوى ثابت من الخدمات الصحية، لا بد أن يكون على الأقل مستوى النمو في الخدمات الصحية المقدمة مساوياً لمستوى النمو السكاني، ويبيّن جدول (٢١-٣) عدد سكان الأردن المتوقع عام ٢٠١٠، ويُلاحظ من الجدول أنَّ مقدار الزيادة بين عامي ١٩٩١، ٢٠١٠ تبلغ حوالي (٥٤٩,٨) ألف نسمة وبنسبة (%) ١٣٥ عن عام ١٩٩١.

لذلك حتى يستمر الأردن في تقديم نفس المستوى من الخدمات الصحية في عام ٢٠١٠ مقارنة مع عام ١٩٩١ لا بد أن تنمو الخدمات الصحية بنسبة (%) ١٣٥.  
ب- **التركيب العمري للسكان**: ويؤثر هذا العامل على نوعية وكمية الخدمات الصحية المقدمة ، فنوع الخدمة الصحية لمجتمع شبابي كالاردن مثلاً يختلف عن الخدمة الصحية المقدمة لمجتمع غالبيته من كبار السن.

ج- **التطور الاقتصادي**: إن حدوث تطور إقتصادي داخل المجتمع وزيادة معدل الدخل الفردي سيعمل على زيادة الطلب على الخدمات الصحية على اعتبار أن الخدمات الصحية من السلع الضرورية<sup>(٤٤)</sup>.

جدول (٢٢-٣)

عدد الأطباء وأطباء الأسنان خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩١)

| السنة | عدد الأطباء | عدد أطباء الأسنان |
|-------|-------------|-------------------|
| ١٩٧١  | ٦٧٨         | ١٠٦               |
| ١٩٧٢  | ٦٨٨         | ١١٢               |
| ١٩٧٣  | ٦٥٤         | ١٠٧               |
| ١٩٧٤  | ٧٦٣         | ١٢٣               |
| ١٩٧٥  | ٧٤٤         | ١٦٥               |
| ١٩٧٦  | ٨٩٠         | ١٨٩               |
| ١٩٧٧  | ٩٨٦         | ٢١٢               |
| ١٩٧٨  | ١١٠١        | ٢٤١               |
| ١٩٧٩  | ١٤٧٧        | ٢٦٦               |
| ١٩٨٠  | ١٧١٥        | ٣٥١               |
| ١٩٨١  | ١٩٣٧        | ٤٣٤               |
| ١٩٨٢  | ٢١٨٨        | ٤٥٣               |
| ١٩٨٣  | ٢٤٨٣        | ٤٧٠               |
| ١٩٨٤  | ٢٢١٠        | ٤٨٦               |
| ١٩٨٥  | ٢٥٧٦        | ٤٨٢               |
| ١٩٨٦  | ٣٧٠٢        | ٦١٩               |
| ١٩٨٧  | ٤٣٣٨        | ٧٣٦               |
| ١٩٨٨  | ٤٩٠٦        | ٧٥٠               |
| ١٩٨٩  | ٥٦٨٣        | ٩٥٧               |
| ١٩٩٠  | ٥٨١١        | ١٠٨٣              |
| ١٩٩١  | ٦٦٦٥        | ١٤٧٧              |

المصدر: ١٩٧١-١٩٧٧ دائرة الأحصاءات العامة، النشرة الأحصائية السنوية ١٩٧٧، العدد ٢٨، جدول (٥٦)، ص ٨٧.

١٩٨١-١٩٧٧ دائرة الأحصاءات العامة، النشرة الأحصائية السنوية ١٩٨١، العدد ٢٢، جدول (٥٥)، ص ٧٤.

١٩٨٥-١٩٨١ دائرة الأحصاءات العامة، النشرة الأحصائية السنوية ١٩٨٥، العدد ٣٦، جدول (٥١)، ص ٦٤.

١٩٩١-١٩٨٦ وزارة الصحة ، مقابلة شخصية.

جدول (٢٣-٣)  
عدد المراكز الصحية والعيادات الحكومية والصيدليات  
خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٩١)

| السنة | المراكز الصحية | مراكز الامومة والطفولة | عيادات طب الاسنان | الصيدليات |
|-------|----------------|------------------------|-------------------|-----------|
| ١٩٨٢  | ٩٦             | ٧٨                     | ٤٤                | ٢٢٤       |
| ١٩٨٣  | ٩٩             | ٩٣                     | ٤٦                | ٣٦٩       |
| ١٩٨٤  | ١٥٠            | ١٠٠                    | ٥٧                | ٣٩٦       |
| ١٩٨٥  | ١٨٨            | ١٠١                    | ٥٨                | ٤٣٧       |
| ١٩٨٦  | ١٩٧            | ١٠٢                    | ٥٨                | ٤٩٠       |
| ١٩٨٧  | ٢٢٧            | ١١٦                    | ٦٩                | ٥٥٩       |
| ١٩٨٨  | ٢٥٥            | ١٤٣                    | ٧٦                | ٧٠٦       |
| ١٩٨٩  | ٢٧١            | ١٥٣                    | ٨٣                | ٦٣٧       |
| ١٩٩٠  | ٢٩٢            | ١٦١                    | ١١٠               | ٦٦٣       |
| ١٩٩١  | ٢٠٢            | ٢٢٧                    | ١١٤               | ٧٩٠       |

المصدر :-

١٩٨٦-١٩٨٢، دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٨٦، العدد ٣٧، جدول (١٦٠)، ص ١٧٨.

١٩٩١-١٩٨٧، دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٩١، العدد ٤٢، جدول (١١/٤) ص ٢٦٥.

لقد شهد الأردن تطوراً واضحاً في مجال التعليم خلال العقود الثلاثة الماضية ، ويعتبر صدور قانون التربية والتعليم عام ١٩٦٤ هو بداية هذا التطور ، ونظرأً لأهمية التعليم ودوره في تنمية الموارد البشرية فقد جعل التعليم في كافة مراحله شبه مجاني ومتاحاً لكافة الطلبة<sup>(٤٠)</sup> .

وقد أثر النمو السكاني السريع في الأردن على أعداد الطلبة الملتحقين بالمدارس ، حيث ارتفع عدد الطلاب من (٤٩٣) ألف طالب وطالبة عام ١٩٧٤/١٩٧٣ إلى (١٠٧٢) ألف طالب طالبة عام ١٩٩١/١٩٩٠ وبنسبة نمو سنوي قدره (٤٪، ٧٪) وهذه النسبة تنسجم مع معدل النمو السكاني في الأردن وفقاً لهذه الدراسة ، كما أثر النمو السكاني السريع على نسبة الطلبة إلى عدد السكان ، حيث بلغت نسبة طلبة المدارس إلى عدد السكان حوالي (٣٣٪) خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩١) ، بالإضافة إلى طلب المزيد من المعلمين وذلك لاستكمال العملية التعليمية ، حيث ارتفع عدد المعلمين من (١٦) ألف معلم ومعلمة عام ١٩٧٤/١٩٧٣ إلى (٤٥) ألف معلم ومعلمة عام ١٩٩١/١٩٩٠ (أنظر جدول (٢٤-٣)) ، ونتيجة لازدياد أعداد الطلبة بشكل كبير فقد شهدت المدارس الحكومية نوعاً من الضغط خاصة في المراحلتين الابتدائية والإعدادية ، مما دعا وزارة التربية والتعليم إلى استخدام نظام الفترتين (صباحي ومسائي) وهذا بدوره يعتبر مؤشراً على الحاجة المتزايدة إلى الابنية والمرافق المدرسية<sup>(٤١)</sup> .

أما على صعيد التعليم العالي بفرعيه المتوسط والجامعي فقد تطور هذا النوع من التعليم بشكل كبير في الأردن ، حيث ارتفع عدد كليات المجتمع إلى أكثر من اثنين عشر كلية ، ويبلغ عدد طلابها عام ١٩٩١/١٩٩٠ حوالي (٤٠) ألف طالب وطالبة ، وأما بالنسبة للجامعات الأردنية فقد أنشئت الحكومة الأردنية أربعة جامعات ، وقد بلغ عدد الطلاب فيها حتى عام ١٩٩١/١٩٩٠ حوالي (٣٩) ألف طالب وطالبة<sup>(٤٢)</sup> ، هذا وقد اتجه

القطاع الخاص الى الاستثمار في التعليم الجامعي حيث انشئت العديد من الجامعات الخاصة بـنهاية العام الدراسي ١٩٩٢/١٩٩٣ .

كما شهد الأردن ارتفاعاً واضحاً في حجم الانفاق العام على التعليم نتيجة لازدياد الطلب على التعليم والناجم عن ارتفاع معدل النمو السكاني من ناحية وارتفاع اسعار السلع والمستلزمات التعليمية من ناحية أخرى ، ويبين جدول (٢٥-٢) الانفاق العام على التعليم خلال الفترة (١٩٧١-١٩٨٨) وتشير هذه الارقام الى ان الانفاق العام على التعليم قد ازداد بالاسعار الحقيقية من (٣١,٥) مليون دينار عام ١٩٧١ الى (١٢٩,٤) مليون دينار عام ١٩٨٨ ، اما بالنسبة للانفاق حسب المراحل التعليمية فقد حضي التعليم ما قبل الجامعي على النصيب الاكبر من الانفاق العام على التعليم مقارنة مع التعليم الجامعي ، حيث بلغت نسبة الانفاق العام لمراحل التعليم ما قبل الجامعي بالنسبة للانفاق العام حوالي (١١,٥٪) عام ١٩٧١ ، وقد تناقصت هذا النسبة عام ١٩٨٨ الى (٦,٦٪) ، وهذا يعود الى استكمال وزارة التربية والتعليم المشاريع التأسيسية ومشاريع البنية التحتية ، أما التعليم الجامعي فقد ارتفعت نسبة الانفاق عليه من (٨,٦٪) عام ١٩٧١ الى (٢٣,٢٪) عام ١٩٨٨ ، وهذا يعود الى ازدياد الطلب على التعليم الجامعي مما دفع الحكومة الاردنية الى انشاء ثلاثة جامعات جديدة بالإضافة الى الجامعة الاردنية<sup>(٤٨)</sup> .

كما يبين جدول (٢٦-٣) الانفاق العام ونسبة الى الميزانية العامة للدولة ونصيب الفرد الى الانفاق العام خلال العامين ١٩٧١ و ١٩٨٨ ، حيث يلاحظ من هذه الارقام ان نسبة ما ينفق من الميزانية العامة للدولة على قطاع التعليم قد ارتفع من (١٠,٧٪) عام ١٩٧١ الى (١٢,١٪) عام ١٩٨٨ ، كما ارتفع نصيب الطالب الواحد من الانفاق على التعليم من (٤٠١,٤) دينار عام ١٩٧١ الى (٤٧,٥) دينار عام ١٩٨٨<sup>(٤٩)</sup> ، وهذا بمجمله يعتبر مؤشر على ارتفاع مستوى التعليم في الأردن والعبء الذي يقع على كاهل الدول نتيجة لازدياد الاقبال على التعليم ، ويمكن القول ان التوقعات تشیر

جدول (٢٤-٣)

اعداد طلبة المدارس في مختلف المراحل التعليمية وعدد المعلمين خلال الفترة  
 (١٩٧٢-١٩٩١)

| نسبة الطلبة الى عدد السكان (%) | عدد المعلمين | عدد الطالب والطالبات | العام الدراسي |
|--------------------------------|--------------|----------------------|---------------|
| ٢٩                             | ١٦٦٥٥        | ٤٩٣٢٨٢               | ٧٤/٧٣         |
| ٢١                             | ١٨٠٤         | ٥٢٤٨٨                | ٧٥/٧٤         |
| ٢١                             | ١٩٨٢٦        | ٥٦٥٠٩٦               | ٧٦/٧٥         |
| ٢٢                             | ٢١٥١٤        | ٦٠٢٩٤٨               | ٧٧/٧٦         |
| ٢٢                             | ٢٢٩٣٠        | ٦٢٨٧٢٩               | ٧٨/٧٧         |
| ٢٢                             | ٢٥٣٢٣        | ٦٧٧٨٨                | ٧٩/٧٨         |
| ٢٤                             | ٢٧١١٣        | ٧٢٠٥٠٨               | ٨٠/٧٩         |
| ٢٤                             | ٢٨٦٤١        | ٧٦٢٤٢٥               | ٨١/٨٠         |
| ٢٣                             | ٣٠١١٥        | ٧٩٥٨٧٧               | ٨٢/٨١         |
| ٢٤                             | ٣١٠٣         | ٨٢٠١٢٣               | ٨٢/٨٢         |
| ٢٤                             | ٣١٤٧٦        | ٨٥٦٢٦٢               | ٨٤/٨٣         |
| ٢٣                             | ٣٤١١٩        | ٨٦٣٨٩٢               | ٨٥/٨٤         |
| ٢٢                             | ٣٧٥١٦        | ٨٩٤٦٩٥               | ٨٦/٨٥         |
| ٢٢                             | ٣٩٦٠٧        | ٩١٩٦٤٥               | ٨٧/٨٦         |
| ٢٢                             | ٤٢٥٣٣        | ٩٦٣٢٥٢               | ٨٨/٨٧         |
| ٢٢                             | ٤٧٤١٣        | ٩٨٧٢٨٢               | ٨٩/٨٨         |
| ٢٢                             | ٤٥٣٢١        | ١٠١٦٧٧٧              | ٩٠/٨٩         |
| ٢١                             | ٤٥٨٠٣        | ١٠٧٢٢٥٤              | ٩١/٩٠         |

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السنوية ، اعداد مختلفة

جدول (٢٥-٣)

الإنفاق العام على التعليم ونصيب الطالب الواحد منه خلال الأعوام

١٩٧١ و ١٩٨٨ (بالدينار وبالأسعار الحقيقية)

| (١٠٠=١٩٨٦) (١٩٨٨)         |                                   | (١٠٠=١٩٧١) (١٩٧١)         |                                   | المراحل التعليمية |
|---------------------------|-----------------------------------|---------------------------|-----------------------------------|-------------------|
| نصيب الطالب<br>(بالدينار) | الإنفاق العام<br>(بالمليون دينار) | نصيب الطالب<br>(بالدينار) | الإنفاق العام<br>(بالمليون دينار) |                   |
| ٦٣.٤                      | ٣١.٠                              | ٥١.٢                      | ١١.٧                              | ابتدائي           |
| ١٧٣.٦                     | ٣٢.٠                              | ٢٢٧.٢                     | ١١.٩                              | اعدادي            |
| ١٦٢.٥                     | ٢٣.٢                              | ٢٠٥.٨                     | ٥.٣                               | ثانوي             |
| ٢٢٢.٥                     | ٧.٠                               | ٤٨٧.٦                     | ٠.٧                               | كليات مجتمع       |
| ١١٤٣.٥                    | ٣٦.١                              | ٦٤٥.٤                     | ٢.٠                               | جامعات            |
| ١٤٧.٤                     | ١٢٩.٥                             | ١٠١.٤                     | ٣١.٥                              | المجموع           |

المصدر: كامل التل ، أثر التعليم على النمو الاقتصادي " حالة الأردن " رسالة ماجستير غير منشورة ، ١٩٩١ ص ١٤ .

جدول (٢٦-٣)

الإنفاق العام على التعليم في الأردن ونسبة إلى الموازنة العامة للدول

ونصيب الفرد من السكان من الإنفاق العام خلال العامين ١٩٧١ و ١٩٨٨ (بالأسعار الحقيقة)

| (١٠٠=١٩٨٦) (١٩٨٨) | (١٠٠=١٩٧١) (١٩٧١) | مجموع الإنفاق العام على التعليم (مليون دينار)                       |
|-------------------|-------------------|---|
| ١٢٩.٥             | ٢١.٥              | الموازنة العامة للدولة (مليون دينار)                                |
| ٩٩٠.٦             | ٢٩٤.٩             | عدد السكان بالآلاف نسمة   |
| ٣٠٠١.٠            | ١٥٦٢.٠            | النسبة المئوية للإنفاق العام على التعليم إلى الموازنة العامة (%)    |
| ١٣.١              | ١٠.٧              | نصيب الفرد الواحد من السكان من الإنفاق العام على التعليم (بالدينار) |
| ٤٣.٢              | ٢٠.٢              | نصيب الطالب الواحد من الإنفاق العام على التعليم (بالدينار)          |
| ١٤٧.٥             | ١٠١.٤             |   |

المصدر : نفس المصدر السابق.

إلى أن حجم الإنفاق العام على التعليم سيزداد مع ثبات نصيب الطالب الواحد من الإنفاق العام على التعليم وذلك بسبب النمو السكاني السريع الذي يسبب الالتحاق عدد كبير من الطلاب والطالبات في مختلف المراحل التعليمية.

### ٣- السكان في خطط التنمية.

لم يقم الأردن بوضع سياسة سكانية واضحة، ولكن الخطط التنموية ركزت على العلاقة المتباينة بين العوامل السكانية من جهة والعوامل الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، وفي مقدمتها توفير فرص العمل ومحاربة الفقر، وقد تم تشكيل اللجنة الوطنية للسكان عام ١٩٧٣ تحت إشراف وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وكانت تهدف هذه اللجنة إلى تقديم النصائح للحكومة فيما يتعلق بالقضايا السكانية والعمل على تطوير الدراسات السكانية<sup>(٤٠)</sup>.

### ٤- الخطة الخمسية (١٩٧٦-١٩٨٠).

كانت المؤشرات في فترة السبعينيات تشير إلى أن معدل الزيادة السنوية بالمتوسط يبلغ حوالي (٢.٩٪) وأن معظم السكان يتتركزون في المدن الرئيسية (عمان مع الزرقاء ، إربد) ، حيث بلغت نسبة السكان في هاتين المدينتين لعام ١٩٧٨ حوالي (٥٨٪)، (٢٨٪) من مجموع السكان على التوالي ، هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدل الاعمال، حيث بلغت نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن (١٥) عاماً حوالي (٤٧٪) من السكان ، وبناءً على المعطيات السابقة فقد إقترحت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٠-١٩٧٦) مجموعة من الأهداف والسياسات لتحسين أوضاع السكان وتفعيل دورهم في المجتمع، وكانت تهدف هذه الخطة إلى ما يلي:-

أ- الحيلولة دون تجمع السكان في المدن الرئيسية وذلك من خلال توزيع

المشاريع الانتاجية في مختلف مناطق المملكة.

ب- العمل على زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة.

ج- تحسين المستوى المعيشي والصحي والاجتماعي للمواطنين من خلال

استخدام برامج تنظيم الأسرة.

د- الاستفادة من الزيادة السكانية في زيادة الانتاج وتطوير برامج التدريب

المهني<sup>(١)</sup>

(٢٣٦) - الخطة الخمسية (١٩٨٥-١٩٨١)

أما خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٥-١٩٨١)، فقد توقعت أن يرتفع عدد السكان في الضفة الشرقية من حوالي (٢٠.٣) مليون نسمة عام ١٩٨٠ إلى حوالي (٢٠.٧) مليون نسمة عام ١٩٨٥، كما توقعت هذه الخطة إستمرار تركز السكان في المدن الرئيسية (عمان، إربد) حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ١٩٨٤ مقارنة مع عام ١٩٧٨ حوالي (١٢٪) و(١٨٪) على التوالي للمدينتين، مما أدى إلى مزيد من الضغط على الموارد الطبيعية والاقتصادية لتوفير الخدمات الأساسية ومشاريع البنية التحتية، ومن الجدير ذكره أن زيادة تمركز السكان في المدن الرئيسية أدى إلى زيادة تردي أوضاع الأحياء الفقيرة ذات الكثافة السكانية المرتفعة.

أما على صعيد القوى العاملة فقد تميز التركيب الاقتصادي للقوى البشرية بإنخفاض معدل مشاركة السكان في القوى العاملة حيث بلغت حوالي (٦٨٪١٨) عام ١٩٨٤، وإرتفاع نسبة الأعالة، ويُعزى ذلك إلى إنخفاض معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة، حيث بلغت حوالي (٤٪٢٢) عام ١٩٨٤ وإرتفاع معدل الزيادة الطبيعية للسكان حيث بلغت حوالي (٤٪٣) عام ١٩٨٤.

وقد رأت الخطة الخمسية (١٩٨٥-١٩٨١) أنه لا بد من وضع سياسة سكانية تحقق

الأهداف التالية :-

أ- متابعة اتجاهات تطور السكان ونموهم واستخدام السياسات اللازمة

للإستفادة من الزيادة السكانية في دفع عجلة التنمية وزيادة الانتاج.

ب- استخدام برامج تنظيم الأسرة كسياسة لرفع المستوى المعيشي والصحي

والاجتماعي.

جـ- نشر الثقافة الطبية السكانية وخدمات تنظيم الأسرة من خلال مراكز الأمومة والطفولة.

أما في مجال تحسين قدرات القوى البشرية وزيادة طاقتها فقد اقترحت الخطة ما يلي:-

أ- تحسين مستوى ونوعية حياة المواطن من خلال توفير الخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية.

بـ- زيادة مساهمة السكان والمرأة في القوى العاملة.

جـ- تحديد الاحتياجات المستقبلية من القوى العاملة للسوق الأردني من أجل توفير المهارات اللازمة لها.

دـ- إعطاء الشباب المزيد من العناية والرعاية للإستفادة من قدراتهم في خدمة المجتمع<sup>(٤٢)</sup>.

#### ٢- الخطة الخمسية (١٩٨٦-١٩٩٠)

في ظل الخصائص السكانية السابقة وأستمرار تركز السكان في المدن الرئيسية، فقد وضعت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٦-١٩٩٠) مجموعة من السياسات والأهداف من أجل تقليل التفاوت بين محافظات المملكة، وتقليل التباين بين تطور المدن والريف، وهذه السياسات والأهداف هي :-

أ- تشجيع الاستثمار الخاص خارج العاصمة عمان عن طريق إعفاء (٥٠٪) من الدخل الخاضع للضريبة عن العقار المؤجر مقارنة بإعفاء قدره (٣٠٪) داخل العاصمة عمان.

بـ- تشجيع الاستثمار في المدن الصناعية الجديدة في محافظات البلقاء، إربد، العقبة، وذلك من خلال تخفيض تعرفة المياه للمستثمرين .

- جـ- توزيع الخدمات الصحية، التعليمية، الاجتماعية بصورة أكثر عدالة بين محافظات المملكة.
- دـ- تشجيع العاملين في القطاعات الانتاجية العامة بالتوطين في مختلف المحافظات وخاصة في محافظات الجنوب من خلال تقديم حوافز إجرية لهم.
- أما على صعيد القوى العاملة فقد اقترحت الخطة الخمسية (١٩٨٦-١٩٩٠) مجموعة من السياسات والأهداف، لمواجهة تزايد البطالة في القوى العاملة الأردنية بسبب الركود الاقتصادي في دول الخليج العربي، والتي تعتبر مستقبلة للأيدي العاملة الأردنية، هذا بالإضافة إلى تزايد أعداد الخريجين من المعاهد والجامعات، وهذه السياسات والأهداف هي :-
- أـ- التنسيق مع الدول العربية المجاورة وخاصة تلك التي تستقبل الأيدي العاملة الأردنية، على استقبال بعض التخصصات المهنية والتي يحقق فيها سوق العمل الأردني فائضاً.
- بـ- إعادة النظر في السياسات التعليمية والتدريبية وكافة الاختصاصات في كليات المجتمع والجامعات، وذلك لتحقيق التوافق بين حاجات البلد من الاختصاصات المطلوبة.
- جـ- تمديد طبيعة وخصائص كل مهنة من أجل وضع العامل في الوظيفة المناسبة بما يتلائم مع مهارته ودراسته المهنية والأكاديمية.
- دـ- تنظيم النمو السكاني في المدى الطويل، وتشجيع المواطنين على الاقامة في المحافظات ذات الكثافة السكانية المنخفضة وخاصة في محافظات الجنوب<sup>(٤٣)</sup>.
- يستنتج من الخطط السابقة أن الأردن يعاني من عدم وجود سياسة سكانية واضحة، وذلك لأن السياسة السكانية لا بد أن تحتوي على مجموعة من الأنظمة والقوانين والإجراءات، اللازمة لتحقيق النمط أو الهدف السكاني المطلوب، حيث تقسم هذه الأنماط أو الأهداف إلى عدة أقسام منها : سياسة سكانية تهدف إلى تقليل معدلات

الإنجاب، أو سياسة سكانية تهدف إلى زيادة معدلات الإنجاب، أو من الممكن أن تكون السياسة السكانية متصلة بالهجرة وتوزيع السكان ، من هنا فإن الأردن لم يعلن بصراحة ووضوح من خلال خلط التنمية عن السياسة السكانية المراد تطبيقها في الأردن<sup>(٤)</sup>، وهذا يعود إلى درجة الحساسية التي تظهر عند الحديث عن المسألة السكانية وتنظيم النسل، بسبب تمسك المجتمع الأردني بالقيم الدينية والعادات والتقاليد، التي بدورها تحدث على زيادة النسل كما بينت ذلك سابقاً، هذا وقد أحثت هذه الخطط على مجموعة من السياسات، والتي تعتبر سياسات مساعدة للحد من النمو السكاني مثل: محاربة الفقر، التعليم، زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، معالجة البطالة، ومن الجدير ذكره أن هذه الخطط تكرر نفس السياسات والأهداف، وهذا يعني أن المشكلات تبقى على حالها كما هي، وهذا يعود إلى أن الخطة في الأردن تصدر بقرار وليس بقانون، مما يؤدي إلى دخول طابع عدم الالتزام في تنفيذها، أو قد يكون عدم الجدية في تنفيذ الخطة أيضاً هو أحد العوامل المؤدية لذلك.

#### ٤- الخلاصة:

يرتفع عدد سكان الأردن خلال العقود الأربع الماضية بشكل ملفت للنظر، حيث يرتفع من (٥٨٦,٢) ألف نسمة عام ١٩٥٢ إلى (٣٨٨٨) ألف نسمة عام ١٩٩١، وهذا يعني أن عدد سكان الأردن قد تضاعف بمقدار (٧) مرات خلال هذه الفترة، أما معدل النمو السكاني في الأردن فقد بلغ حوالي (٦,٤٪) خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١)، وهي فترة هذه الدراسة ويعزى إرتفاع هذا المعدل إلى العواملين الرئيسيين التاليين:-

الأول: إرتفاع معدل الزيادة الطبيعية لسكان الضفة الشرقية، حيث بلغ معدل هذه الزيادة حوالي (٣٤٪) لكل ألف خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١)، ويؤثر على هذا العامل مجموعة من العوامل الدينية والاجتماعية والاقتصادية، والتي بدورها تؤثر على معدل المواليد في الأردن وتعمل على بقاءه مرتفعاً ، حيث بلغ معدل المواليد في

الأردن خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١) بالمتوسط حوالي (٤٥) لكل ألف سنوياً، أما الجانب الآخر من الزيادة الطبيعية للسكان فهو معدل الوفيات ، حيث شهد الأردن إنخفاض معدل الوفيات بسبب التطور الصحي والتعليمي في الأردن، هذا وقد بلغ معدل الوفيات في الأردن خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١) بالمتوسط حوالي (١١) لكل ألف سنوياً .

الثانية: الهجرات القسرية: تعرض الأردن لمجموعات متتابعة من الهجرات القسرية والمحايدة، والتي أدت بشكل مباشر إلى زيادة عدد السكان ومعدلات نموهم، هذا وقد بلغ أثر عامل المиграة في الأردن حوالي (٢٪١) خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١). وقد أثر النمو السكاني السريع في الأردن على التركيب العمري للسكان، فقد بلغ عدد السكان الذين تقل أعمارهم عن (١٥) عاماً حوالي (٤٧٪) من مجموع السكان خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١)، وقد ترتب على ذلك مجموعة من النتائج والأثار الاقتصادية التالية:-

أولاً: إرتفاع معدل الأعالة الكلية في الأردن خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١)، حيث بلغ هذا المعدل حوالي (٩١.٩) فرداً لكل منة منتج .

ثانياً: إنخفاض معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة، حيث بلغ معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة لعام ١٩٩٠ حوالي (٤٥٪) مقابل (٣١٪١٨) للذكور.

ثالثة: زيادة حجم الإنفاق الحكومي على المشاريع الخدمية، وقد ترتب على ذلك لجوء الحكومة إلى الاقتراض من الخارج.

رابعاً: مزيداً من النمو السكاني المتوقع بسبب إرتفاع نسبة الشباب في سن الزواج داخل المجتمع الأردني.

كما لوحظ أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بعض السنوات قد إنخفض أسفل معدل النمو السكاني، وخاصةً خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩١)، وهذا بدوره يفسر تدني معدل دخل الفرد وتفشي ظاهرة الفقر بالأردن خلال هذه الفترة

كما يؤثر حجم السكان والنمو السكاني في الأردن بشكل مباشر على القطاعات الاقتصادية المختلفة، فزيادة حجم السكان تؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات المقدمة من قبل القطاعات الاجتماعية والخدمات ، قطاعات البنية التحتية وقطاعات الانتاج السمعي، وهذا يُعتبر عبئاً على الاقتصاد الوطني، لأن حجم الزيادة السكانية في الأردن كبيرة، بالإضافة إلى أن الاقتصاد الوطني الأردني، يمتلك موارد اقتصادية شحيحة أو متواضعة، وهذا يدفعنا بـاستمرار إلى اللجوء إلى المساعدات والقروض لسد احتياجاتنا المحلية المتعددة، الأمر الذي أدى إلى وقوعنا في شرك المديونية.

أما عن دور السكان في خطط التنمية الأردنية، فقد لوحظ أن الأردن يفتقر إلى سياسة سكانية واضحة، هذا وقد أحنت الخطط التنموية الأردنية على سياسات يمكن اعتبارها من العوامل المساعدة في الحد من النمو السكاني.

### ٥- هوامش الفصل الثالث:

- ١- منذر المصري ، ورقه الأردن في المؤتمر العربي للسكان، عمان(٨-٥) نيسان ١٩٩٣ ،  
ص.١.
- ٢- التحول السكاني:- هو التحول التاريخي في معدلات المواليد والوفيات من  
مستويات عالية إلى مستويات منخفضة، وإنخفاض الوفيات يسبق عادة إنخفاض  
المواليد، وهذا يؤدي إلى نمو سكاني سريع خلال فترة الانتقال.
- ٣- معدل دخل الفرد =  $\frac{\text{الناتج المحلي الأجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$
- ٤- دائرة الاحصاءات العامة ، بالاعتماد على نتائج مسح العمالة والبطالة والعائدين  
والفقر لعام ١٩٩١ .
- ٥- عبد الله الطرزى وأخرون، الموسوعة الأردنية الجزء الاول، الأرض والأنسان، دار  
الكرمل، الطبعة الاولى عمان - ١٩٨٩ ، ص ١٣٦ .
- ٦- منذر المصري (١٩٩٣) ، المرجع السابق، ص.٦.
- ٧- دائرة الاحصاءات العامة الأردنية، السكان والتنمية في الأردن، عمان-تشرين  
الثاني ١٩٨٥ .
- ٨- منذر المصري (١٩٩٣)، المرجع السابق، ص.٦.
- ٩- عبد الله الطرزى وأخرون، الموسوعة الأردنية، الجزء الثالث الاقتصاد الأردني، دار  
الكرمل، الطبعة الاولى عمان- ١٩٨٩ ، ص ٢٩١ .
- ١٠- عبد الله الطرزى وأخرون، الجزء الثالث(١٩٨٩) ، المرجع السابق ، ص ٢٩٠ .
- ١١- منذر المصري (١٩٩٣)، المرجع السابق ، ص.١ .
- ١٢- عبد الله الطرزى وأخرون، الجزء الثالث(١٩٨٩)، المرجع السابق، ص ٢٩١-٢٩٠ .
- ١٣- يُعرف معدل الخصوبة: بأنه عدد المواليد الإحياء لكل ١٠٠٠ من النساء تتراوح  
أعمارهن بين(٤٩-١٥) في سنة معينة.

١٤- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، مسح الخصوبة والصحة الأسرية في الأردن ١٩٩٠، التقرير التلخيصي.

١٥- دائرة الإحصاءات العامة (١٩٩٠)، المرجع السابق.

١٦- يُعرف معدل الوفيات بأنه عدد الوفيات بين كل ١٠٠٠ من السكان في سنة معينة، أما معدل المواليد فيعرف بأنه عدد المواليد لكل ١٠٠٠ من السكان في سنة معينة.

١٧- منذر المصري (١٩٩٢)، المراجع السابق، ص ١٠-٩.

١٨- عبد الله الطرزى، مبادئ في علم السكان، دار الفرقان عمان ١٩٩٠، ص ٧٥-٨٠.

١٩- عبد الله الطرزى (١٩٩٠)، المراجع السابق، ص ٨٢.

٢٠- يمكن إحتساب نسبة الإعالة من خلال المعادلات التالية:-

$$\text{نسبة الإعالة للصغار} = \frac{\text{عدد السكان تحت سن ١٥}}{\text{عدد السكان في سن العمل (١٥-٦٤)}}$$

$$\text{نسبة الإعالة للكبار} = \frac{\text{عدد السكان فوق سن ٦٤}}{\text{عدد السكان في سن العمل (٦٤-١٥)}}$$

$$\text{نسبة الإعالة الكلية} = \frac{\text{عدد السكان تحت ١٥ و فوق ٦٤}}{\text{عدد السكان في سن العمل (٦٤-١٥)}}$$

٢١- قدرت هذه المعلومات بالاعتماد على مجموعة من المعادلات، أخذت من دائرة الإحصاءات العامة الأردنية ومن كتاب:-

Manual X, United Nation-Indirect Techniques For Demographic Estimation, New York, 1983

٢٢- البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية آيار ١٩٩٢، وبيانات أحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٩)، تشرين الأول ١٩٨٩.

٢٣- عبد الله الطرزى (١٩٩٠)، المراجع السابق، ص ٧٥.

٢٤- وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٠-١٩٩٦)، ص ٥١١.

٢٥- وزارة التخطيط (١٩٨٦-١٩٩٠)، المراجع السابق، ص ٥١١.

- ٢٦- عبد الله الطرزي وأخرون ، الجزء الثالث (١٩٨٩) ، المرجع السابق ، ص ٣٤-٣٥.
- ٢٧- رياض المؤمني ، مؤتمر الاقتصاد والتنمية الزراعية في مصر والبلاد العربية ، جامعة المنصورة ، ٤-٢ فبراير ١٩٨٨ ، من ١٢-١٣.
- ٢٨- وزارة التخطيط (١٩٩٠-١٩٨٦) ، المرجع السابق ، ص ٧١-٤٨.
- ٢٩- وزارة الطاقة والثروة المعدنية ، التقرير السنوي ١٩٨٨ ، ص ١٠.
- ٣٠- دائرة الأحصاءات العامة الأردنية ، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٩١ ، ص ١٦.
- ٣١- حسين طلافحة ، عرض العمل في الأردن مجلة أبحاث اليرموك (عدد قادم).
- ٣٢- حسين طلافحة ، المراجع السابق ، عدد قادم.
- ٣٣- محمود عيسى ، معدل البطالة بين العاملين في الانشطة الاقتصادية وفي المجموعات المهنية المختلفة ، وخصائص فئات المتعطلين الأردنيين حسب خبرة العمل السابق والمستوى التعليمي ، عمان - أيار ١٩٩٠.
- ٣٤- عبد الله الطرزي وأخرون ، الجزء الثالث (١٩٨٩) ، المرجع السابق ، ص ٣١-٣٤.
- ٣٥- عبد الله الطرزي وأخرون الجزء الثالث (١٩٨٩) ، المراجع السابق ، ص ٣٠-٣١-٣٤.
- ٣٦- دائرة الأحصاءات العامة الأردنية (١٩٨٥) ، المراجع السابق ، ص ٢٦٢.
- ٣٧- المسكن الحالي: هو المسكن الذي لا يقطنه أحد وقت إعداد المساكن ومتعرض للإيجار أو السكن، أما المسكن المهجور: هو المسكن الذي تقرر هدمه أو منع أشغاله بسبب عدم صلاحيته وهجرة سكانه لانتقالهم إلى منطقة جغرافية أخرى.
- ٣٨- عدد المساكن التقليدية التي تستخدم في عملية التقدير = عدد المساكن التقليدية - عدد المساكن التقليدية المهجورة والخالية.

$$= ٣٥٣٨٦٥ - ٥٢٥.٣ = ٣٠١٣٦٢$$

٣٩- متوسط عدد الأفراد في المسكن الواحد

$$\frac{\text{عدد السكان في المساكن التقليدية(جدول (٢٠-٣))}}{\text{عدد المساكن التي تستخدم في عملية التقدير}} = \frac{٢٠٦٧٢}{٣٠١٣٦٢} = ٦٨٣ \text{ فردًا}$$

- ٤٠- دائرة الاحصاءات العامة الأردنية (١٩٨٥)، المرجع السابق ، ص ٢٥٤.
- ٤١- المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٥-١٩٨٦)،  
ص ٢٦٦-٢٧٣.
- ٤٢- وزارة التخطيط (١٩٨٦-١٩٩٠)، المرجع السابق، ص ٢٢٧-٢٣٢.
- ٤٣- دائرة الاحصاءات العامة الأردنية (١٩٨٥)، المرجع السابق، ص ٤٠٣.
- ٤٤- دائرة الاحصاءات العامة (١٩٨٥)، المرجع السابق، ص ٤٠٣-٤٠٥.
- ٤٥- دائرة الاحصاءات العامة الأردنية (١٩٨٥) المرجع السابق ، ص. ٢٠.
- ٤٦- دائرة الاحصاءات العامة الأردنية (١٩٨٥) المرجع السابق ، ص ٤٢-٤٥.
- ٤٧- دائرة الاحصاءات العامة الأردنية ، النشرة الاحصائية السنوية، ١٩٩١،  
ص ٢٤٤-٢٥٤.
- ٤٨- كامل التل ، أثر التعليم على النمو الاقتصادي "حالة الأردن" رسالة ماجستير  
غير منشورة ، ١٩٩١، ص ١٢-١٦.
- ٤٩- كامل التل (١٩٩١) المرجع السابق ، ص ١٦-١٨.
- 50- United Nations, Economic and Social Commission For Western Asia, Population  
Situation in The Escwa Region, 1990 P101.
- ٥١- عبد الله الطريزي وأخرون، الجزء الثالث (١٩٨٩) ، المرجع السابق، ص ٢٩١.
- ٥٢- المجلس القومي للتخطيط، (١٩٨٥-١٩٨٦)، المرجع السابق، ص ٢٧-٢٨.
- ٥٣- وزارة التخطيط (١٩٨٦-١٩٩٠)، المرجع السابق، ص ١١٧-١١٨.
- ٥٤- وزارة العمل، دراسات وأبحاث في القضايا السكانية، الطبعة الاولى، عمان ١٩٨٩،  
ص ١٢٥-١٣٢.

**الفصل الرابع**  
**النمو السكاني وأثره على النمو**  
**الاقتصادي في الأردن**  
**"النتائج الاحصائية"**

## الفصل الرابع

### النمو السكاني وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن

«النتائج الإحصائية»

#### مقدمة:

لقد بينا في الفصل الثاني من هذه الدراسة، أن العديد من الدراسات قد تناولت موضوع النمو السكاني وأثره على النمو الاقتصادي، وقد إختلفت هذه الدراسات في النتائج التي توصلت إليها، فبعضها أشار إلى وجود علاقة إيجابية بين النمو السكاني، والنمو الاقتصادي، والبعض بين أن العلاقة عكسية، والبعض الآخر أشار إلى وجود علاقة ضعيفة أو متعادلة، كما تناولت دراسات أخرى موضوع النمو السكاني وأثره على المدخرات الكلية، وقد أشارت بعض هذه الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين النمو السكاني والمدخرات، والبعض الآخر أشار إلى وجود علاقة مفتوحة أو غير محددة.

ويهدف هذا الفصل من الدراسة إلى استخدام نماذجين قياسيين لبيان أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي ومستوى معيشة الفرد من ناحية، وعلى المدخرات الكلية من ناحية أخرى في الأردن، وسيتم تقدير هذين النماذجين بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية(OLS) للفترة (١٩٧١-١٩٩١).

#### ١٤- أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي.

لقد بينا في الفصل الثاني من هذه الدراسة أراء مختلفة لأثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي ، وكانت هذه الأراء مختلفة أيضاً في نتائجها، وسنحاول قياس أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩١).

#### ٤- النموذج القياسي:

أسوةً بالعديد من الدراسات<sup>(١)</sup>، فقد تم استخدام نموذج كوب - دوغلاس (Cobb-Douglas)، في هذه الدراسة، حيث يفترض هذا النموذج أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي يتوقف على معدل النمو في عناصر رأس المال والسكان المصدر الأساسي للقوى العاملة، ويمكن تحديد ذلك من خلال دالة إنتاجية ضمنيه في عناصر رأس المال وعدد السكان، أي أن :-

$$GDP = F(\text{population}, \text{Capital}) \quad (1)$$

$$GDP_t = F(P_t, K_t) \quad (2)$$

$$GDP_t = T_t P_t^\alpha K_t^\beta \quad (3)$$

حيث ترمز:

(T): لـ الإنتاجية الكلية أو مؤشر التكنولوجيا و (GDP): للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و ( $\alpha$ ): لمرونة الإنتاج بالنسبة لعدد السكان، (K): لرأس المال الحقيقي و (P): لعدد السكان و ( $t$ ): الزمن و ( $\beta$ ): لمرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال . وتعتبر كل من (T,  $\alpha$ ,  $\beta$ ), المعلمات المطلوب تقديرها في هذا النموذج وتشير معادلة (٣)، إلى أنه إذا زاد عدد السكان بنسبة (١٪)، فإن الإنتاج سوف يزداد بنسبة معينة هي ( $\alpha$ )، وإذا زاد رأس المال بنسبة (١٪)، فإن الإنتاج يزداد بنسبة (١٪)، فإن الإنتاج سوف يزداد بنسبة ( $\beta$ )، أما إذا زاد كل من عدد السكان ورأس المال معاً بنسبة (١٪)، فإن الإنتاج سوف يزداد بنسبة ( $\alpha+\beta$ ). إذا كانت قيمة ( $\alpha+\beta$ )، أقل من الواحد الصحيح فهذا يعني أن الإنتاج خاضع لقانون تناقص الغلة، وإذا كانت قيمة ( $\alpha+\beta$ )، أكبر من الواحد الصحيح فهذا يعني أن الإنتاج خاضع لقانون تزايد الغلة، أما إذا كانت قيمة ( $\alpha+\beta$ )، تساوي الواحد الصحيح فهذا يعني أن الإنتاج خاضع لقانون ثبات الغلة.

وحتى يتم تقدير معلمات النموذج (٣) نأخذ الملوغاريتم الطبيعي لطرف في

الدالة على النحو التالي :-

$$\ln GDP_t = \ln T_t + \alpha \ln P_t + \beta \ln K_t \quad (4)$$

وبعدأخذ المشتق بالنسبة للزمن للمعادلة (4)، تصبح :

$$\frac{\partial \ln GDP_t}{\partial t} = \frac{\partial \ln T_t}{\partial t} + \alpha \frac{\partial \ln P_t}{\partial t} + \beta \frac{\partial \ln K_t}{\partial t} \quad (5)$$

$$\frac{\partial GDP}{\partial t} = \frac{\partial T}{\partial t} + \alpha \frac{\partial P}{\partial t} + \beta \frac{\partial K}{\partial t} \quad (6)$$

$$\frac{\partial GDP}{\partial t} * \frac{1}{GDP} = \left( \frac{\partial T}{\partial t} * \frac{1}{T} \right) + \left( \alpha \frac{\partial P}{\partial t} * \frac{1}{P} \right) + \left( \beta \frac{\partial K}{\partial t} * \frac{1}{K} \right) \quad (7)$$

ويمكن إختصار المعادلة (7) على النحو التالي :

$$rGDP = rT + \alpha rP + \beta rK \quad (8)$$

ولغايات التقدير الإحصائي يصبح الشموج على النحو التالي :

$$rGDP = rT + \alpha rP + \beta rK + e \quad (9)$$

حيث ترمز :

(T) : لمعدل النمو السنوي في الإنتاجية الكلية و (rGDP) : لمعدل النمو في الإنتاج الحقيقي و (rK) : لمعدل النمو السنوي في رأس المال و (rP) : لمعدل النمو السنوي في عدد السكان و (e) : الخطأ المشوائي و ( $\alpha$ ) : المرونة الإنتاج السنوي بالنسبة لرأس المال و ( $\beta$ ) : المرونة الإنتاج بالنسبة لعدد السكان.

المعادلة (8)، تساعده في معرفة اتجاه العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي ، إضافة إلى معرفة الشروط اللازم توفرها للمحافظة على معدل النمو في الإنتاج على نفس المستوى بسبب التغير في النمو السكاني، ويمكن التوصل إلى هذه الشروط من خلال أخذ المشتق الكلية (Total Differentiation)، للمعادلة (8)، ومساواتها بالصفر .

$$d\Gamma GDP = d\Gamma T + \alpha d\Gamma P + \beta d\Gamma K = 0 \quad (10)$$

وبذلك فإن الشروط اللازم توفرها للمحافظة على معدل النمو في الإنتاج ثابتًا هي:-

$$\frac{d\Gamma K}{d\Gamma P} = -\frac{\alpha}{\beta} \quad (11) \quad d\Gamma T = 0 \quad \text{بافتراض أن}$$

$$\frac{d\Gamma T}{d\Gamma P} = -\alpha \quad (12) \quad d\Gamma K = 0 \quad \text{بافتراض أن}$$

$$\frac{d\Gamma T + \beta d\Gamma K}{d\Gamma P} = -\alpha \quad (12) \quad d\Gamma K, d\Gamma T \text{ متغيرين} \quad \text{بافتراض أن}$$

بافتراض أن هناك إرتفاعاً في معدل النمو السكاني، تشير المعادلات (11)، إلى (12)، إلى أنه للمحافظة على معدل النمو في الإنتاج ثابتًا عند نفس المستوى لابد أن يتخفض كل من معدل النمو في الإنتاجية ورأس المال لتعويض الارتفاع في معدل النمو السكاني.

لقد حاولت الدراسات السابقة<sup>(٢)</sup> تحديد الآلية التي من خلالها يؤثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي، وقد أشارت هذه الدراسات إلى أن النمو السكاني يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على كل من معدل النمو في الإنتاجية، ومعدل النمو في رأس المال ، ولتحديد هذه الآلية في حالة الأردن، رأينا من الضروري تقدير المعادلتين التاليتين<sup>(٣)</sup> :-

$$\Gamma K = a_1 + a_2 \Gamma P + a_3 N + U_1 \quad (14)$$

$$\Gamma T = b_1 + b_2 \Gamma P + b_3 G + U_2 \quad (15)$$

حيث ترمز:

(P): لمعدل النمو السنوي في عدد السكان و (K): لمعدل النمو السنوي في رأس المال و (G): لمعدل النمو السنوي الحقيقي في الناتج المحلي الأجمالي و (N): لنسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الأجمالي و (U1,U2): الخطا العشوائي في كل معادله

على التوالي.

و قبل إجراء عملية تقدير واختبار النماذج السابقة أشير إلى الآتي:

- ١- تم تقدير رأس المال باستخدام طريقه نسبة رأس المال إلى الإنتاج (Incremental Capital-output-Ratio) (ICOR)، والتي تم استخدامها في دراسات سابقة<sup>(٤)</sup>. ويتم تقدير نسبة رأس المال إلى الإنتاج باستخدام المعادلة التالية:

$$ICOR = \frac{\sum_{t=1}^n NI_t}{GDP_{Pn} - GDP_{Pr}} \quad (٦)$$

حيث ترمز:

(NI<sub>t</sub>): التكوين الرأسمالي الصافي الحقيقي في السنة و (ICOR): لنسبة رأس المال إلى الإنتاج.

(N<sub>r</sub>): بداية ونهاية المدة تحت الدراسة على التوالي و (GDP): للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وباستخدام المعادلة (٦)، تم تقدير نسبة رأس المال إلى الإنتاج (ICOR)، خلال الفترة (١٩٩١-١٩٧٠).

$$ICOR = \frac{6058.4}{1930.8 - 658.1} = \frac{6058.4}{1272.7} = 4.76$$

وبذلك فإن نسبة رأس المال إلى الإنتاج هي (٤، ٧٦)، ومن ذلك فإن رأس المال لعام ١٩٧٠ يساوي حاصل ضرب نسبة رأس المال إلى الإنتاج (٤، ٧٦)، في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام ١٩٧٠، وباضافة صافي التكوين الرأسمالي الحقيقي يمكن حساب رأس المال لبقية السنوات حتى عام ١٩٩١ (انظر جدول (٤-١)). وبذلك يمكن حساب معدل النمو السنوي في رأس المال.

- ٢- يحدث عادة في تحليل الانحدار أن يتأثر المتغير التابع بالإضافة إلى المتغيرات الكمية (Quantified)، بمتغيرات نوعية (Qualitative)، مثل (اللون، الدين، الجنس، عدم

جدول (٤-١)

رأس المال المقدر خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١)، بالمليون دينار

| السنة | الناتج المحلي<br>الاجمالي | الناتج المحلي<br>الصافي | التكوين الرأسمالي<br>(سنة الأساس ١٩٨٥) | مخفض الناتج المحلي | رأس المال<br>المقدر | معدل النمو السكاني<br>(%) | معدل النمو في<br>رأس المال (%) |
|-------|---------------------------|-------------------------|--|--------------------|---------------------|---------------------------|--------------------------------|
| ١٩٧٠  | ١٧٤,٤                     | ١٧٤,٤                   | ٢٦,٥                                   | ٢٦,٥               | ٢١٢٢,٦              | -                         | -                              |
| ١٩٧١  | ١٨٦,٢                     | ٢٢,٨                    | ٢٧,٩                                   | ٢٧,٩               | ٢١٩٦,٦              | ٢,١                       | ٢,٦                            |
| ١٩٧٢  | ٢٠٧,٢                     | ٢٨,٢                    | ٢٩,٩                                   | ٢٩,٩               | ٢٢٨٠,٣              | ٢,٦                       | ٢,٦                            |
| ١٩٧٣  | ٢١٨,٣                     | ٢٨,٩                    | ٢٢,٣                                   | ٢٢,٣               | ٢٢٧٤,٦              | ٢,٩                       | ٢,٦                            |
| ١٩٧٤  | ٢٤٧,٣                     | ٥٦,٧                    | ٢٩,٨                                   | ٢٩,٨               | ٢٤٩١,٤              | ٣,٥                       | ٣,٦                            |
| ١٩٧٥  | ٣١٢,١                     | ٧٥,٤                    | ٤٤,٧                                   | ٤٤,٧               | ٣٦٢٨,٨              | ٢,٩                       | ٤,٤                            |
| ١٩٧٦  | ٤٢١,٦                     | ١٢٣,٨                   | ٤٩,٧                                   | ٤٩,٧               | ٣٧٩٧,٩              | ٤,٧                       | ٤,٤                            |
| ١٩٧٧  | ٥١٤,٢                     | ١٧٩,٩                   | ٥٧,٠                                   | ٥٧,٠               | ٤٠٤٧,٠              | ٦,٦                       | ٤,٤                            |
| ١٩٧٨  | ٦٣٢,٢                     | ٢٠٧,٣                   | ٦١,٠                                   | ٦١,٠               | ٤٣٦٢,٧              | ٧,٨                       | ٤,٤                            |
| ١٩٧٩  | ٧٥٢,٠                     | ٢٦٤,٠                   | ٦٩,٣                                   | ٦٩,٣               | ٤٧٠٢,٤              | ٧,٨                       | ٣,٧                            |
| ١٩٨٠  | ٩٤٦,٢                     | ٣٥٠,١                   | ٧٤,٤                                   | ٧٤,٤               | ٥٠٨١,٧              | ٨,١                       | ٤,٠                            |
| ١٩٨١  | ١١٦٤,٢                    | ٤٩٩,١                   | ٨٤,٠                                   | ٨٤,٠               | ٥٥٥٢,٣              | ٩,٣                       | ٤,٠                            |
| ١٩٨٢  | ١٣٧١,٢                    | ٥٠٦,٥                   | ٩١,٣                                   | ٩١,٣               | ٦١٤٦,٥              | ٩,٧                       | ٤,٠                            |
| ١٩٨٣  | ١٤٢٢,٧                    | ٣٩٨,٢                   | ٩٣,٠                                   | ٩٣,٠               | ٦٧٠١,٣              | ٩,٠                       | ٤,٠                            |
| ١٩٨٤  | ١٤٩١,٤                    | ٣٩٧,٠                   | ١٠١,٤                                  | ١٠١,٤              | ٧١١٦,١              | ٩,٢                       | ٤,٠                            |
| ١٩٨٥  | ١٩٤٠,٦                    | ٢٠٠,٢                   | ١٠٠,٠                                  | ١٠٠,٠              | ٧٥٠٧,٦              | ٥,٥                       | ٣,٨                            |
| ١٩٨٦  | ٢٠٨٠,٣                    | ٢٢٩,٥                   | ٩٨,٢                                   | ٩٨,٢               | ٧٧٠٧,٨              | ٢,٧                       | ٣,٨                            |
| ١٩٨٧  | ٢١٣٦,٢                    | ٢١٠,٥                   | ٩٨,٢                                   | ٩٨,٢               | ٧٩٤١,٣              | ٢,٠                       | ٣,٦                            |
| ١٩٨٨  | ٢٢٣٥,٠                    | ٢٥٨,٢                   | ١٠٢,٩                                  | ١٠٢,٩              | ٨١٥٥,٧              | ٢,٧                       | ٣,٦                            |
| ١٩٨٩  | ٢٤٠٢,٢                    | ٢٨١,٢                   | ١٢٤,٩                                  | ١٢٤,٩              | ٨٤٠٤,٢              | ٢,١                       | ٣,٧                            |
| ١٩٩٠  | ٢٦١٨,٤                    | ٤٦٧,٧                   | ١٣٦,٢                                  | ١٣٦,٢              | ٨٦٢٩,٤              | ٢,٧                       | ١١,٠                           |
| ١٩٩١  | ٢٨٠٥,٥                    | ٣١٧,٠                   | ١٤٥,٣                                  | ١٤٥,٣              | ٨٩٧٢,٨              | ٤,٠                       | ١٢,٦                           |

المصدر

١٩٨٢-١٩٧٠، البنك المركزي الأردني بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨١)، تشرين الاول ١٩٨٩، جدول (٤٧)، ص ٥٨.

١٩٨٤-١٩٩١، البنك المركزي الأردني، التقرير الإحصائي الشهري لعام ١٩٩٢، جدول (٤٨)، ص ٨٢.

INTERNATIONAL FINANCIAL STATISTICS YEARBOOK, 1992, p442-443

\*

وتم استخدامه لحساب الارقام الحقيقية في هذه الدراسة.

الاستقرار السياسي ، النشاط الاقتصادي)، لذلك يجبأخذ هذه المتغيرات بعين الاعتبار عند عملية التقدير، ويمكن قياس أثر هذه المتغيرات عن طريق بناء متغيرات وهمية(Dummy Variables)، تأخذ قيمة الصفر أو الواحد الصحيح، حيث يعني الصفر غياب أثر هذا المتغير، أما الواحد الصحيح فيعني وجود هذا الأثر<sup>(١٤)</sup>.

وفي هذه الدراسة استخدم المتغير الوهمي (D)، للاشارة إلى عدم الاستقرار السياسي والأقتصادي في الأردن، حيث أعطى الرقم (١)، للسنوات (١٩٧٣-١٩٧٠، ١٩٨٢-١٩٨١، ١٩٨٨-١٩٩١)، ليشير إلى السنوات التي شهد الأردن فيها عدم استقرار سياسي وأقتصادي والرقم (صفر) لباقي السنوات.

وبعدأخذ المتغير الوهمي(D)، بعين الاعتبار، ولغايات التقدير الإحصائي فإن المعادلة (١)، تصبح على الشكل التالي:

$$TGDP = IT + \alpha IP + \beta IK + D + e \quad (17)$$

#### ٢-١٤- النتائج الإحصائية

باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، تم تقدير المعادلة (١٧)، وكانت النتائج على الشكل التالي<sup>(١٥)</sup>:

$$TGDP = 0.038 + 0.29IP + 0.96IK - 0.010D \quad (18)$$

(t) (0.88) (0.46) (1.92)\*\* (-3.53)\*\*\*

$R^2 = 0.57$        $R^2 = 0.50$       DW=2.1      F=7.6

حيث ترمز :

(DW): لمعامل ديربن واطسون و ( $R^2$ ): لمعامل التحديد المعدل و ( $R^2$ ): لمعامل التحديد و (F): لنسبة ف(F-ratio) و (t): للقيمة الثانية (t-ratio).

والاقواس التي تحمل إشارة (\*) يعني أن المعلمة المقدرة تختلف إحصائياً من

الصفر على مستوى أهمية مقداره (١٠٪)، والاقواس التي تحمل إشارة (\*\*) يعني أن المعلمة المقدرة تختلف إحصائياً على مستوى أهمية مقداره (٥٪)، أما الأقواس التي تحمل إشارة (\*\*\*) فيعني أن المعلمة المقدرة تختلف إحصائياً عن الصفر على مستوى أهمية مقداره (١٪)، وهكذا سيتم عرض جميع المعادلات اللاحقة.

ذلك تم تقدير المعادلتين (١٤)، (١٥)، على التوالي بنفس الأسلوب السابق(OLS)،

وجاءت النتائج على النحو التالي:

$$\text{RK} = -0.0090 - 0.061 \text{IP} + 0.22 \text{N} \quad (١٩)$$

t (-0.70) (-0.50) (6.1)\*\*\*

$$R^2 = 0.64 \quad R^{-2} = 0.60 \quad DW = 1.99 \quad F = 15.86$$

$$\text{IT}^{(٧)} = -0.0073 + 0.089 \text{IP} + 0.89 \text{G} \quad (٢٠)$$

t (-0.19) (0.17) (9.7)\*\*\*

$$R^2 = 0.85 \quad R^{-2} = 0.83 \quad DW = 1.89 \quad F = 49.3$$

يتضح من المعادلة (١٨)، وكما هو متوقع أن مردودة الإنتاج بالنسبة لرأس المال موجبة وتساوي (٦٠٪)، على مستوى أهمية مقداره (٥٪)، وهذا يُعتبر مؤشراً على أنه إذا ارتفع معدل النمو في رأس المال بمقدار (١٪)، فإن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي سيترتفع بمقدار (٦٠٪)، كما تشير المعادلة (١٨)، إلى أن المتغير الوهمي قد أثر سلبياً على النمو الاقتصادي على مستوى أهمية مقداره (١٪)، خلال فترة الدراسة (١٩٧٠-١٩٩١).

أما أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي في الأردن فيتضح من المعادلة (١٨)، أن مردودة الإنتاج بالنسبة لعدد السكان موجبة ولا تختلف إحصائياً عن الصفر، وهذا يعني أن أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي في الأردن يمكن اعتباره محايضاً نسبياً خلال فترة الدراسة، ويمكن تحليل ذلك من خلال الآثار المترتبة على النمو السكاني السريع في الأردن، حيث يعمل النمو السكاني في الأردن على حدوث

اثرين أساسين وهما:-

أولاً الأثر السلبي: حيث يؤثر النمو السكاني سلبياً على المدخرات وتراكم رأس المال من خلال إرتفاع نسبة الأعالة الكلية في المجتمع الأردني أو تكوين فئة عمرية (٤٠-١٤)، عاماً تشكل حوالي (٤٧٪)، من المجتمع وتتصف هذه الفئة بأنها مستهلكة وغير منتجة.

الثاني الأثر الإيجابي: يؤثر النمو السكاني إيجابياً على القدرة الإنتاجية ، حيث يُعتبر النمو السكاني من العوامل المحفزة لأحداث المزيد من مشاريع البنية التحتية وتطوير الأساليب الزراعية المستخدمة بالإضافة إلى قيام المشاريع الاستثمارية. وبذلك يمكن القول أن النمو السكاني في الأردن خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١)، قد أدى إلى حدوث اثنين، وهذا ينبعان باتجاهين متعاكسين، مما أدى إلى حدوث عملية التعادل كنتيجة نهائية لتأثير النمو السكاني على النمو الاقتصادي، والتحليل السابق ينسجم مع النتائج الإحصائية للمعادلتين (١٩) و (٢٠)، حيث يتضح من المعادلة (١٩)، أن العلاقة بين النمو السكاني والنمو في رأس المال سلبية ولا تختلف إحصائياً عن الصفر ، أما المعادلة (٢٠)، فتشير إلى أن العلاقة بين النمو السكاني والنمو في الإنتاجية الكلية إيجابية ولا تختلف إحصائياً عن الصفر، وبذلك فإن المصلحة النهائية لهاتين المعادلتين توصلنا إلى النتيجة السابقة وهي عملية التعادل النسبي<sup>(٨)</sup> ، كما يلاحظ من المعادلتين (١٩) و (٢٠) أن قيمة المعلمة المقدرة لقياس أثر النمو السكاني على النمو في الإنتاجية الكلية موجبة وأكبر من القيمة السالبة للمعلمة المقدرة لقياس أثر النمو السكاني على النمو في رأس المال، وهذا ينسجم مع الاشارة الموجبة لمرونة الانتاج بالنسبة لعدد السكان في معادلة (١٨).

والمحافظة على معدل النمو في الإنتاج ثابتًا عند نفس المستوى معادلة (١١)، إلى (١٢)، وباستخدام نتائج معادلة (١٨)، ظهرت نتائج الشروط على النحو التالي:-

$$\frac{d\Gamma K}{d\Gamma P} = \frac{-0.29}{0.96} = -0.30 \quad -1$$

إذا ارتفع معدل النمو السكاني بمقدار (١٪)، لا بد أن ينخفض معدل النمو في رأس المال بمقدار (٣٠٪)، بإفتراض أن معدل النمو في الإنتاجية يساوي صفر ( $d\Gamma T=0$ )، ويمكن توضيح هذه العلاقة من خلال المعادلة (١٨)، حيث يتضح أن علاقة كل من معدل النمو في رأس المال ومعدل النمو السكاني إيجابية مع معدل النمو في الناتج المحلي الأجمالي وللحافظة على معدل النمو في الإنتاج ثابتة كنتيجة لارتفاع معدل النمو السكاني معين لا بد أن ينخفض معدل النمو في رأس المال بمقدار معين أيضاً، مع إفتراض أن معدل النمو في الإنتاجية يساوي صفرأً.

$$\frac{d\Gamma T}{d\Gamma P} = -0.29 \quad -2$$

إذا ارتفع معدل النمو السكاني بمقدار (١٪)، لا بد أن ينخفض معدل النمو في الإنتاجية بمقدار (٢٩٪)، بإفتراض أن معدل النمو في رأس المال يساوي صفر ( $d\Gamma K=0$ )، ويمكن توضيح هذه العلاقة أيضاً من خلال المعادلة (١٨)، حيث يتضح أن علاقة كل من معدل النمو في الإنتاجية (المعلمة الثابته)، ومعدل النمو السكاني إيجابية مع معدل النمو في الناتج المحلي الأجمالي، وللحافظة على معدل النمو في الإنتاج ثابتة كنتيجة لارتفاع معدل النمو السكاني بمقدار معين لا بد أن ينخفض معدل النمو في الإنتاجية بمقدار معين أيضاً، مع إفتراض أن معدل النمو في رأس المال يساوي صفرأً.

$$\frac{d\Gamma T + \beta d\Gamma K}{d\Gamma P} = -0.29 \quad -3$$

إذا ارتفع معدل النمو السكاني بمقدار (١٪)، لا بد أن ينخفض معدل النمو في الإنتاجية ورأس المال بمقدار (٢٩٪)، ويمكن تفسير هذه العلاقة أيضاً من خلال المعادلة (١٨)، حيث يتضح من هذه المعادلة أن علاقة معدل النمو في رأس المال ومعدل النمو في الإنتاجية ومعدل النمو السكاني إيجابية مع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وللحافظة على معدل النمو في الإنتاج ثابتة كنتيجة لارتفاع معدل النمو السكاني بمقدار معين لا بد أن ينخفض كل من معدل النمو في رأس المال ومعدل النمو في الإنتاجية بمقدار معين أيضاً.

#### ٢٤- النمو السكاني ومستوى معيشة الفرد.

يعتبر معدل دخل الفرد من أهم المؤشرات على مستوى المعيشة، فزيادة عدد السكان مع بقاء الناتج المحلي الإجمالي ثابتاً، يعني أن معدل دخل الفرد في تناقص، أو يمكن القول أن معدل النمو في دخل الفرد يكون متناقضاً إذا كان معدل النمو السكاني أكبر من معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح تماماً.

#### ٢٥- النموذج القياسي

يمكن الحصول على معدل النمو في دخل الفرد من خلال المعادلة (٨)، وذلك عن طريق طرح معدل النمو السكاني ( $\Gamma P$ )، من طرف في المعادلة :

$$\Gamma GDP - \Gamma P = \Gamma T + \alpha \Gamma P + \beta \Gamma K - \Gamma P$$

$$\Gamma J = \Gamma T + (\alpha - 1) \Gamma P + \beta \Gamma K \quad (٢١)$$

وباستخدام المتغير الوهمي السابق ، ولغايات التقدير الإحصائي يصبح النموذج على النحو التالي :

$$\Gamma J = \Gamma T + (\alpha - 1) \Gamma P + \beta \Gamma K + D + e \quad (٢٢)$$

حيث ترمز :

(TJ) : معدل النمو في دخل الفرد

المعادلة (٢١)، تساعد بمعونة اتجاه العلاقة بين النمو السكاني والنمو في معدل دخل الفرد، إضافة إلى معرفة الشروط اللازم توفرها للمحافظة على معدل دخل الفرد من الإنخفاض بسبب التغير في النمو السكاني، ويمكن التوصل إلى هذه الشروط من خلال أخذ المشتق الكلية (Total Differentiation)، للالمعادلة (٢٢)، ومساواتها بالصفر.

$$d\Gamma J = d\Gamma T + \beta d\Gamma K + (\alpha - 1) d\Gamma P = 0 \quad (22)$$

وبذلك فإن الشروط اللازم توفرها للمحافظة على معدل النمو في دخل الفرد من الإنخفاض هي :-

$$\frac{d\Gamma K}{d\Gamma P} = \frac{1-\alpha}{\beta} \quad (24) \quad \text{بافتراض أن } d\Gamma T = 0$$

$$\frac{d\Gamma T}{d\Gamma P} = 1-\alpha \quad (25) \quad \text{بافتراض أن } d\Gamma K = 0$$

$$\frac{d\Gamma T + \beta d\Gamma K}{d\Gamma P} = 1-\alpha \quad (26) \quad \text{بافتراض أن } d\Gamma K, d\Gamma T$$

بافتراض أن هناك ارتفاعاً في معدل النمو السكاني ، تشير المعادلات (٢٤)، إلى (٢٦)، إلى أنه للمحافظة على معدل النمو في دخل الفرد من الإنخفاض ، لا بد أن يرتفع كل من معدل النمو في رأس المال والإنتاجية بمقدار معين.

#### ٢.٢.٤ - النتائج الإحصائية

باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، تم تقدير المعادلة (٢٢)،

وجاءت النتائج على النحو التالي:

$$IJ = 0.038 + 0.96IK - 0.71 IP - 0.10 D \quad (27)$$

t (0.88) (1.92)\*\* (-1.1) (-3.53)\*\*\*

$$R^2 = 0.63 \quad R^2 = 0.59 \quad DW = 2.1 \quad F = 9.8$$

يتضح من المعادلة (٢٧)، وكما هو متوقع أن مرونة معدل دخل الفرد بالنسبة لرأس المال موجبة وتساوي (٦٠٪)، على مستوى أهمية (٥٪)، وهذا يعتبر مؤشراً على أنه إذا ارتفع معدل النمو في رأس المال بمقدار (١٪)، فإن معدل النمو في دخل الفرد سيرتفع بمقدار (٦٪)، كما تشير المعادلة (٢٧)، إلى أن التغير الوهمي قد أثر سلبياً على معدل دخل الفرد على مستوى أهمية (١٪)، خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩١).

كما يتضح من المعادلة (٢٧)، أن مرونة معدل دخل الفرد بالنسبة لعدد السكان سالبة ولا تختلف إحصائياً عن الصفر، وهذا يعني أن أثر النمو السكاني على النمو في معدل دخل الفرد يعتبر ضعيفاً أو محايضاً في الأردن خلال فترة الدراسة، وهذه النتيجة تنسجم مع الشكل (٢-٣)، حيث لوحظ في هذا الشكل أن معدل النمو السكاني قد أخذ شكلًا ثابتًا خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩١)، مع وجود زيادة ملحوظة في السنطين الآخرين، أما معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باسعار عام ١٩٨٥ فلواحظ أنه متذبذب بشكل واضح خلال نفس الفترة، لذلك فكلما كان معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي مرتفع ويفوق معدل النمو السكاني ، فإن معدل النمو في دخل الفرد كان متزايداً، أما إذا كان معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي منخفضاً وأقل من معدل النمو السكاني ، فإن معدل النمو في دخل الفرد كان متناقصاً ، وهذا يعني أن معدل النمو في دخل الفرد يعتمد بشكل أساسي على حجم التذبذب في الناتج المحلي الإجمالي.

وللحافظة على معدل النمو في دخل الفرد من الإنخفاض بسبب ارتفاع معدل

النمو السكاني، معادلة (٢٤)، إلى (٢٦)، وباستخدام نتائج معادلة (٢٧)، ظهرت نتائج الشروط على النحو التالي :-

$$\frac{dI\Gamma K}{dI\Gamma P} = \frac{0.71}{0.96} = 0.74$$

-١

إذا ارتفع معدل النمو السكاني بمقدار (١٪)، لا بد أن يرتفع معدل النمو في رأس المال بمقدار (٧٤٪)، بإفتراض أن معدل النمو في الإنتاجية يساوي صفرأ ( $dI\Gamma T = 0$ )، ويمكن توضيح هذه العلاقة من خلال المعادلة (٢٧)، حيث يتضح من هذه المعادلة أن علاقة معدل النمو السكاني سلبية مع معدل النمو في دخل الفرد ، أما علاقة معدل النمو في رأس المال فهي إيجابية مع معدل النمو في دخل الفرد ، لذلك للمحافظة على معدل النمو في دخل الفرد من الانخفاض نتيجة لارتفاع معدل النمو السكاني بمقدار معين ، لا بد أن يرتفع معدل النمو في رأس المال . بمقدار معين أيضاً ، مع إفتراض أن معدل النمو في الإنتاجية يساوي صفرأ .

$$\frac{dI\Gamma T}{dI\Gamma P} = 0.71$$

-٢

إذا ارتفع معدل النمو السكاني بمقدار (١٪)، لا بد أن يرتفع معدل النمو في الإنتاجية بمقدار (٧١٪)، وبافتراض أن معدل النمو في رأس المال يساوي صفرأ ( $dI\Gamma K = 0$ )، وكذلك يمكن توضيح هذه العلاقة من خلال المعادلة (٢٧)، حيث يتضح من هذه المعادلة أن علاقة معدل النمو السكاني سلبية مع معدل النمو في دخل الفرد، أما علاقة معدل النمو في الإنتاجية (المعلمة الثابتة)، فهي إيجابية مع معدل النمو في دخل الفرد، وللحافظة على معدل النمو في دخل الفرد من الانخفاض نتيجة لارتفاع معدل النمو السكاني بمقدار معين، لا بد أن يرتفع معدل النمو في الإنتاجية بمقدار معين

-١٤-

أيضاً، مع إفتراض أن معدل النمو في رأس المال، يساوي صفرأ.

$$\frac{dIT + \beta dIK}{dIPI} = 0.71 \quad -٣$$

إذا ارتفع معدل النمو السكاني بمقدار (١٪)، لا بد أن يرتفع معدل النمو في الإنتاجية ورأس المال بمقدار (٠.٧١٪)، ويمكن توضيح هذه العلاقة أيضاً من خلال المعادلة (٢٧)، حيث يتضح من هذه المعادلة أن علاقة معدل النمو السكاني مع معدل النمو في دخل الفرد سلبية، أما علاقة كل من معدل النمو في الإنتاجية ورأس المال فهي إيجابية مع معدل النمو في دخل الفرد، لذلك للمحافظة على معدل النمو في دخل الفرد من الإنخفاض نتيجة لارتفاع معدل النمو السكاني بمقدار معين، لا بد أن يرتفع كل من معدل النمو في رأس المال والإنتاجية بمقدار معين أيضاً.

#### ٤: أثر النمو السكاني على المدخرات الكلية.

ويمكن تعريف الأدخار الكلي بأنه يساوي حاصل طرح الإنفاق النهائي على الاستهلاك من الدخل القومي المتاح، وهذا الأخير يمكن تعريفه بإنتهائه حاصل جمع كل من الناتج القومياجمالي وصافي الحالات بدون مقابل<sup>(٤)</sup>، (انظر جدول (٤-٢))، وسوف نستخدم هذه التعريفات من أجل تقدير النموذج التالي.

#### ٥: النموذج القياسي.

أسوةً بالعديد من الدراسات<sup>(١)</sup>، فقد تم استخدام النموذج القياسي التالي :

$$Y = a_0 + a_1X_1 + a_2X_2 + a_3X_3 + a_4X_4 + a_5X_5 + a_6X_6 + a_7X_7 + e_1 \quad (٢٨)$$

$$Y = \gamma_0 + \gamma_1 pop + a_4X_4 + a_5X_5 + a_6X_6 + a_7X_7 + e_2 \quad (٢٩)$$

حيث ترمز :

$Y$ : نسبة المدخرات الكلية إلى الدخل المتاح.

$x_1$ : نسبة عدد السكان تحت سن ١٥ عاماً إلى عدد السكان.

$x_2$ : نسبة عدد السكان فوق سن ٦٤ عاماً إلى عدد السكان.

$x_3$ : نسبة القوى العاملة إلى عدد السكان.

$x_4$ : معدل دخل الفرد (١١١).

$x_5$ : معدل النمو السنوي في دخل الفرد.

$x_6$ : حجم قطاع الخدمات إلى الدخل المتاح.

$x_7$ : نسبة المصادرات إلى الدخل المتاح<sup>(١٢)</sup>.

$pop$ : عدد السكان.

$e_{29}$ : الخطأ العشوائي في كل معادلة على التوالي.

## ٢-٢: النتائج الإحصائية.

باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاغتيادية (OLS) تم تقدير المعادلتين

(٢٨) و (٢٩)، على التوالي، وجاءت النتائج على النحو التالي :

$$Y = -1.3 - 3.05x_1 - 39.39x_2 + 21.52x_3 + 0.00036x_4 + 0.014x_5 - 1.00x_6 + 0.55x_7 \quad (٣٠)$$

$t$  (-3.6)\*\*\* (-2.6)\*\*\* (-2.6)\*\*\* (5.03)\*\*\* (4.9)\*\*\* (0.28) (-16.6)\*\*\* (3.4)\*\*\*

$R^2 = 0.99 \quad R^2 = 0.98 \quad DW = 2.2 \quad F = 239.9$

$$Y = 0.46 - 0.11pop + 0.00034x_4 + 0.069x_5 - 0.77x_6 + 0.64x_7 \quad (٣١)$$

$t$  (7.01)\*\*\* (-2.98)\*\*\* (4.86)\*\*\* (0.71) (-6.30)\*\*\* (1.64)\*

$R^2 = 0.95 \quad R^2 = 0.93 \quad DW = 1.94 \quad F = 54.67$

جدول (٤-٢)

الدخل المتاح والمدخرات الكلية خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١)، بالأسعار الجارية.

(بالمليون دينار)

| السنة | الدخل المتاح | الإنفاق على الاستهلاك النهائي | المدخرات الكلية | ناتج قطاع الخدمات | الصادرات |
|-------|--------------|-------------------------------|-----------------|-------------------|----------|
| ١٩٧٠  | ٢٧٧.٧        | ٢١١.٥                         | ٦٣.٢            | ١٢٣.٢             | ٩.٣٢     |
| ١٩٧١  | ٢٣٣.٠        | ٢٢٢.١                         | ١٣.٩            | ١٢٥.٧             | ٨.٨١     |
| ١٩٧٢  | ٢٨٩.٣        | ٢٤٥.٧                         | ٤٢.٦            | ١٣٧.٧             | ١٢.٦٠    |
| ١٩٧٣  | ٣٠٦.١        | ٢٦٣.١                         | ٤٣.٠            | ١٥٠.١             | ١٤.٠١    |
| ١٩٧٤  | ٣٦٦.٠        | ٢٩٧.٥                         | ٦٨.٥            | ١٧١.٦             | ٣٩.٤٣    |
| ١٩٧٥  | ٥١٥.٨        | ٤٠٠.٥                         | ١١٠.٢           | ٢٢١.١             | ٤٠.٠٧    |
| ١٩٧٦  | ٦٨٩.٠        | ٥١٨.٥                         | ١٧٠.٥           | ٢٧٣.٢             | ٤٩.٥٥    |
| ١٩٧٧  | ٨٢٥.٤        | ٦٢٧.١                         | ١٩٨.٣           | ٢٢٠.١             | ٦٠.٢٥    |
| ١٩٧٨  | ٨٨٧.٥        | ٧٥٠.٤                         | ١٣٧.١           | ٢٩٨.٣             | ٦٤.١٢    |
| ١٩٧٩  | ١٢٣٥.٧       | ٩٥٧.٩                         | ٢٧٧.٨           | ٥٠٣.٦             | ٨٢.٥٥    |
| ١٩٨٠  | ١٥٨٨.٩       | ١٠٧٣.١                        | ٥٣٥.٨           | ٧٦٧.٧             | ١٢٠.١٠   |
| ١٩٨١  | ١٩١٣.٥       | ١٣٣٩.١                        | ٥٧٤.٤           | ٧٥٧.٧             | ١٦٩.٠٢   |
| ١٩٨٢  | ٢٠٤٦.٧       | ١٥٤٠.٦                        | ٥٠١.١           | ٨٥٧.٥             | ١٨٥.٥٨   |
| ١٩٨٣  | ٢٠٧٥.٢       | ١٦٤٦.٤                        | ٢٩٨.٨           | ٩١٧.٨             | ١٧٠.٠٨   |
| ١٩٨٤  | ٢١٨٢.٨       | ٢١٢١.٣                        | ٦٢.٥            | ١٣٢٨.٣            | ٢٦١.٠٠   |
| ١٩٨٥  | ٢٢٥٠.٨       | ٢٢٤٢.٨                        | ٨.٠             | ١٤٠٠.١            | ٢٠٥.٣٤   |
| ١٩٨٦  | ٢٢٠٠.٩       | ٢٢١٣.٩                        | ٨٧.٠            | ١٤٣٧.٥            | ٢٢٥.٦٦   |
| ١٩٨٧  | ٢٢٨٥.٤       | ٢٢٨٤.٣                        | ١.١             | ١٤٦٠.٨            | ٢٢٨.٧٧   |
| ١٩٨٨  | ٢٢٧٨.٦       | ٢٢٢٧.٤                        | ٥١.٢            | ١٥٤٦.٠            | ٢٢٤.٧٨   |
| ١٩٨٩  | ٢٣٥١.٢       | ٢٣٩٤.٥                        | ١٥٦.٨           | ١٥٧٩.١            | ٥٣٦.١٠   |
| ١٩٩٠  | ٢٣٥٦.٨       | ٢٣٠.٧                         | -٣٠٢.٩          | ١٦٤٧.٥            | ٦١٢.٢٥   |
| ١٩٩١  | ٢٩٢٢.٤       | ٢٢٩٣.٠                        | -٣٦٩.٦          | ١٨١٧.٤            | ٥٩٨.٦٢   |

المصدر:

. ١٩٨٣-١٩٧٠، البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٩)، تشرين الأول جدول (٢١)، (٢٤)، (٤٧)، (٤٨).

١٩٩١-١٩٨٤، البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، أيار ١٩٩٢، جدول (٣٤)، (٣٦)، (٤٦)، (٤٨).

يتضح من المعادلة (٣٠)، وكما هو متوقع أن كل من نسبة السكان تحت سن ١٥ عاماً ونسبة السكان فوق ٦٤ عاماً تؤثر سلبياً على نسبة المدخرات الكلية إلى الدخل المتاح على مستوى أهمية مقداره (١٠٪)، على التوالي، إذ يتفق ذلك مع نتيجة المعادلة (١٩)، التي بدورها بينت أن أثر النمو السكاني على معدل نمو رأس المال سلبي ولكن بمعنى إحصائية منخفضة، بامتنان أن المدخرات هي أساس عملية تراكم رأس المال، كما أظهرت معادلة (٣٠)، أن نسبة القوى العاملة إلى عدد السكان (الجزء الحقيقي المنتج من السكان)، تؤثر إيجابياً على نسبة المدخرات من الدخل المتاح على مستوى أهمية مقداره (١٪)، وبذلك يلاحظ أن هاتين القوتين تسيران باتجاهين متعاكسيين، ولكن من خلال قيم المعامل المقدرة تميل المحصلة النهائية لأن يكون أثر النمو السكاني سلبياً على نسبة المدخرات من الدخل المتاح، وهذه المحصلة تنسجم مع نتيجة المعادلة (٣١)، والتي بدورها أظهرت أن عدد السكان يؤثر سلبياً على نسبة المدخرات من الدخل المتاح على مستوى أهمية مقداره (١٪).

وكما هو متوقع ومنتسب مع النظرية الاقتصادية أيضاً فقد أظهرت معادلة (٣٠)، أن معدل دخل الفرد يؤثر إيجابياً على نسبة المدخرات إلى الدخل المتاح على مستوى أهمية مقداره (١٪)، أما معدل النمو في الدخل الفردي فقد أثر إيجابياً ولكن بمعنى إحصائي منخفض، وكذلك أظهرت معادلة (٣٠)، أن حجم قطاع الخدمات إلى الدخل المتاح قد أثر سلبياً على نسبة المدخرات إلى الدخل المتاح على مستوى أهمية مقداره (١٣٪)، أما نسبة الصادرات إلى الدخل المتاح فقد أثرت إيجابياً على مستوى أهمية مقداره (١٪)، وهذا متوقع ومنتسب مع النظرية الاقتصادية.

#### ٤٤- هوماش الفصل الرابع:

١- Thirlwall , A,p . A Cross Section Study of Population Growth and Growth of Output and Per Capita Income in Production Framework, Manchester School, December 1972.

٢- لقد تم اجراء تعديل على المعادلتين (١٤)، (١٥)، وذلك من خلال أدخال المتغيرين  $G, N$  على هاتين المعادلتين على التوالي ، من أجل أعطاء النموذج مزيداً من القوة التفسيرية، ولم يؤثر أدخال هذين لمتغيرين على النتائج القياسية من حيث الاشارة والأهمية الإحصائية، أما الاسباب الكامنة وراء أدخال هذين المتغيرين فهي:- أن زيادة نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي ( $N$ ) ستؤدي حتماً إلى زيادة معدل النمو في رأس المال، وهذا ما أالت إليه النتائج الإحصائية في معادلة (١٩) ، حيث أشارت هذه المعادلة الى أن اثر المتغير ( $N$ ) موجبة على مستوى أهمية مقداره (١٪). أما زيادة معدل النمو السنوي الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي ( $G$ ) ستؤدي إلى تحسين مستوى الانتاجية الكلية من خلال زيادة الفرصة للإنفاق على التكنولوجيا أو من خلال زيادة نصيب العامل الواحد من الدخل، وقد أشارت النتائج القياسية الى أن اثر المتغير ( $G$ ) على مستوى أهمية مقداره (١٪) أيضاً .

٣- Thirlwall , A,p . (1972)op.cit.

٤- حسين طلافعه، دور العمالة الوافدة في الاقتصاد الأردني، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد ٥، العدد ١، ١٩٨٩، ص ٧٥-٧٦.

٥- وليد السيفو، المدخل إلى الاقتصاد القياسي، دار الكتب ، الموسمل ١٩٨٨، ص ٣٥١-٣٥٢.

٦- يحدث عادة في حالة بيانات السلسلة الزمنية (Time Series Data) حدوث مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation)، هذا وقد ظهر عند تقدير النموذج القياسي مؤشر لهذه المشكلة، وقد تم معالجته باستخدام (First order Auto regression AR(1))، وهكذا يتم معالجة جميع المعادلات اللاحقة.

٧- لقد تم احتساب معدل النمو السنوي في الانتاجية (IT) من خلال المعادلة التالية:-

$$IT = 1.29 GDP - 0.29 RP - 0.96 RK + 0.10 D$$

- لاردن حاله خاصه في مجال علاقه الخصائص السكانيه للمجتمع الاردني مع الحياة الاقتصادية حيث يعتبر السكان (القوة العامله) مصدرأ هاماً للدخل، هذا وقد بلغت نسبة اجمالي القوه العامله الى عدد السكان حوالي (١٨٪ - ١٩٪) خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٠)، كما يعتمد الاردن على تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج باعتبارها احد المصادر الهامه للدخل في الاردن، حيث ارتفعت قيمة هذه التحويلات من (٥٤.٥) مليون دينار عام ١٩٧٠ الى (٧٩٥.٧) مليون دينار عام ١٩٩١ هذا من ناحيه ومن ناحيه اخرى فان النمو السكاني السريع في الاردن قد اثر بشكل واضح على التركيب العمري للسكان ، حيث يعتبر (٥٪) (تحت سن ١٥ وفوق سن ٦٤) من المجتمع الاردني ، لذلك يمكن اعتبار النمو السكاني السريع في الاردن ملتهم لمكتسبات التنمية ومؤشر بشكل محابي على النمو الاقتصادي بالإضافة الى انه يعتبر عامل ضغط على الموارد الاقتصادية الوطنية الصحيحة.

-٩- المالكي، عبد الله، حديث الاقتصاد، عمان ١٩٨٨

10- Linda D.Shamaker and Robert L.Clark, Population Depending Rate and Savings :Stability of Estimates, Economic Development and Cultural Change Vol 40, No2, January 1992.

هذا وقد تم اجراء تعديلات طفيفة على هذا التموزج.

١١- معدل دخل الفرد =  $\frac{\text{المتوسط}}{\text{عدد السكان}}$

١٢- تم إضافة المتغير المستقل ( $X_3$ ) وذلك لمعرفة اثر الجزء المنتج من السكان على المدخرات الكلية، كما تم إضافة المتغيرين المستقلين  $X_6$  و  $X_7$  وذلك لمعرفة اثر ادخار الشركات، وأدخار الحكومة على الأدخار الكلي، هذا وقد تم استخدام قطاع الخدمات وذلك لأنـه أكبر القطاعات الاقتصادية الاردنية، بالإضافة إلى أنه يحتوي على أكبر نسبة من العمالة الاردنية، وقد استخدمت بعض الدراسات قطاع التعدين والنفط في الدول النفطية باعتباره أكبر القطاعات، لمزيد من المعلومات انظر :-

Julian L. Simon, Julie Davanzo, Research in Population Economics , JAL Press Inc, Vol 2, 1980  
pp 190-198.

١٣- يمكن تعليل الاثر السلبي من خلال ما يلي: أن نسبة الانفاق الحكومي على قطاع الخدمات الخاصة الخدمات المرتبطة بالأغراض التنموية قد شكلت حوالي (٣٨٪) خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١)، وهذا يعني أن الجزء المتبقى من الانفاق الحكومي ينفق على الخدمات الأخرى، والتي يمكن اعتبارها خدمات غير منتجة مثل الانفاق على الدفاع والتسلیح، وبذلك يمكن اعتبار قطاع الخدمات في الأردن من القطاعات التي تميز بارتفاع حجم الانفاق عليها وأنخفاض حجم الانتاج منها، لمزيد من المعلومات انظر:-  
المومني، رياض، البيطار، محمد، النفقات العامة في الأردن وعلاقتها بالتطور الاقتصادي (١٩٦٧-١٩٨٧)، مؤته للبحوث و الدراسات، المجلد (٧)، العدد (٤)، ١٩٩٢.

**الفصل الخامس  
النتائج والتوصيات**

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## الفصل الخامس

### النتائج والتوصيات

#### ١:٥ النتائج

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج ، يمكن تلخيصها على النحو التالي:-

- ١ - لا يزال أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي والمدخرات الكلية من الموضوعات الجدلية والقابلة للنقاش ، فقد اختلفت آراء الباحثين والدارسين حول تحديد هذا الأثر ، وقد تم إستعراض بعض هذه الآراء في الفصل الثاني من هذه الدراسة.
- ٢ - يعاني الأردن من إرتفاع معدل النمو السكاني ، وهذا يعود إلى سببين رئيسيين :-
  - الاول : إرتفاع معدل الزيادة الطبيعية للسكان .
  - الثاني : أثر عامل الهجرة القسرية والمigration.
- ٣ - ترتيب على إرتفاع معدل النمو السكاني في الأردن ما يلي:-
  - أ- إرتفاع نسب الأعوال الكلية.
  - ب- إنخفاض معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة.
  - ج- زيادة حجم الإنفاق الحكومي على المشاريع الخدمية.
  - د- مزيداً من النمو السكاني المتوقع .
- ٤ - يعاني الأردن من إختلال واضح في التوزيع الجغرافي للسكان ، حيث يتركز معظم السكان في مناطق الوسط والشمال .
- ٥ - يعاني الاقتصاد الأردني من بعض المشكلات مثل :- شح الموارد الاقتصادية والطبيعية، المديونية والتبعية ، البطالة ، التضخم ، لذلك فإن زيادة حجم السكان حسب معدل النمو الحالي يعتبر عبئاً إضافياً على الاقتصاد الأردني ، مما يُجبر الحكومة الأردنية على طلب المزيد من المساعدات والقروض لسد احتياجات القادمين الجدد ، الأمر الذي يؤدي إلى مزيداً من الديون والتبعية للخارج .

- ٦ - لوحظ أن معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بأسعار عام ١٩٨٥ متذبذب بشكل واضح ، ويترتب على ذلك تذبذب واضح في معدل النمو في دخل الفرد ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن معدل النمو السكاني في الأردن مرتفع وثابت نسبياً .
- ٧ - يفتقر الأردن إلى سياسة سكانية واضحة المعالم ، ويعزى هذا إلى درجة الحساسية التي تظهر عند الحديث عن الزيادة السكانية وتنظيم النسل ، بسبب تمسك المجتمع الأردني بالقيم الدينية والعادات والتقاليد، والتي بدورها تحدث على زيادة النسل .
- ٨ - توصلت النتائج الأحصائية إلى أن أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي محايضاً خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١) ، حيث تبين أن أثر النمو السكاني على معدل النمو في الانتاج إيجابي ولا يختلف إحصائياً عن الصفر ، أما أثر النمو السكاني على معدل النمو في رأس المال فتبين أنه سلبي ولا يختلف إحصائياً عن الصفر .
- ٩ - كذلك توصلت النتائج الأحصائية إلى أن أثر النمو السكاني على نسبة المدخرات الكلية إلى الدخل المتاح ، يميل لأن يكون سلبياً خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩١) ، حيث تبين أن أثر كل من صغار السن (١٥) وكبار السن (٤٤) سلبي على نسبة المدخرات إلى الدخل المتاح وبمعنى إحصائية وأكبر من أثر القوى العاملة على نسبة المدخرات إلى الدخل المتاح الذي تبين أنه إيجابي وبمعنى إحصائية .

## ٢:٥ - التوصيات

على هامش النتائج السابقة توصلت هذه الدراسة بما يلي :-

- إعطاء النمو السكاني وعلاقته مع النمو الاقتصادي المزيد من الاهتمام والدراسة ، وخاصة إذا علمنا أن توقعات هذه الدراسة تشير إلى أن عدد سكان الأردن سيبلغ عام ٢٠١٠ حوالي (٩) ملايين نسمة بناءً على معدلات النمو الحالية، لذلك قد لا يستمر أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي ضمن مطابع الجيادية أو التعادل .

٢- توصي هذه الدراسة بزيادة حجم المدخرات الكلية، ويطلب ذلك مراعاة الأمور التالية:-

أ- تخفيض معدل النمو السكاني، من خلال التركيز على تعليم المرأة وتشجيع إستخدام تنظيم الأسرة، ولا بد من الإشاره إلى أن عملية التخفيض هذه تظهر أثارها عادةً في المدى البعيد وذلك بسبب وجود ما يسمى بالزخم المخفي للسكان.

ب- تخفيض حجم إنفاق الحكومة الأردنية على قطاع الخدمات وخاصةً الخدمات غير المنتجة .

ج- تشجيع المصادرات من خلال تشجيع الصناعة المحلية، ودعم القطاع الزراعي الذي تعتبر منتجاته المدخل الرئيسي لعملية التصنيع.

٣- إذا استمر معدل النمو السكاني على ما هو عليه ، فلا بد أن تقوم الحكومة الأردنية بالبحث عن مصادر جديدة للموارد الطبيعية مثل:- الماء والطاقة ، وأن تقوم بإصلاح الأراضي لزراعتها ، لكي تؤمن الحاجات الضرورية للقادمين الجدد .

٤- توصي هذه الدراسة بأنه للعمل على تخفيض معدل النمو السكاني في الأردن ، مع الإشارة إلى مثل هذه الحلول تظهر أثارها في المدى الطويل كون المجتمع الأردني يتصف بالفتور ، لا بد من التركيز على عاملين إثنين وهما :-

الاول : ضرورة العمل على تعليم المرأة وخاصةً المرأة الريفية.

الثاني : تشجيع برامج تنظيم الأسرة.

٥- وضع سياسة سكانية واضحة المعالم تشمل القوانين والأنظمة والتشريعات، الأوامر التنفيذية ، تحديد مجالات التركيز ، وأن تأخذ هذه السياسة المتغيرات الاقتصادية والسياسية بعين الاعتبار .

٦- العمل على تقليل التفاوت الأقليمي بين مختلف محافظات المملكة من أجل تقليل الكثافة السكانية في بعض المناطق ، ويتم ذلك من خلال فتح المشاريع الانتاجية في المناطق النائية ، وهذا بدوره يشجع العاملين على التوطن في تلك المناطق .

٧- دعم قدرة دائرة الأحصاءات العامة الأردنية على توفير البيانات والأحصاءات السكانية الحديثة ، من أجل متابعة الخصائص السكانية لسكان الأردن والاستفادة من هذه المعلومات في عمل الدراسات والأبحاث .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## المراجع

### أ- المراجع العربية

#### أولاً : الكتب

- ١- الحبيب، فايز إبراهيم ، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، الرياض ١٩٨٥.
- ٢- الحبيب، فايز إبراهيم ، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٩٨٥.
- ٣- دائرة الأحصاءات العامة ، السكان والتنمية في الأردن ، عمان تشرين الثاني ، ١٩٨٥.
- ٤- ذكي، رمزي ، المشكلة السكانية والخرافة المالتوسية الجديدة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ، الكويت ، ١٩٨٤ .
- ٥- السيفو، وليد ، المدخل إلى الاقتصاد القياسي ، دار الكتب ، الموصل ، ١٩٨٨ .
- ٦- صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية ، المملكة الأردنية الهاشمية ، تقرير عن إحتياجات الدول في مجال النشاطات السكانية .
- ٧- الطرزي، عبد الله وأخرون ، الموسوعة الأردنية، الجزء الأول الأرض والأنسان ، دار الكرمل ، الطبعة الأولى ، عمان - ١٩٨٩ .
- ٨- الطرزي، عبد الله وأخرون ، الموسوعة الأردنية ، الجزء الثالث الاقتصاد الأردني ، دار الكرمل ، الطبعة الأولى ، عمان - ١٩٨٩ .
- ٩- المالكي، عبد الله ، حديث الاقتصاد ، عمان ، ١٩٨٨ .
- ١٠- نامق، صلاح الدين ، إقتصاديات السكان، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٠.
- ١١- النجار ، سعيد ، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٣ .
- ١٢- وزارة العمل، دراسات وأبحاث في القضايا السكانية ، الطبعة الأولى ، عمان ، ١٩٨٩ .

#### ثانياً : النشرات الرسمية

- ١- البنك المركزي الأردني ، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٩) تشرين الأول، ١٩٨٩.
- ٢- البنك المركزي الأردني ، النشرة الإحصائية الشهرية ، أيار ١٩٩٢.
- ٣- دائرة الأحصاءات العامة ، النشرة الإحصائية السنوية ، أعداد مختلفة.
- ٤- دائرة الأحصاءات العامة ، مسح الخصوبة والصحة الاسرية في الأردن، ١٩٩٠، التقرير التلخيصي .
- ٥- سلطة الكهرباء الأردنية التقرير السنوي ، أعداد مختلفة .
- ٦- سلطة المياه ، التقرير السنوي، ١٩٩١.
- ٧- المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، (١٩٨٥-١٩٨١).
- ٨- وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، (١٩٩٠-١٩٨٦).
- ٩- وزارة الطاقة والثروة المعدنية ، التقرير السنوي ، ١٩٨٨.
- ثالثاً : المجلات والأبحاث.
- ١- التل، كامل، أثر التعليم على النمو الاقتصادي "حالة الأردن" رسالة ماجستير غير منشورة، آب ١٩٩١.
- ٢- طلافة، حسين ، عرض العمل في الأردن ، مجلة أبحاث اليرموك (عدد قادم)
- ٣- طلافة، حسين ، دور العمالة الوافدة في الاقتصاد الأردني ، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد ٥، العدد ١، ١٩٨٩.
- ٤- عيسى، محمود ، معدل البطالة بين العاملين في الأنشطة الاقتصادية وفي المجموعات المهنية المختلفة ، خصائص فئات المتعطلين الأردنيين حسب خبرة العمل السابق والمستوى التعليمي عمان- أيار ١٩٩٠.
- ٥- المصري، منذر ورقة الأردن في المؤتمر العربي للسكان ، عمان (٨-٥) نيسان ، ١٩٩٣.
- ٦- المؤمني ، رياض ، البيطار ، محمد ، النفقات العامة في الأردن وعلاقتها بالتطور الاقتصادي (١٩٦٧-١٩٨٧) ، مؤتة للبحوث والدراسات ، المجلد السابع ، العدد الرابع ١٩٩٢.

**FIRST BOOKS:**

- 1- Hagen Everett E. 1975 The Economics of Development Richand D, Irwin INC.
- 2- Manual X, United Nation-Indirect Techniques For Demographic Estimation , Now York, 1983.
- 3- Parry, H.B. Population and Its Problems Claren Dun Press, Oxford (1974).
- 4- Simon, Julian . Davan Zo, Julie. 1980 Research in Population Economics, Volume 2 JAL Press Inc.
- 5- Simon, Julian 1977 The Economics of Population Growth, Prinecton university press.
- 6- Todor, Michal. Economic Development In The Third World Population By Longman INC , New York (1989).
- 7- United Nations, Economic and Social Commission For Western Asia, Population Situation In The Escwa Region, (1990)  
Second: Articles and Issues
  - 1- Kelley, Allen. Population Pressures, Saving and Investment In The Third World . Economic Development and Caltural Change, Vol 36 April 1988.
  - 2- Leff, Nathaniel,H. Dependncy Rates and Saving Rates, American Economic Review, December, (1969).
  - 3- Ram, Rati. Dependency Rate and Aggregate Savings, A New Interntional Cross - Section Study, American Economic Review,June ,(1982).
  - 4- S,Enke. Economic Consequances of Rapid Population Growth, Economic Journal, December (1971).
  - 5- Shamaker, Linda D. Clark, Rober, L.Population Dependency Rate and Savings, Economic Development and Cultural Change, Vol 40, NO2, January ,(1992).
  - 6- Stavig, Gordon, R The Impact of Population Growth on Economy of Countries , Economic Development and Cultural Change (1979).
  - 7- Thirlwall, A,P. "A Cross Section Study of Population Growth and The Growth of Output and Per Capita Income In a Production Function Fromework.
  - 8- United Nations Population Fund, Population Issues July, (1992).

## ABSTRACT

### **The Effect of Population Growth on Economic Growth In Jordan**

The main aim of this study is to introduce the Jordanian demographic characteristics, and to discover the effect of population growth on both economic growth and the total saving as a ratio to the disposable income during (1970-1991),and to achieve this aim two econometrics models had been used.

The study showed that Jordan has a rapid population growth, which increase the demand on commodities, health, education, Jobs and other services, However this may not be available through the Jordanian economics problem. In addition this study showed that Jordan lackes to clear population policy through the Jordanian development planning.

Through the econometrics results, this study showed that the population growth in Jordan had neutral or weak effect on economic growth, where as the effect on the total saving as a ratio to the disposable income had a negative effect during (1970-1991).

Finally, the most important recomondation of this study is that there should be more and continous attentions to the relation between population growth and economic growth, taking into consideration the highly population growth now exists which is in consistence with the growth of natural and economic resources.